جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
علاقات دولية
رقم: 024 عس/2019

إعداد الطالبة:
جمعي أسماء

يوم: 2019/07/03

تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة

دراسة حالة الأقلية الكردية في تركيا في ظل حكومة حزب العدال والتنمية 2002-2018

لجنة المناقشة:

نايت السعيدي الهام	أستاذ مساعد أ	بسكرة	رئيسا
لدمية فريجة	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مشرفا
لعسل نور الدين	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 – 2019

شكر وعرفان :

الحمد لله عز وجل على ما منحني من قدرة وجهد في سبيل إنهاء هذا العمل المتواضع، أشكر الأستاذة المشرفة لدمية فريجة على مساعدتها لي وتوجيهي للإتمام هذا العمل ، وكل أساتذتي المحترمين في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل طويل نسيمة ونور الدين حتحوت ومصطفى بخوش الذين شرفونا بالتدريس والاستفادة من معلوماتهم القيمة .

إهداء:

إلى أعز وأغلى من أملك في الوجود **والدي** الكريمين كل الحب

والتقدير وأطال الله في عمرهما

وإلى كل أفراد عائلتي ، وأخص بالذكر عزيزتي **زهرة** ،

وكل أصدقائي في المشوار الدراسي

مقدمة

خلّف انهيار نظام الثنائية القطبية جملة من التغيّرات التي مسّت مضامين وأبعاد الصراعات التي كانت قائمة أثناء الحرب الباردة فاختلفت طبيعتها عن تلك الصراعات التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، والتي اتخذت في معظمها الطابع الأيديولوجي المتمفصل في الصراع القائم آنذاك بين المعسكرين الشرقي والغربي، فبخلاف الصراعات التي تنشأ بين الدول أصبحت طبيعة الصراعات الطاغية على الساحة الدولية صراعات ذات طابع داخلي أي داخل الدولة في حد ذاتها، وهو ما أُطلق عليه عادة "الحروب الأهلية" و "النزاعات الإثنية" فهي فترة لا طالما وُسمت بأنها فترة "انبعاث" القوميات والإثنيات والأقليات والتي عُدّت الكثير من مناطق العالم ساحة لها بدءًا بأوروبا الشرقية مرورا بآسيا وأفريقيا وعدّة مناطق في العالم، و قد انعكس هذا على جُملة المبادئ والمفاهيم الضابطة للعلاقات الدولية كمفهوم السيادة وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق الانسان وغيرها.

تأسيسا على ما سبق خاضت العديد من الأقليات داخل بعض الدول "معركة" اثبات تفرّد هويتها القومية وخصوصيتها الثقافية مستفيدة من الوضع الدولي المواتي في فترة ما بعد الحرب الباردة الأمر الذي انعكس في أحيانا كثيرة على أمن الدول واستقرارها الذي بات مهددا بقضايا من قبيل حقّ تقرير المصير والحكم الذاتي أو الانفصال خاصة في ظلّ ترافق ذلك مع عدم قدرة الدولة على التعامل مع مطالب الأقليات و فشل سياسات "تهذيب" الهويات المختلفة.

في سياق ذي صلة برزت الأقلية القومية الكردية في تركيا كأقلية مميزة عن الكتل القومية الأخرى مُتخذة طابعا خاصا بها لتأثيرها على الاستقرار السياسي خاصة وأن هذه الأخيرة–أي الأقلية الكردية– اتخذ انتماؤها القومي نزعة سياسية –عسكرية معادية للسياسات المركزية القائمة على دمج العناصر والأقليات الأكبر والأكثر قوة في اطار سياسة "التتريك" المُنتهجة من قبل تركيا منذ بداية القرن الماضي .

هذا التعارض في المُنطلقات الموجهة لسلوك كلّ من القومية الكردية والحكومة التركية له انعكاساته على استقرار الأوضاع السياسية في تركيا ماضيا وحاضرا –وربما مُستقبلا– خاصّة وأنّ المسألة اكتسبت زخما متزايدا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم.

أهمية الدراسة :

يكتسي موضوع الأقليات وتأثيرها على الاستقرار السياسي أهمية بالغة فهو محور لكثير من النقاشات الجادّة على المستويات المحلية والدولية، و يرجع ذلك إلى "حساسية" و"خطورة" وجود الأقليات ليس داخل الدولة الواحدة فحسب بل ما يخلّفه وجودها من تأثيرات تمتد إلى المستويين: الاقليمي والدولي.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن اجمالها فيما يأتي:

1/ الأهداف العلمية:

- إثراء المعرفة العلمية– ولو بالنزر القليل– في مجال الأبحاث ذات الصلة بثنائية: الأقليات– الاستقرار السياسي.
- التعرّف على أوجه تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة.

2/ الأهداف العملية:

- رصد وتحليل العوامل الدافعة أو المُساعدة على بروز الأقلية الكردية كمأثر على الاستقرار السياسي في تركيا مع الكشف عن مظاهر تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي في تركيا في ظلّ حكومة حزب العدالة والتنمية.
- محاولة وضع سيناريوهات محتملة تكشف عن مستقبل العلاقة بين الأقلية الكردية وحكومة حزب العدالة والتنمية.

أسباب اختيار الموضوع :

تنقسم أسباب اختيار الموضوع الى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

1/ الأسباب الذاتية :

- صلة الموضوع بمجال تخصّصي الدراسي :العلوم السياسية والعلاقات الدولية .
- الرغبة في التعرف على ما يمكن أن يطرحه موضوع الأقليات من تأثيرات على الأمن والاستقرار الداخلي للدول خاصة و أن الحيّز الحضاري الذي ننتمي إليه العالم العربي والإسلامي لا يخلو من تنوّع أو تعدّد الأقليات.
- بناء مجال خبرة يتعلّق بموضوع الأقليات والذي تتضح أولى ملامحه في تطرّقي للموضوع في مذكرة الماستر على أمل أن يتواصل ذلك في طور الدكتوراه–إن شاء الله تعالى –.

2/ الأسباب الموضوعية :

- خصوصية الأقلية الكردية الموزّعة عبر عدة دول ووضعها المختلف نوعا ما في تركيا حيث يتضح بشكل جليّ تأثيرها على الاستقرار السياسي دون أن يُواجه ذلك بآليات تحسم وضعها بشكل نهائي يجعل من دراسة الحالة موضع اختبار مثالي لطبيعة العلاقة التي تجمع بين ثنائية الأقليات أو الاستقرار السياسي.

الدراسات السابقة :

تتقاطع هذه الدراسة مع مجموعة من الدراسات والأبحاث ذات الصلة إلاّ أنها تطمح لأن تكون اضافة علمية –ولو بسيطة– في جوانبها النظرية الساعية للتأصيل مفاهيميا ونظريا لثنائية الأقليات والاستقرار السياسي ،كما أنّ راهنية الموضوع تتأتّى من كون المسألة الكردية لا زالت إلى اليوم تطرح جملة من التحديات المرتبط معظمها بمسألة الاستقرار السياسي ليس في تركيا فحسب وهو ما يفتح المجال واسعا أمام عديد الدراسات الطامحة لفهم الإرتباطية القائمة بين الأقليات والاستقرار السياسي .نذكر من بين هذه الكتب والدراسات ما يأتي:

1/ كتاب لحسان بن نوي تحت عنوان " **تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط**"، حيث تناول فيه مجموعة من الأفكار والمعلومات حول الأقليات ومفهومها وتصنيفاتها المختلفة ومطالبها المتنوعة ، بالإضافة الى التطرق للأقليات الموجودة في الشرق الأوسط، وذكر التداعيات الخارجية للأقليات بالنسبة لدول الشرق الأوسط حيث يتم استخدامها كورقة ضغط من قبل دول خارج المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية ، وتركيزه على الطائفية في لبنان حيث تناولها من زاوية صراع الطوائف فيما بينها على السلطة، حيث يلاحظ أن الباحث ركز على تأثير الطوائف على المستوى السياسي فقط في دراسة حالة لبنان متغاضيا عن المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2/ دراسة خيرة ويفي بعنوان " **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي** " حيث تناولت الاطار المفاهيمي للأقليات، وتطرقت الى الأقلية الكردية والمسار السياسي للحركة الكردية عبر فترات زمنية مختلفة، وتطور المسألة الكردية في الدول المتواجدة فيها ومنها تركيا، وكذلك أبعاد المسألة الكردية على المستوى الاقليمي. دون التركيز على تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الداخلي للدول.

الإشكالية :

استنادا على كلّ ما تقدم فإنّ إشكالية الدراسة تم صياغتها كالآتي :

كيف تؤثر الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة؟

تتفرّع عن الإشكالية أعلاه مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1/ ماهي الدلالات اللغوية الاصطلاحية والمفاهيمية لكلّ من : الأقليات و الاستقرار السياسي ؟

2/ كيف يمكن فهم العلاقة بين الأقليات والاستقرار السياسي في ضوء الأطر النظرية ذات الصلة؟

3/ ماهي تجليات ومظاهر تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي في تركيا ؟

4/ كيف تعامل حزب العدالة والتنمية مع الأقلية الكردية ؟

الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم طرح الفرضيات الآتية:

1/ تفاعل الحكومة ايجابا أو سلبا مع مسألة الأقليات هو من يُحدّد تحقيق حالة الاستقرار السياسي من عدمه .

2/ يرتبط تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة ارتباطا وثيقا بطبيعة مطالبها و الوسائل التي تستخدمها.

حدود الدراسة :

تندرج هذه الدراسة من حيث الحدود الموضوعية والعلمية ضمن دراسات النزاعات الإثنية ،أما من حيث الحدود المكانية فإن الموضوع يتعلق بالدولة التركية كإطار جغرافي، و بالنسبة للحدود الزمانية فإن هذه الدراسة تغطي مظاهر تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي لتركيا في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية بداية من عام 2002م الى غاية عام 2018م .

مناهج الدراسة :

تم استخدام منهج دراسة حالة (يتجلى ذلك في القسم التطبيقي) ويأتي ذلك انطلاقا من كونه يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بجوانب الظاهرة المطروحة أو الحالة بهدف الوصول الى فهم للحالة المدروسة حيث تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذا ماضيها وعلاقاتها و تفاعلاتها من أجل فهم أعمق و أفضل للمجتمع الذي تمثله، بغرض الوصول الى تعميمات علمية يمكن اسقاطها على الوحدات المشابهة، حيث تم من خلال هذا المنهج دراسة الأقلية الكردية بمختلف تعقيداتها ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي لتركيا في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية .

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين هما :

الفصل الأول : تم التطرق فيه إلى المفاهيم والأطر النظرية للموضوع محلّ الدراسة ،وذلك بالتركيز على مصطلحي الأقلية والاستقرار السياسي والمفاهيم ذات الصلة، إضافة إلى متطلبات ومؤشرات الاستقرار السياسي، أما على مستوى الأطر النظرية فقد تم ذكر المقاربات التي عملت على تفسير تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي ونخص بالذكر : المقاربات الاثنية ، المقاربة البنائية ، الواقعية الإثنية ،المقاربة الليبرالية.

أما الفصل الثاني : فقد تم تخصيصه لدراسة الحالة وهي الأقلية الكردية في تركيا، حيث تم تسليط الضوء على حزب العدالة والتنمية و دراسة مختلف جوانبه ، ثم الانتقال الى التعريف بالأكراد بصفة عامة و أكراد

تركيا بصفة خاصة ليتم بعد ذالك مناقشة واستيضاح مظاهر تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي في تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، ليتم انهائه بمجموعة من السيناريوهات المُحتملة للعلاقة بين الأقلية الكردية وحزب العدالة والتنمية في تركيا.

صعوبات الدراسة :

لا يكاد يخلو أي بحث علمي من صعوبات، لكن أهم ما أعاق انجاز هذا البحث :

- الاختلاف الذي قد يصل حدّ التضارب بين عديد الباحثين فيما يتعلّق بتناولهم للمسألة الكردية وغلبة الذاتية على جلّ الأعمال البحثية ذات الصلة ،الأمر الذي يعيق الوصول إلى نتائج "علمية" تتسم بالموضوعيّة.

الفصل الأول :

الضبط المفاهيمي والتأصيل النظري للثنائية :

الأقليات والاستقرار السياسي

تمهيد الفصل الأول

ان دراسة الأقليات تكاد لا تخلو من العقبات و الصعوبات في وجه الباحثين و الدارسين لهذه الظاهرة، سواء كان على مستوى تعريفها أو في تحديد مطالبها المختلفة و حصر أهدافها المتعددة و الوسائل التي تتبعها لتحقيق مطالبها ، وذلك راجع لتنوع الأقليات و اختلاف نشأتها و طبيعتها ، وحتى اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لهذه الجماعات، واختلاف استراتيجيات تعامل الدول و الحكومات مع هذه الأقليات، مما يولد صعوبة في دراسة الأقليات من كل جوانبها . والأمر لا يختلف عند دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي الذي يعتبر من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، و غاية تسعى كل الدولة على اختلاف نظمها الى تحقيق الاستقرار السياسي بشتى الوسائل، الذي قد تختلف مظاهره من دولة الى أخرى. وقد تم ربط الأقليات بظاهرة الاستقرار السياسي في بعض الأطر النظرية، لأهمية متغير الأقلية في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه ،وتتجلى العلاقة بينهما في عملية تأثير الأقلية على الاستقرار السياسي.

و بالتالي تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث المبحث الأول يتناول ماهية الأقليات من تعريفها القانوني والسياسي و الاجتماعي، و المفاهيم ذات الصلة ،مرورا بنشأتها و العوامل التي ساعدت على تكوينها و مطالبها و وسائل تحقيقها. أما المبحث الثاني فخصص للاستقرار السياسي ، تعريفه و المفاهيم ذات الصلة به ومؤشراته ومتطلبات تحقيق الاستقرار السياسي ، وصولا الى المداخل التي تطرقت لظاهرة الاستقرار السياسي. لنختم هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي يتناول الأطر النظرية لتأثير الأقليات على الاستقرار السياسي لكل من المقاربات الاثنية و والنظرية البنائية و النظرية الاثنواقعية والنظرية الليبرالية.

المبحث الأول : ماهية الأقليات

مصطلح الأقلية كغيره من مصطلحات علم السياسة، تتعدد الرؤى الفكرية بشأنه، فنجد تعريفات عدة له و مختلفة في مضمونها و معانيها، وهذا راجع الى اختلاف الزوايا التي يناقش بها المفكرين هذا المصطلح، بالإضافة الى اعتمادهم على معيار أو أكثر في تعريف الأقلية، ولهذا سوف نحاول في هذا المبحث التطرق الى مختلف التعاريف للأقلية التي وردت في شقها القانوني و السياسي و الاجتماعي ، بالإضافة الى المفاهيم ذات الصلة بالأقليات ،و نشأة الأقليات و العوامل التي ساعدت على تكوينها وصولا الى المطالب و الأهداف التي تسعى الى تحقيقها بمختلف الوسائل .

المطلب الأول : تحديد مفهوم الأقليات

1/ الضبط القانوني لمفهوم الأقليات و اشكالاته

يعرف مصطلح الأقلية في تعريفه جدلا وإختلافا كبيرين بين الدارسين والباحثين، مما شكل صعوبة في التوصل إلى تحديد تعريف دقيق له، إذ لا يوجد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما حتى أن بعض الدارسين عبر عن هذه الصعوبة مثل **بلاسرو**(Blasro) الذي كتب أن " كلمة أقليات تعد من بين الكلمات الحقائب، لما لها من مدلول واسع، حتى أنه في الأوساط الجامعية فإن تعريفات الباحثين للأقليات تختلف كثيرا في مضامينها و معانيها " .

وترجع صعوبة التوصل إلى تحديد تعريف واضح للأقلية إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

- ✓ الطابع المتغير للأقليات: إذ لا يوجد إستقرار لحال الأقليات على صيغة واحدة، كما أنها تتباين في أوضاعها من بلد لآخر، وذلك لأسباب تاريخية أو جغرافية أو سياسية وحتى إقتصادية وإجتماعية.
- ✓ حساسية مصطلح الأقلية بالنسبة للدول: ويظهر ذلك جليا عند طرح مسألة حقوق الأقليات وحمايتها فإعتراف الدولة بالأقليات ومنحها هذه التسمية، من شأنه أن يعزز مبدأ حقوق الأقليات وحمايتها.
- ✓ وجود إختلاف في تحديد طبيعة مسألة الأقليات: فالبعض يعتبرها مسألة "طبيعة" توجد في العديد من دول العالم، وتعرف الأقليات أوضاعا إجتماعية و إقتصادية تختلف عن أوضاع الأغلبية، سواء بالسلب أو بالإيجاب، لكن ما يجعل منها مسألة "مرضية" حسب البعض، هي تلك المطالب غير "الإعتيادية" بالنسبة للدول، التي تتعارض مع أمنها الوطني من هنا فقد رأى البعض بأنه لا يوجد تعريف جامع لمصطلح الأقلية، وبالتالي فإن أي تعريف يجب أن يتفادى أمرين :[1]

---

[1] خيرة ويفي،" تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الاقليمي". مذكرة ماجستير(جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية والعولمة، 2005)،ص ص 8-9.

1- أن يكون التعريف واسعا بحيث يجرد المصطلح من أية فائدة.
2- أن يكون ضيقا، مما يؤدي إلى عدم دقته وشموليته، وبالتالي يؤدي إلى حرمان أقليات تستحق الحماية .[1]

فمن الناحية القانونية نجد أن لفظ الأقلية تم تضمينه بشكل واضح في العديد من الإتفاقيات والمواثيق الدولية، وهذا إن دل فانه يدل على مدى أهمية موضوع الأقليات على مستوى العلاقات الدولية .فقد عرفت اتفاقية فيينا الأقلية بأنها "هي مجموعة صارت أقليات داخل حدود الدولة نتيجة الأحداث التاريخية وقعت ضد إدارتها وأن العلاقة بين مثل هذه الأقلية والدولة علاقة مستديمة و أفرادها مواطنين في هذه الدولة".[2]

وقد تم تعريف الأقلية من قبل محكمة العدل الدولية ، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

أولا : تعريف محكمة العدل الدولية للأقلية

نصت المعاهدة اليونانية البلغارية (المتعلقة بالهجرة التبادلية للجماعات) سنة 1919م في مادتها الثامنة والتاسعة، على انشاء لجنة مشتركة، تتكون من أعضاء معينين من الدولتين، بالإضافة الى أعضاء من جنسيات أخرى، وعهد الى هذه اللجنة مهمة تسيير الهجرة بين الدولتين. الا أن هذه اللجنة واجهت منذ البداية مشاكل عديدة ،في مقدمتها في تفسير فكرة الجماعات الواردة في المادتين السادسة و السابع من المعاهدة، وفي31 جويلية 1930م وقررت أن المقصود بكلمة الجماعة الواردة في الاتفاقية هي : "مجموعة من الأشخاص تعيش في دولة أو منطقة معينة، ولها أصلها العرقي و دينها ولغتها وتقاليدها الخاصة بها و متحدة من خلال هوية العنصر و الدين واللغة والتقاليد ، في ظل شعور بالتضامن فيما بينهم بغرض المحافظة على تقاليدهم ، وعلى شكل عبادتهم وضمان تعليم وتربية أبنائهم بالموافقة لروح وتقاليد أصلهم العرقي، ويقدم هؤلاء الأشخاص مساعدتهم لبعضهم البعض".[3]
يتضح من التعريف السابق ،أن المحكمة في تحديدها للأقلية قد أخذت بعنصريين:
الأول : هو عنصر التمييز من خلال تملك هذه الجماعة لخصائص معينة تميزها عن بقية السكان، كان يكون لها أصل عرقي أو ديني أو لغة أو تقاليد معينة، تختلف عن الأصل العرقي لبقية السكان، أو عن دينهم او لغتهم أو تقاليدهم. و العنصر الثاني: هو وجود عنصر شخصي يربط بين أعضاء الجماعة من خلال تعاونهم وتضامنهم بغرض المحافظة على هذه الخصائص وتنشئة الأبناء وتربيتهم عليها .[4]

---

[1] المرجع نفسه.
[2] أحلام خينش، "الحماية الدولية لحقوق الأقليات". مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016)، ص 11.
[3] زينب خذير ،" الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية". أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون والعلاقات الدولية، 2017)، ص 41.
[4] نفس المرجع، ص 42.

ثانيا : تعريف اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات لمصطلح الأقلية

أوصت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الثالثة والرابعة والخامسة بأن تتبنى لجنة حقوق الانسان مشروع قرار يتعلق بتعريف الأقليات ، ففي دورتها الثالثة سنة 1950م ، وضعت اللجنة مشروع قرار تضمن العناصر التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع تعريف للأقليات وهي :

- ✓ وجود جماعات سكانية منفصلة داخل مواطني العديد من الدول، لها تقاليد أو خصائص اثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن بقية السكان.
- ✓ وجود بعض جماعات الأقليات لا تحتاج لحماية، حيث تكون هذه الجماعات أقل عددا من بقية السكان ولكنها تشكل العنصر المسيطر.
- ✓ عدم الاشتراك في التطورات الطبيعية التي تحدث في المجتمع نتيجة البيئة الجديدة.
- ✓ الصعوبات الناشئة عن المطالب بوضع الأقليات من جانب جماعات صغيرة عند معاملتها معاملة خاصة تضع عبئا على مصادر الدولة.

الا أن لجنة حقوق الانسان باعتبارها اللجنة الرئيسية للجنة الفرعية، أعادت في كل مرة دورة مشروع قرار تعريف للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، وذلك لعدم اشتماله كافة العناصر الهامة في تعريف الأقليات، وفي عام 1917م أصدرت اللجنة الفرعية قرارها رقم 6، وذلك بعد توصية لجنة حقوق الانسان و موافقة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، والذي بمقتضاه عينت مقررا عاما للقيام بدراسة حول حقوق الاشخاص المنتمين لأقليات اثنية ودينية ولغوية. [1]

حيث جاء في إطار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات عدة تعاريف، نذكر منها إثنين :

- الأول والذي تقدم به الأستاذ **فرانشيسكو كوبوتورتي** (Francesco Capotorti) سنة 1979م حيث تضمن مايلي: " مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة فأعضاؤها من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، و يظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن إتجاه الإحتفاظ بثقافتهم تقاليدهم ودينهم أو لغتهم".[2]

يركز هذا التعريف على أن الأقلية تكون قليلة العدد وعدم سيطرتها مقارنة بالأغلبية ، و تتمايز عن بقية المجتمع و تسعى للحفاظ على هويتها.

- أما الثاني فهو الذي تقدم به الأستاذ **ستانيسلاف تشيرنيتشنكو** (Stanisla Tchernitchenco) سنة 1997م حيث عرف الأقلية بـ : " نقصد بالأقلية مجموعة من الأشخاص يقطنون أساسا

[1] نفس المرجع، ص ص42-43 .

[2] خيرة ويفي ، مرجع سابق ، ص 9.

بصفة دائمة على إقليم الدولة، يمثلون أقلية عددية بالنسبة لعدد باقي سكان هذه الدولة، بمعنى أنهم يمثلون نسبة أقل من نصف عدد المواطنين، ويتمتعون بخصائص قومية أو عرقية، دينية و لغوية، إضافة إلى عناصر أخرى كالثقافة والتقاليد، تختلف عن تلك التي يحملها باقي السكان، كما أنهم يظهرون إرادة في الحفاظ على وجود وهوية الجماعة ".[1]

و كالعادة جاء رد الحكومات والوكالات المتخصصة منتقدتا التعاريف التي وضعتها اللجنة الفرعية، لافتقاده للتحديد حيث أنه لم يشترط كون العناصر المميزة للأقليات تميزهم على نحو واضح عن بقية السكان، كما أن التعريف يجب أن يكون واضحا في عدم اشتماله على الأجانب والأفراد الذين دفعتهم الهجرة الى الاقامة في بعض الدول ، إن الملاحظ على هذه النماذج من التعاريف هو غلبة الطابع القانوني عليها، حيث أنها تنفي صفة "الشعب" عن الأقلية، وإعتبارها جزء من السكان، إضافة إلى حصر رغبة هذه الأقلية في الحفاظ على هويتها، في حين قد تمتد هذه الأهداف إلى نطاق أوسع. ومما سبق يتبين أنه لا يوجد تعريف مقبول و واضح للأقليات ، سواء من طرف الباحثين أو من طرف القانون الدولي، ولكن توجد مجموعة من العناصر يمكن الاعتماد عليها في وضع تعريف لمصطلح الأقلية، وهذه العناصر كالآتي:

- مصطلح الأقلية تفترض بالضرورة وجود خصائص مستقرة لها تختلف بوضوح عن خصائص بقية السكان، إذ أنه لو تمثلت خصائص لدى كل من الأقلية و الأغلبية نقول هناك جماعتان مختلفتان في الدولة ، وانما هناك أيضا في جماعة واحدة بين أفرادها بعض الفروق الطبيعية.
- مصطلح الأقلية يشير بوضوح الى الحجم العددي لجماعة بالمقارنة مع جماعة أخرى في الدولة، وعلى ذلك ينقسم المجتمع الى جماعة أقل عددا من جماعة أخرى، هذه الجماعة تعرف بالأقلية أما الجماعة الأكثر عددا فتعرف بالأغلبية.
- الأقلية تفتقد الى السلطة و الحكم، ومن ثم فإنها تسعى الى وجود ضمانات داخلية و دولية لحماية حقوقها.
- الأقلية يعتقد انها تستمد قوتها من وجود روابط اثنية أو لغوية أو دينية مشتركة، لذلك يسعى أعضاء الأقلية الى الحفاظ على هذه الروابط من خلال تضامنهم و تعاونهم. [2]

وعليه فإنه يمكن تعريف الأقلية بأنها : الجماعة الأقل عددا داخل الدولة على عكس الأغلبية، حيث يتميز أفرادها عن باقي سكان الدولة بخصائص ومقومات معينة ،كالدين ،اللغة ، العرق، الثقافة، حيث يسعى أفرادها للحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها في ظل وضعهم الغير مسيطر داخل الدولة.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] زينب خذير ، مرجع سابق، ص 43.

التعاريف السابقة قد أعطت أهمية للجانب الكمي، أي المعيار العددي في تعريف الأقلية . من الواضح أن الأقليات يجب أن تقل عددا عن بقية السكان الذين يمثلون الأغلبية، وهذا ما يشير اليه الأصل اللغوي لكلمة "الأقلية" ،فالأقلية من الناحية اللغوية، جاءت من القليل والقليل انما هو ضد الكثير كما جاء في المعجم الوسيط.[1]

فعند أنصار المعيار العددي يتم تحديد جماعة ما أقلية ، بناءا على مقارنة عدد تلك الجماعة بالنسبة لعدد باقي المجتمع ، فاذا كانت أقل منهم عدادا فيطلق عليها أقلية، بالإضافة الى أنه يجب على تلك الجماعة الأقلية أن تكون متميزة عن باقي المجتمع ،بمقومات ذاتية تربط أفرادها كالدين، العرق، اللغة، الثقافة، وغير ذلك من المقومات.

وقد اعتمد مجموعة من الباحثين في الدراسات الاجتماعية و القانونية في وضعهم تعريف للأقلية على الاتجاه التقليدي ومن أبرز التعريفات التي قدمت في هذا الاطار للأقلية ما يلي :الأقلية هي جماعة يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط معينة حال وحدة الأصل أو اللغة أو العقيدة الدينية، كما يشعر هؤلاء الأفراد بأنهم مختلفون بصدد هذه الروابط عن أغلبية سكان دولتهم. ويقترب من هذا التعريف من حيث فحواه تعريف آخر قدمه أحد الباحثين المهتمين بالظاهرة العرقية، وقوام هذا التعريف: أن الأقلية هي أية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في مجتمعها بصدد واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، اللغة، الثقافة، السلالة، وذلك على اعتبار أن أيا من هذه المقومات يضفي على هذه المجموعة البشرية قسمات اجتماعية اقتصادية حضارية تلون سلوكها ومواقفها السياسية في مسائل مجتمعية رئيسية. وفي ضوء ما تقدم يتضح استناد القائلين بهذه التعريفات الثلاثة أيضا الى معيار العدد بمضمونه المتقدم، ذلك فضلا عن تأكيدهم على عنصر ادراك أفراد جماعة الأقلية لمقومات ذاتيتهم العرقية، فالأقلية على حد قول أحد الباحثين يجب أن تكون واعية تماما بتلك المقومات التي تحقق التضامن الداخلي والتمايز في مواجهة الآخرين، ذلك بأن الأقلية هي نتاج عمليتين تتمثل أولاهما في استقطاب كل من يشارك أفراد جماعة الأقلية في مقوماتها ذاتيتها ،أما العملية الثانية فتتمثل في استبعاد كل من يتباين مع تلك الجماعة بصدد هذه المقومات.[2]

إذن يمكن القول من خلال التعاريف السابقة التي وردت من قبل الباحثين في اطار الاتجاه العددي، قد ركزوا وأكدوا على المعيار العددي في تعريف الأقلية، التي هي الجماعة العرقية الأقل عددا بالنسبة لمجتمعها. ولكن هذا الاتجاه قد تغاضى في تعريفه للأقليات عن الأوضاع السياسية و الاجتماعية والاقتصادية للأقليات و وزنها داخل الدولة.

---

[1] سالم سعيد، اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق. العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008،ص 36 .

[2] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ط2. جامعة الاسكندرية : (د.ت.ن)، ص ص 156- 158.

كما أن هذا المعيار تم الاستناد عليه من طرف المحكمة العليا في الهند في قضية الأقليات ، فاعتبرت أنه في حالة عدم وجود تعريف خاص للأقليات يجب الأخذ بالمعيار العددي ومنها، أن أي جماعة دينية أو لغوية يكون تعدادها أقل منه 50% من مجموعة شعب الدولة يجب أن تضمن لها حقوقها الأساسية بواسطة الدستور، والمعيار أخذت به شريحة كبيرة من الفقهاء واعتمدته أغلب الموسوعات.[1]

و تجدر الاشارة الى أننا لسنا بصدد جرد مختلف التعاريف للمصطلح والتي سجلنا حولها الملاحظات الآتية :

1- جل هذه التعاريف متشابهة الى حد كبير وتتسم بالعمومية والغموض، من خلال تركيزها على متغير واحد وهو العدد واهمال باقي المتغيرات .

2- طغيان الطابع القانوني على هذه التعاريف من خلال :

- ✓ نفي صفة الشعب عن الأقلية واعتبارها فقط جزء من السكان "مجموعة أفراد" "رعايا" مهما كان المستوى الذي بلغته كما وكيفا.
- ✓ حصر مطالب الأقليات في البحث عن الحماية أو الحصول على مستوى معين من الحقوق والحريات في اطار الدولة، وهذه النتيجة هي تحصيل ما حصل لنفي صفة الشعب عنها، لأن منحها هذه الصفة يعني من الناحية القانونية حصولها على نوع من الشرعية والعدالة لقضيتها وبالتالي يصبح مطلبها في الاستقلال شرعيا، والعدالة لقضيتها تماشيا مع النصوص والمواثيق الدولية. ونذكر أنه تمت اثارة هذه النقطة للأول مرة من طرف المجلس الأوروبي في اجتماع كوبنهاغن ما بين 21-22 جوان 1993م الذي بحث فيه على آليات تكرس أكثر حماية للأقليات.[2]

اذا هناك عدد من المتغيرات التي لا يثيرها المفهوم القانوني للأقلية، مما دفع **اندري ديميشال** (Dimichal Andre) الى القول بضرورة تناول مصطلح الأقلية خارج هذا الاطار من خلال التركيز على النقاط التالية:

- ✓ اعتبار الأقلية شكلا من أشكال المجموعات التي تشكلت نتيجة لتضافر عوامل عفوية وحدت بين عناصرها كاللغة، الدين، العادات، والتي كانت للسيرورة التاريخية الدور الحاسم في تشكيلها على غرار الانتماءات التقليدية للأسرة أو القبيلة، فالفرد يولد وهو يحمل في ذاته الشعور بالانتماء لهذه

---

[1] أحلام خشين، مرجع سابق، ص 12.

[2] حسان بن النوي، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط. الاسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية، 2015،ص 44.

المجموعة دون أخرى، مما يميز الأقلية عن غيرها من المجموعات ذات الطابع المصلحي التي يكون الانتماء اليها اراديا و مدروسا كالأحزاب والنقابات والاتحادات العلمية وغيرها، بالإضافة للعدد الكبير والمعتبر من الأفراد والذي من شأنه ان يمنحها فضاء ومساحة واسعة للمناورة والتفاوض تكرس من خلاله خصوصيتها الثقافية والوطنية.

- ✓ كما يمكن أن نصادف أكثر من أقلية ضمن الدولة الواحدة تتمتع بصفات متقاربة أو حتى متساوية، مما يعني سيطرة مجموعة في مقابل حرمان أخرى وهو ما يخلق وضعا حساسا للدولة، ينعكس على استقرار النظام السياسي فيها الا في حالة ما تم تثبيت ميكانيزم المساواة ولو بصورة نسبية الذي يبقى هو الآخر صعب التحقيق.[1] تواجد مجموعات مختلفة داخل دولة ما مع عدم تمتع أي منها بصفة الأغلبية ،حيث تضطر تلك المجموعات إلى التكتل لتشكيل الأغلبية المنشودة في مواجهة أقلية أخرى أو مجموعة أقليات، مثل لبنان و هذا يفقد المعيار العددي صدقيته إلى حد ما ،زد على ذلك صعوبة التحقق من الإحصائيات المعلن عنها ،إذ يجب التواجد على نفس الجغرافيا التي تتواجد فيها تلك الأقليات، وأن كان أمر التحقق من عدد أقلية ما في دولة مركزية موحدة ،فانه يصعب إن لم يستحيل في الدول اللامركزية أو الفدرالية ،وهذا لظهور الأقليات داخل الأقليات ، كما هو الشأن في العراق حيث يعتبر الأكراد أقلية بالنسبة للعرب ،في حين يشكل العرب أقلية في إقليم كردستان. [2]
- ✓ توفر خاصية الشعور بالتمايز لدى أفراد الأقلية الواحدة، وهو ما أسماه الباحثون في شؤون الأقليات "بالصحوة" أو "الوعي الذاتي"، الذي يعد بمثابة قوة الدفع لتحرك الأقليات في سبيل تضامنها وتعزيز انتماءها، ولكن هناك حالات أين يخفي الأفراد فيها انتماءهم خشية عواقب وخيمة كالاضطهاد مثلا.
- ✓ كما يعتبر عنصر الإضطهاد أيضا محددا لاكتساب صفة الأقلية ، وحسب **اندري ديميشال** فإن الإضطهاد مكرس أكثر من النظامين الإقتصادي والإجتماعي، اذ عادة ما تحتل الأقليات مستوى دونيا في منظومة الامتيازات، كما تعبر عن ذلك العلاقات التفاعلية والتي قد تتجه نحو العدائية وأي تحرر للأقلية هو اقتصادي قبل أن يكون سياسيا.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص ص، 45- 46.

[2] بشير شايب،" مستقبل الدول الفدرالية في افريقيا في ظل صراع الاقليات- نيجيريا نموذج". مذكرة ماجستير(جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية، 2011)، ص 18.

[3] حسان بن نوي ، مرجع سابق، ص 47.

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار وزنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،وفي هذا المعنى دلالة واضحة تعكس لنا أن بعض الأقليات رغم قلة عددها إلا أنها تمثل موقعا مهيمنا في الكثير من الدول كالموازنة في لبنان والغريب في إثيوبيا، فلا يمكن أن نقول أن مصير يهود العراق مماثل لمصير يهود المغرب، أو أن أقلية اليونان الروم الأرثوذكس في تركيا مثلها مثل الأقلية اليونانية في ألبانيا، ومن هذا المنطلق فإن الأخذ بالمعيار العددي دون الانتباه إلى وضع الأقلية السياسى والاقتصادى و الاجتماعي، لا يعطي للموضوع المصداقية المطلوبة ويبقى الحديث عن الأقلية بنقل سيطرتها السياسية تجاوز للواقع و تفريغا للحقيقة من محتواها.[1]

2/ المدلولات الاجتماعية والسياسية لمفهوم الأقليات

يتميز موضوع الأقليات بوجود عدة زوايا ينظر اليه من خلالها، منها الاجتماعي و السياسي و القانوني، حيث تتعدد التعريفات للمصطلح الأقلية باختلاف الجانب الذي ينظر منه الباحث للأقلية ،فمن الناحية الاجتماعية تعرف الأقلية بأنها : جماعة من الناس تختلف عن الأخرين في مجتمع ما من حيث العرق أو الدين أو القومية أو اللغة، وترى هذه الجماعة نفسها كجماعة متميزة، علاوة على ذلك هذه الجماعة بعيدة عن السلطة ومن ثم تكون عرضة لبعض الاستبعاد والتمييز والمعاملة المختلفة. هذا بالإضافة الى أنهم في الوقت نفسه يحرمون من نصيبهم من الحقوق والمكافآت المجتمعية، وفي أغلب الأحيان تكون الأقلية النمطية هي الأفقر والأقل تملكا أو حيازة للسلطة والثروة مقارنة بالأغلبية ،مع وجود استثناءات نادرة. [2]

في هذا الصدد يرى **سعد الدين إبراهيم** أنه ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة ، كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة... وتتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله. [3]

فالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو العنصر المحدد لمفهوم الأقلية ،وهي حسب أنصار هذا الرأي كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة أو مغلوب على أمرها بغض النظر عن عدد أفرادها كثرة كانوا أم قلة، ويستدلون على ذلك بوضع الهنود الحمر في أمريكا في بداية الغزو الأوروبي لها، وكذلك الزنوج في جنوب إفريقيا أيام حكم التميز العنصري. واعتماد معيار الفاعلية لا يخلوا من الإنتقاد، ففي بلجيكا مثلا نجد الفرانكفونيين الذين يشكلون حوالي أربعون بالمائة 40%من عدد السكان وهم بذلك في حكم الأقلية بالمعيار العددي ،لكن التشريعات البلجيكية منحتهم امتيازات جعلتهم في وضع المهيمن على

[1] أحلام خينش، مرجع سابق ، ص 13.

[2] زينب خذير، مرجع سابق ، ص 32.

[3] رياض بن فاضل، مسعود شابي، "تأثير النزاعات الاثنية على بناء الدولة في افريقيا– دراسة حالة السودان–".مذكرة ماستر(جامعة العربي التبسي تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تخصص دراسات استراتيجية،2016)،ص 22.

حساب الفلامون les flamands ،إلا أن الفدرالية أعطت أيضا امتيازات لجماعة الفلامون مما جعلها أيضا في وضع المهيمن إلى جانب الأقلية الفرانكفونية ،ونتج عن هذا الوضع ما يسمى بالهيمنة.[1]

هذا وتقدم الموسوعة البريطانية الجديدة تعريفا مفاده أن: الأقلية هي مجموعة متميزة ثقافيا أو اثنيا أو عرقيا تعيش ضمن مجتمع أكبر. وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة، يحمل داخله شبكة من الآثار السياسية والاجتماعية، ولأن المصطلح يستخدمه علماء السياسية والاجتماع، فالأقلية بالضرورة خاضعة لمجموعة مهيمنة ضمن المجتمع، ووصف التبعية أو الخضوع أكثر من كونه عدديا هو الأصل في تعريف والخصيصة الأساسية المعرفة للأقلية، مثال جنوب أفريقيا فالسود كانوا أقلية كيفية رغم الكثرة فهذا يعني أنها أقلية، بحكم هيمنة الأمة البيضاء اذ قد تكون الأكبر حجما من المجموعة المهيمنة. كما ورد عند علماء الاجتماع فإن الأقلية لابد أن تكون متميزة أو مختلفة اجتماعيا ،سوآءا كانت من ناحية سلوكها الثقافي، وشروطها المحددة للعضوية تفرقها عن الأغلبية، ولها مقومات تختلف عن بقية المجتمع وكذلك يكونون مضطهدين و مستبعدين عن الحياة السياسية و الاندماج في المجتمع. و تذكر الموسوعة البريطانية أن غياب بعض الخصائص يجعل من الصعب اعتبار بعض المجموعات أقليات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة نجد أن الدين نادرا ما يصلح كمعيار للأقلية بسبب علمانية الدولة، التي لا تجعل الدين عاملا مؤثرا في أي تمايز أو تصنيف.[2]

هناك تعريف سيسيولوجي آخر يركز على العلاقة الاجتماعية و التفاعل ، اذ يرى **كلينلوش** (Klenloch): أن الأقلية هي جماعة التي تعرف على أنها مختلفة عن الأغلبية، حسب افتراضات مرتبطة بمعايير جسمانية أو ثقافية أو اقتصادية أو سلوكية، ونتيجة لذلك تعامل و تضبط بصورة سلبية. هناك عوامل أساسية مجتمعية جماعية و فردية تتسبب في هذه العلاقة، قد نحصرها في ستة أبعاد رئيسية:

- ✓ البعد التاريخي: كيف ظهرت الأقليات وتطورت في مجتمع ما؟ ماهي أصولها أو أسسها ؟
- ✓ البعد الديمغرافي: ماهي خصائصها حسب حجم الجماعة، التوزع الجغرافي، سمات اقتصادية وصحية، وهكذا مقارنة بجماعات الأغلبية؟.
- ✓ البعد الموقفي : ماهي الاتجاهات النمطية فيما بين الأقليات نفسها، وبينها وبين جماعات الأغلبية؟.
- ✓ البعد المؤسسي: ما هي المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع التي تدعم الاتجاهات نحو ضبط العلاقات بين جماعات الأقلية؟ تتضمن أمثلة كالعزل السياسي، اللامساواة في المرتبات، فرص تعليم غير متساوية، النمطية الاعلامية والتفرقة القضائية.

---

[1] بشير شايب، مرجع سابق، ص 19 .

[2] حيدر ابراهيم علي، ميلاد حنا، أزمة الاقليات في الوطن العربي. دمشق : دار الفكر، 2002، ص ص 21- 22.

- ✓ البعد الحركي– الاجتماعي: ماهي ردود فعل جماعات الأقلية تجاه الأغلبية خلال فترة زمنية معينة في شكل حركات اجتماعية .
- ✓ الأنواع الرئيسية لعلاقة الجماعة: ماهي النتائج الناجمة عن علاقة الجماعة وخصائصها المتغيرة ويتضمن ذلك تفاعل الأقلية مع الأغلبية وكذلك تفاعل الأغلبية مع الأقلية.[1]

كان هذا عن الجانب الاجتماعي، أما بالنسبة للجانب السياسي فقد جاء في الموسوعة السياسية في تعريفها للأقلية، أن المفهوم يحوي جوانب سياسية، اذ أنه يستخدم أحيانا لدلالة السياسية كأن يقال أقلية حاكمة، أو كتعريف البعض لعلم السياسية على أنه صراع بين أقليات منظمة.[2]

بهذا الصدد كتب الأستاذ **وليم سليمان قلادة:**" **نحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديمغرافية للأقليات المعينة، بقدر ما نأخذ بنظر الإعتبار وزنها الإقتصادي والسياسي والاجتماعي**". كما أن **نيفين عبد المنعم مسعد** رأت بأن المعيار العددي يؤدي إلى نتائج" مظللة". على حد قولها . إذ كتبت: "**...حرصت منذ البداية على أن أوضح أن معيار العدد لن يستوقفني كثيرا في دراسة الأقلية والأغلبية، لأن هناك خطورة معينة تكمن في الإعتماد عليه، تتمثل في مجافاته في بعض الأحيان لما تكون عليه صورة التفاعلات السياسية بين الجماعات وبعضها البعض، بمعنى أني جعلت تحكم الجماعة. أياما كانت نسبتها في مجتمعها. في السلطة السياسية ومن ثم في العوائد الإقتصادية، مبررا لوصفها بالجماعة المسيطرة كما أنني جعلت إستبعاد الجماعة والتمييز السياسي والإقتصادي والإجتماعي ضدها. أياما كانت نسبتها في مجتمعها. مبررا لوصفها بالأقلية. فالمعيار الذي أقمت عليه التفريق بين كلتا الجماعتين هو معيار الموقع من السلطة السياسية وأحسبها إحدى إضافات البحث وليست إحدى مطاعنه،...لأنه لو إعتمدنا على المعيار العددي وحده لجعلنا جماعة كالعلويين في سوريا أقلية .**" من هنا عرفت **نيفين مسعد** الأقلية بأنها: "جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية والطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي ،الإجتماعي و الإقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه ".[3]

من خلال هذه النماذج من التعاريف، تبدو الأقلية على أنها كل جماعة تعيش في وضع غير مسيطر في مجتمعها، أو تكون مضطهدة ومستضعفة نتيجة التمايز ضدها. وفق كل ما تقدم يبدو لنا أنه لا بد من توضيح بعض العناصر الهامة، التي ترتبط بمفهوم الأقلية، عند التطرق لهذا المصطلح في دراستنا هذه وذلك كما يلي:[4]

---

[1] نفس المرجع ، ص 25– 26.

[2] سالم سعيد ، مرجع سابق، ص 35.

[3] خيرة ويفي ، مرجع سابق ، ص ص 10– 11 .

[4] المرجع نفسه.

- ✓ إن تبلور جماعة الأقلية كان نتيجة العديد من العوامل، كالمولد، العرق، الدين وغيرها، فأعضاء هذه الجماعة ينتمون إليها بفعل عوامل خارجة عن إرادتهم، فهم يولدون ويكتسبون صفاتها. فالأقلية هي بالأساس مسألة ثقافية، يشترك أفرادها في واحد أو أكثر من المقومات التالية: الدين، اللغة والعرق وغيرها، و التي تشكل خصائص تميزها عن الجماعات الأخرى.
- ✓ إن الخاصية العددية لمصطلح الأقلية، تعتبر مؤشرا هاما في معرفة الحدود الفاصلة بينها وبين الأغلبية، إلا أن ذلك ليس بصفة مطلقة، فلا يمكن تناول الأقلية من جانبها العددي فقط، بل يجب تناولها كذلك من حيث وزنها داخل الدولة، وليست كجماعة صغيرة تتميز بخصائص معينة. كما أن النظر إلى الأقلية يكون من خلال مقارنتها مع الأغلبية على المستوى الوطني وليس الإقليمي، فقد تكون الأقلية ممثلة لأغلبية عددية في بعض أقاليم الدولة، ومع ذلك تبقى أقلية، إلا أن ذلك قد يمنحها عامل قوة في تحقيق أهدافها.
- ✓ يعتبر المتغير الذاتي أهم عوامل بلورة الأقلية، فلا يمكن الحديث عن أقلية دون أن يكون لدى أفرادها إدراك لذاتيتهم وتمايزهم. وعادة ما يتشكل هذا الإدراك نتيجة المعاملة التمييزية التي يتعرض لها أفراد هذه الجماعة من قبل الآخرين، وبغياب هذا العامل نكون أمام جماعات تتعايش فيما بينها وفقط.
- ✓ يعتبر البعض أنه لا يمكن الحديث عن أقلية إلا إذا مورس عليها نوع من "الإضطهاد" و"القهر" الأمر الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الأقلية والأغلبية، وقد يتجسد هذا الإضطهاد في الحرمان الإقليمي من حيث الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، مع رغبة الدولة في الإبقاء عليه. مع ذلك فليست كل أقلية بالضرورة هي مضطهدة أو غير مسيطرة، بل توجد العديد من الأقليات المسيطرة في مجتمعاتها.[1]

إنطلاقا من كل هذه الاعتبارات والتوضيحات، تبرز لنا الأقلية على أنها:

كل جماعة سواء كانت أغلبية أم قلة بالنسبة لباقي المجتمع ، تشترك على الأقل في احدى الخصائص التالية : اللغة ،العرق، الدين، الثقافة...،ينشئ بين أفرادها شعورا بالتضامن و التمايز نتيجة التمييز ضدهم أحيانا ، فيحاولون الحفاظ على هويتهم وتحقيق أهدافهم ومصالحهم. وبهذا تنوعت تصنيفات الأقليات كالأقلية العرقية أو الأقلية الدينية وغيرها.

[1] نفس المرجع، ص ص 11- 12.

المطلب الثاني: علاقة مفهوم الأقلية بالمفاهيم ذات الصلة

يرتبط مفهوم الأقلية ببعض المصطلحات، التي تستعمل عند التطرق إليه، كما تستعمل في حالات أخرى لتوضيحه أكثر، وتتمثل خاصة في كل من القومية، العرقية ،الطائفة، الاثنية ، ونحاول أن نوضح مفهوم كل منها وعلاقته بالأقلية.

1- القومية:

تصنف القومية ضمن الظواهر الإجتماعية المتعلقة بتحديد هوية جماعة من الناس، أوانتمائهم الذي يميزهم عن باقي الجماعات، وهي بذلك تشبه العديد من المتغيرات مثل الدين، اللغة والعرق التي نعتمد عليها في دراسة تطور الحياة الإجتماعية للحياة البشرية. وتعرف القومية بأنها: " صلة إجتماعية وعاطفية، تنشأ من إشتراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص، تتميز هذه الصلة بشعور أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة إجتماعية ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام في وحدة المصير" .ومن الباحثين من ركز على البعد السياسي في تكوين الجماعة القومية، وفي مقدمتهم "سعد الدين إبراهيم" حيث يرى بأنها: "شعور جماعي بوحدة الإنتماء يسعى إلى التعبير عن نفسه في كيان سياسي مستقل".ونتيجة للإختلاف بين الباحثين حول تحديد مفهوم القومية، إعتمد بعض الدارسين في هذا المجال على مجموعة من العناصر، التي تسهم في خلق شعور قومي متحد، يمكن رصدها في النقاط التالية :

- ✓ وحدة الأصول العنصرية : تعتبر من العوامل الهامة التي تؤدي إلى تضامن الناس ووحدتهم، وتشابه صفاتهم الجسدية من حيث الهيكل الجسماني، أي أن المميزات الإثنوغرافية تجعل أبناء الشعوب يؤمنون بانتسابهم إلى قومية واحدة. لكن الدراسات الإثنوغرافية أكدت أن المناطق التي تشهدها هذه الوحدة نادرة جدا في العالم مثل: هضبة إيران وبلاد الأناضول الداخلية.
- ✓ وحدة اللغة : تعتبر اللغة من أبرز المقومات القومية، كما ذهب إلى ذلك المفكر **كارتولون هيز** (K.Heyz) الذي اعتبرها وسيلة للتخاطب تسهل عملية الإتصال بين أفراد القومية الواحدة، مما يؤدي إلى حفظ التراث القومي، لكن ورغم هذا، توجد عدة قوميات تشتمل على أكثر من لغة مثل الهند مما يعقد إمكانية الإتصال بين الأفراد في الأمة الهندية والشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة للدين والتاريخ المشترك.
- ✓ الروابط الإقليمية والجغرافية: تعتبر الوحدة الجغرافية من العوامل المؤدية إلى ترابط وتلاحم الجماعات القومية، وقد أكد على ذلك المفكر **موير**(Moyer) بقوله: "إن الأمم البارزة في المجتمع الدولي هي التي تتمتع بأكبر قدرة من الوحدة الجغرافية وهي تدين بوجودها إلى هذه الحقيقة".[1]

[1] نبيلة سالك، "الآليات المؤسساتية لادارة التعدد الاثني". أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة1 الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2016)، ص ص 35- 36.

وكنتيجة فإن القومية هي التي تشكل الرابطة التي تجمع بين أفراد الأقلية، وتعزز رغبتهم في الحفاظ على خصائصهم وتحقيق أهدافهم، من خلال إشتراك هؤلاء الأفراد في واحد أو بعض أو كل العناصر التي تشكل القومية، وتخلق لديهم شعورا بالإنتماء للجماعة.[1]

2- العرقية:

ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف العرق بأنه : "مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية، مع فرضية إمتلاكهم لموروثات جينية واحدة ". وقد شهد المصطلح تطورا كبيرا في القرن العشرين، خاصة منذ الحرب العالمية الأولى حيث أصبح ينطوي على أساليب ومعايير تصنيف الكيانات البشرية، وتمايز هويتها وفقا للخصائص العضوية كأجناس أو سلالات متفوقة، وهذا ما يشير إلى ارتباط مفهوم العرقية بمصطلح العنصرية Racism التي تبرز السمات الجسمانية والبيئية والثقافية و الاجتماعية لبعض السلالات، ومدى إحساسها بالتفوق على بعض السلالات الأخرى. ويعرفه **دينكن ميشيل** (Denken Mechalle) على أنه إصطلاح : يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة، تقررها العوامل الوراثية، لكنه في المقابل لا توجد عوامل وراثية محددة تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى. [2]

الأمر الذي يجعل الأشخاص يتميزون عن بعضهم في صفاتهم وثقافتهم، مع ذلك فإن بعض الباحثين خاصة علماء الأنثروبولوجيا يستبعدون أن تكون هناك جماعة نقية، إذ أن عوامل الهجرة والتزاوج أدت إلى إحداث إختلاط بين الأجناس. من هنا فإن العرقية تعتبر من بين أهم العناصر التي تميز شخصا عن آخر، ويتضح بأن جماعة الأقلية يكون لديها إنتماء إلى أصول مشتركة، مما يجعل من العرقية أحد العوامل التي تؤدي إلى بلورة جماعة الأقلية.[3]

3- الاثنية :

لقد رأى الباحث **شفيق غبرا** أن الإثنية هي الكلمة المقابلة لكلمة الأقلية ، فالإثنية – حسبه – تمثل مجموعة الأقلية ضمن أي جماعة وطنية قائمة سواء كانت هذه الأقلية قائمة على معيار العرق أو الدين أو غيرهما ، ويضيف هنا أن الإثنية قد تكون جماعة الأغلبية أو جماعة الأقلية ضمن إطار الجماعة الوطنية أم بمعنى تمايز الجماعات التي تتكون منها الجماعة الوطنية أو الدولة بعضها عن البعض الآخر

---

[1] خيرة ويفي، مرجع سابق، ص 12.

[2] بلقاسم مريعي، "اليات ادارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة – دراسة في النموذج الماليزي-".مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و استراتيجية ، 2015)، ص ص 34- 35 .

[3] خيرة ويفي ، مرجع سابق ، ص 14.

بغض النظر عن كونها تمثل الأقلية أو الأغلبية العددية في الدولة. وهذا ما يذهب إليه أيضا قاموس علم الإجتماع ، حيث يعتبر الإثنية جماعة فرعية أي بمعنى أقلية ، ويرى أن الإثنية هي جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر ، ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في المجتمع بالإضافة لإمتلاكهم لغة خاصة و دين خاص وأعراف مميزة.[1]

ومن هنا نستنتج أن : الأقلية هي تلك الإثنية قليلة العدد من الأفراد مقارنة مع العدد الإجمالي للسكان الذين يمثلون الأغلبية.[2] وحول العلاقة بين الاثنية والأقلية فنستطيع القول وإستنتاجا من كل ما تقدم بأن كل أقلية هي بالضرورة إثنية حيث يجمع بين أعضائها إما روابط فيزيقية أو ثقافية، ولكن ليس كل إثنية هي أقلية ، فليست كل إثنية بالضرورة أقل عددا من المجتمع الذي تعيش فيه، أو أنها بالضرورة مهمشة. [3]

4- الطائفة:

ترتبط الطائفة بالمعتقدات الدينية، أين يكون الفرد منتميا إلى فئة دينية معينة، مما يجعله يختلف عن أفراد آخرين ينتمون إلى فئات دينية أخرى. كما أن الإنتماء إلى جماعة دينية قد يكون على شكل هرمي، بحيث يكون الفرد منتميا إلى جماعة دينية تشكل جزءا من جماعة أخرى أكبر منها كالمذهب من الطائفة، كأن يكون الفرد مسلما شيعيا، أو مسيحيا كاثوليكيا أو بروتستانتيا. من خلال ما تقدم فإن جماعة الأقلية قد تقوم على أسس دينية وعقائدية مشتركة، مما يجعل الأقلية ترتبط مباشرة بالطائفة .[4]

توجد إلى جانب الأقليات العديد من الجماعات البشرية التي في الكثير من الحالات يقع خلل وتداخل بينها وبين الأقليات، ولهذه الأخيرة وضع خاص يميزها عن غيرها من الجماعات لأخرى التي قد تشترك معها في عنصر أو أكثر .

---

[1] فوزية لبادي، " اشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق". مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و استراتيجية ، 2016)، ص ص 23-24.

[2] بلقاسم مريعي ، مرجع سابق ، ص 37.

[3] امجد علي حسن،" الادارة السلمية للتعددية الاثنية في الدساتير الفدرالية – دراسة دستورية تحليلية مقارنة– ".مجلة اكاديمية لجامعة نوروز، (د.ت.ن) ،ص 388 .

[4] خيرة ويفي ، مرجع سابق.

1- تمييز الأقليات عن الجماعات اللاجئين :

تعرف المادة الأولى من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين بوضوح من هو اللاجئ. إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.[1]

إن وجود بعض الفروق بين الأقليات و اللاجئين لا يمنع من اشتراكهم في بعض العناصر، فمثلا تمنح اللاجئين العديد من الحقوق حتى يقترب من المركز القانوني للمواطن، والذي من شانه إثارة الكثير من اللبس و الخلط بين الأقليات و جماعات اللاجئين وهو كذلك الشأن بالنسبة للمعاملة التي يعامل بها الأفراد المنتمين للأقليات بطريقة ادني عن تلك التي يعامل بها بقية السكان . أما بالنسبة إلى الفروق فنجد أفراد الأقلية يتمتعون بجنسية الدولة التي ينتمون إليها، بخلاف اللاجئين الذين تربطهم رابطة الإقامة أو التوطن مع دولة الاستقبال، كما انه في الكثير من الحالات نجد أفراد الأقلية تربطهم من الناحية التاريخية علاقة بإقليم معين ويكونون ليس لهم استعداد للرحيل عنه إلا إذا اجبروا من قبل النظام القائم في الدولة التي ينتمون إليها، بينما نجد وضع اللاجئين وجودهم على أراضي دولة الاستقبال مؤقت، والذي قد ينتهي بالعودة إلى بلادهم الأصلية أو العثور على ملجأ في دولة أخرى أو بالاندماج في دولة الاستقبال باكتساب جنسيتها. أما فيما يخص التعامل مع جماعات اللاجئين فانه يكون بصورة فردية، حيث كل فرد من أفرادها يعامل بشكل فردي باستقلال عن بقية أقرانه من اللاجئين ،بينما التعامل مع الأقلية فانه يتم بصورة جماعية، أي باعتبارها جماعة لها صفات وخصائص تميزها عن بقية السكان والفصل في مصيرها وتحديد مركزها القانوني، لا يتم إلا بصورة جماعية. [2]

2- تمييز الأقليات عن المهاجرون :

عرف المهاجرون بأنهم الأشخاص الذين يتركون بلادهم و ينتقلون إلى بلدان أخرى بنية الإقامة بها بصفة دائمة وتختلف أسباب الهجرة فقد تكون لاعتبارات دينية أو سياسية أو عنصرية، لكن في الوقت الحاضرغالبا ما يتم ارجاعها لأسباب اقتصادية. ولا يثور مشكل الخلط بين الأقليات وجماعة المهاجرون إلا بعد اكتساب هؤلاء المهاجرون جنسية الدولة التي هاجروا إليها، أما قبلها فيعتبرون أجانب وعليه يختلف

[1] "ماهي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين". متحصل عليه من : www.UNHCR.com . بتاريخ: 2019/02/10 ، على الساعة : 22:22 .

[2] أحلام خنيش ، مرجع سابق ، ص ص 16- 17.

وضعهم القانوني اختلافا واضحا عن وضع الأقليات، وعند اكتساب هؤلاء الأفراد جنسية دولة الاستقبال مع استمرار احتفاظهم بالخصوصية التي يتميزون بها فهنا يصبحون يشكلون نواة لجماعة أقلية في الدولة الجديدة . وعليه فالملاحظ هنا انه لا يوجد إشكالية الخلط بين الأقليات والمهاجرون إلا بعد اكتساب هؤلاء جنسية دولة الاستقبال.

3- تمييز الأقليات عن جماعة الأجانب :

تعتبر الجنسية المعيار الأساسي للتمييز بين الأقليات والأجانب ،فالأقليات تضم أشخاص يرتبطون بالدولة عن طريق رابطة قانونية وسياسية تدعى الجنسية ،على خلاف الأجانب فهم أشخاص يقيمون على إقليم الدولة بصفة مؤقتة بسبب السياحة أو التجارة أو التعليم.[1]

المطلب الثالث : نشأة الاقليات و العوامل المساعدة على تكوينها

1/ نشأة الاقليات

من خلال هذا الفرع سنتعرض للمراحل التاريخية التي مرت بها الأقليات وذلك من خلال تقسيمها الى مرحلتين :المرحلة الأولى الأقليات في العصر القديم، المرحلة الثانية: الأقليات في العصر الحديث

أولا : في العصر القديم

يعرف العصر القديم بأنه العصر الذي بدأ فيه الإنسان استعمال اختراعاته من حروف الكتابة، ويطلق عليه تاريخيا منتصف الألفة الرابعة قبل ميلاد عيسى عليه السلام، وينتهي بسقوط ونهاية الإمبراطورية الرومانية وانقسامها إلى دولتين هما : الدولة البيزنطية في الشرق، والدولة الرومانية في الغرب الأوربي.

فمنذ أن عرف الإنسان الاجتماع والتجمع في جماعات ومجموعات قابلة للتعايش مع بعضها البعض سواء كان أفرادها يتكلمون لغة واحدة، أم كانوا مختلفين في اللسان أو كانوا يدينون بدين واحد أو ديانات مختلفة، أو كانوا من جنس واحد أو متعددي الأجناس والأعراق. ظهرت البدايات الأولى للأقليات والقبائل والعشائر، وهذا ما عرف فيما بعد تاريخيا باسم (الدولة) فكانت الدولة الواحدة تجمع أفراد المجتمع المتقارب من حيث الخصائص سواء اللغوية أو الدينية أو العرقية أو القومية، ثم بدأت تظهر فجوات بين الأفراد المختلفين في اللغة أو اللون أو الدين، ومن ثم فإن الغالبية في الدولة الواحدة اعتبرت هؤلاء المختلفين في الدين أو اللون أو اللغة بمثابة فئة دنيا في المجتمع، فكانت هذه بداية نشأة الغالبية والأقلية في المجتمع الواحد.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص ص17- 18.

[2] نذير بومعالي،"حماية القانون بين الاسلام والقانون الدولي العام". أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاسلامية، قسم العقائد والاديان ،تخصص عقيدة، 2008) ، ص ص 102-103.

فكانت بداية ظهور التجمعات البشرية في وحدات سياسية متميزة ومنفصلة، كانت في بداية ظهور الاختلافات اللغوية والدينية والعرقية بين الناس فعمت نظرة الحاكم لأفراد المجتمع المحكوكين بسلطة على أنهم قطعان من الهمجيين و البرابرة ولا يمكن ان تتمتع بحقوق. في العصر الوسيط ظهرت مشكلة الأقليات على المسرح الدولي عندما ارتبط الانتماء الديني بالانتماء السياسي، وعندها طرحت قضية مفهوم الأقلية على أساس ديني بحت، فسمي المسيحيون اليهود بالطائفة(الطائفة المسيحية و الطائفة اليهودية) ومنه فقد ظهرت فكرة الأقلية في العصر القديم على أنها مجموعات بشرية تختلف عن الأغلبية اما في اللغة أو الدين أو اللون، وبالتالي فهم يعاملون على أنهم مختلفون من حيث المركز القانوني و هذا ما يؤدي الى حرمانهم من بعض حقوقهم فلا يتمتعون بكامل الحقوق التي تتمتع بها الأغلبية الحاكمة أو المسيطرة في الدولة.[1]

وفي مصر الفرعونية كان العامة من الناس عبيدا فكانوا أقل حظا رغم غالبيتهم، كانوا خاضعين لسلطان الفرعون المطلقة الذي كان يعتقد وأهله من سلالة ونسل الآلهة وسلطان وزرائه ومعاونيه من كبار رجال الدولة ،فلم يكن لهذه الأغلبية المستضعفة (الأقلية) مطالب أو حقوق تتعلق بشؤون الحياة سوى العيش على ما تبقيه الطبقة الحاكمة المذكورة أنفا، رغم أنهم كانوا يكلفون بكل ما هو شاق من الأعمال بناء السفن صناعة الإصلاح وغيرها من الأعمال التي تتطلب جهدا كبيرا. كما عرفت الدولة السومرية نظام الأقلية فسمتهم "الجنود" في المقابل كانت مقاليد الأمور كلها في أيدي فئة قوية مسيطرة على الأمور كلها رغم قلتها في المقابل هذه الأغلبية "الجنود" منزوعة الصلاحيات وغير متمتعة بحقوقها كباقي أفراد الدولة من الفئة القليلة المسيطرة. و كذلك عرفت الدولة البابلية والدولة الأشورية نظام الأقلية مهدرة الحقوق والمسيطر عليها من قبل الأقلية المهيمنة، فكانت غالبا ما تبعد إلى أماكن بعيدة عن وسط المدينة وبذلك تكون بعيدة عن أماكن التحضر، بما لأنه كان يعتقد فيها عدم القدرة على مواكبة التقدم الذي تحظى به الأقلية المسيطرة لاختلافها عنها كما كان يعتقد آنذاك لعدم أهليتها، وكانت هذه الأقلية تسخر بالأعمال الشاقة أيضا كالزراعة في المناطق الحدودية أو الجبلية. ولقد عرفت أوربا أيضا نظام الأقلية، فقد عاشت في ظل النظام الاستبدادي المطلق حقبة من الزمن أهدرت فيه كل الحقوق والحريات وللجميع، سواء كانت أغلبية أو أقلية ما عدا الحاكم الذي رفعت كل القيود على سلطتها وأصبحت لا حدود لها ،كما اتسم هذا العصر بسيطرة الباباوات وتحكمهم بمصير أوربا كلها حتى أصبحت كلمتهم فوق كلمت السلطة ،وسمي هذا العصر "العصر الكنسي" أو" الحكومة الدينية" فكان رأيها الأكثر قبولا وتنفيذا لدى الحكام من آراء غيرها، قبل أن تتخذ السلطات مواقفها المصيرية كقرار شن الحرب، أو غيرها من القرارات المهمة وذات الشأن وأحيانا كان الحكم يمارس من داخل الكنيسة نفسها.[2]

---

[1] زينب خذير، مرجع سابق، ص ص، 20-21.

[2] نذير بومعالي، مرجع سابق، ص 104-105.

كما أدى تفشي النظام الإقطاعي إلى كثرة الاستبداد وتنوعه فأهدرت حقوق الأفراد والشعوب على السواء، وهذا ما دفع الأفراد الذين اتفقت لغتهم أو ثقافتهم أو ديانتهم وأهدرت حقوقهم للمجتمع ولتنظيم أنفسهم في شكل (أقليات) وخطت لنفسها ولأفرادها نظاما خاصا بها متميزة بذلك ومبتعدة ولو شعوريا بمحاور الحكم في ذلك الوقت.[1] وكانت الدولة الاغريقية تقوم بأسر أفراد حين غزوها لبلدانهم أو حين قيام حروب بينها وبين بلدانهم فنشأة لديها أيضا نظام الاقلية ، وكان النظام القائم في هذه الدولة آنذاك ينظر الى الأفراد فيها على أنهم إما عبيدا وهم مجموعة المقاتلين في الجيش، وإما خدما .[2]

ثانيا : الأقليات في العصر الحديث

العصر الحديث هو العصر الذي تبلورت فيه أوضاع الدول فبدأت تظهر علامات وفوارق تميز دولة ما عن غيرها من الدول، فكانت الدول تبادر إلى وضع قوانينها الخاصة بها والمميزة لها عن غيرها في نظام الحكم فيها والوضع القانوني لمواطنيها. فوضعت بذلك الدساتير والتي تنبثق عنها فيما بعد القوانين الوطنية الخاصة بكل البلاد المنظم للعلاقات المختلفة داخل الدولة ولا تكون منافية لما جاء في الدستور. لقد ظهرت مسألة الأقليات بشكل قوي بعد الحرب العالمية الثانية سنه 1945م و تفكك الامبراطورية العثمانية و النمساوية والمجرية، باعتبار أن هذه الامبراطوريات كانت تضم تحت سيادتها دولا و شعوبا كثيرة مع عدم وجود توافق ديني أو لغوي أو عرقي في الغالب بين مكوناتها البشرية المختلفة. [3]

وبذلك طرحت على المستوى الدولي لإيجاد مفهوم موحد للأقليات، فظهرت للوجود نظريات عدة أرادت كل منها تبيان هذا المفهوم من وجهة نظرة معينة، حسب طبيعة الأقليات التي تقوم ببحث حالتها من حيث تاريخها وموقعها ونظامها السياسي ووضعها الاجتماعي والثقافي وبدأت في الظهور اجتهادات فقهاء القانون وعلماء الاجتماع والمؤرخين في البحث عن هذا المفهوم أيضا وكل حسب وجهة نظره العلمية باعتباره باحثا في اتجاه معين وهذا ما أدى إلى ظهور فجوات واختلافات كبيرة في كل مفهوم من هذه المفاهيم، هذا ما دفع بفقهاء القانون والمهتمين بمسألة الأقليات إلى ضرورة التفكير في وضع مفهوم محدد وشامل. أصبحت الأقليات في المجتمعات الأوربية يقصد بها كل جماعة من الناس يعيشون على أرض احتلوها منذ زمن بعيد ولكنهم أصبحوا خاضعين أو تابعين سياسيا لجماعة أخرى وتعاني هذه الأقلية من الحرمان والاستقلال السياسي نتيجة إحساسها بالتمايز في خصائصها الثقافية أو العرقية عن بقية أفراد الكيان السياسي.[4]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] زينب خذير، مرجع سابق، ص 22.

[3] نفس المرجع، ص 23.

[4] نذير بومعالي، مرجع سابق ، ص ص 108-109.

وأصبحت مطالب هذه الأقليات منحصرة فيما يلي:

المساواة مع غالبية المواطنين أو الاعتراف بوجود اختلافات بين مواطني الدولة الواحدة ،وهنا لأجل حصول فئة الأقلية على الحكم الذاتي أو الانفصال تماما عن الدولة الأم وتكوين كيان سياسي جديد. لقد اهتمت الأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم بمسألة الأقليات ،وكل منها حاول تقديم مفهوم مضبوط للأقليات فكانت "اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات " محاولة منع التمييز العنصري.[1]

3/ العوامل التي ساعدت على تكوين الأقليات

ان المراجعة السريعة للتاريخ الحديث، ومراقبة للتطورات التي تشهدها بعض الدول أو حركات المجتمع في داخلها تكشف لنا أن الأقليات تنشأ أوأنها نشأت في أوجه مختلفة منها:

- ✓ الهجرة إذ قد تتحرك مجاميع بشرية أوأفراد من موطنها الأصلي إلى مجتمعات أخرى، مدفوعة بعوامل ديموغرافية واقتصادية. فالانفجار السكاني في بعض الدول الذي يقابله انخفاض نسبة السكان في دول مجاورة، ترافقه فرص عمل في الدول منخفضة السكان تشكل عوامل جذب للأفراد والجماعات. ربما تصلح بعض دول شبه العربية مثالا على ذلك، فثمة مجاميع من مختلف الدول الأسيوية هاجرت إلى دول المنطقة للعمل فيها.
- ✓ وقد تنشأ الأقليات جراء تهجير سكان معينين من مناطق سكناهم قسرا إلى مناطق أخرى يصبحون فيها أقلية، مثل تهجير الأرمن من شرق الأناضول ، والشركس من القفقاس الشمالي على يد القياصرة .
- ✓ وقد تظهر الأقليات نتيجة للغزو والاحتلال من قبل أقلية معينه لإقليم بلد ثم تفرض سيطرتها على سكان الإقليم الأصلين، وتغرقه بمستوطنين من جنسها كهجرة البيض الأوربيين إلى جمهورية جنوب إفريقيا، روديسيا سابقا، حيث يكون هدف الأقلية المهاجرة القضاء على السكان الأصلين وتحويلهم إلى أقلية قياسا بالمستوطنين. حصل هذا سابقا في الأمريكيتين واستراليا، وهو ما يحصل الان في فلسطين فقد تحول الفلسطينيون إلى أقلية بالنسبة إلى الهجرة الصهيونية.
- ✓ ولا شك إن الحروب هي الأخرى أحد أوجه ظهور الأقليات، فلقد كان انهيار الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وما رافقها من ظهور دول وترسيم حدود عاملا واضحا في نشوء الأقليات لقد كانت دول البلقان نموذجا لتعدد الأقليات ففي ألبانيا مثلا 98% من الألبان و 1.17%من اليونان و 24% من أقليات أخرى.
- ✓ كما قد تنشأ الأقليات لسبب آخر يختلف عن الأسباب السابقة، إذ قد يتحول قسم من السكان في بلد معين إلى أقلية بسبب تغير ديانتهم إلى دين جديد كما هو حال الأقلية الإسلامية في الصين.[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] توفيق نجم ،"الأقليات الاثنية وحق تقرير المصير– تفكيك الدولة ام الاعتراف بالهوية–". مجلة كلية المأمون الجامعية، (د.ت.ن)، ص ص 7– 8.

وفي الظرف الراهن فانه تكاد لا توجد دولة خالية من الأقليات. فالولايات المتحدة الأمريكية تضم بنيتها الاجتماعية مختلف الأعراق ، فهي تضم أجناسا مختلفة من الهويات الاثنية رغم أن التمييز الأساسي للتركيب الاجتماعي ظل محصورا بأغلبية بيضاء، وأخرى سوداء، وفي الولايات المتحدة 250 طائفة دينية مذهبية منها مسيحية ويهودية وإسلامية وسيخيه وبهائية وبوذية.

وفي المملكة المتحدة توجد أقليات أوربية من مستعمراتها السابقة مثل اسكتلندا 10% وايرلندا 4% وويلزية 2% وهندية 2% ووافدة 3%، كما إن هناك أقليات دينية اخرى كالمسلمون حيث يشكلون 4%، يليهم السيخ فالهندوس، وعشرات من الطوائف المذهبية.

أما في الصين فهناك أقليات قومية مثل الجوانغ 4 % والهوي 0.8% والايغور والتبتيون والمنغول، أما الأقليات الدينية فكثيرة مثل البوذية والكنفوشية والطاوية والمسلمون الذين هم اكبر الأقليات الدينية يليهم المسيحيون.

وفي روسيا الاتحادية يصل عدد الأقليات القومية إلى أكثر من 128منهم التتار والأوكرانيين وتشوفاش والبشكير والموردوس والألمان والداغستان، وغيرهم.

وفي الوطن العربي موطن الحضارات وقلب العالم الإسلامي توجد أقليات مثل البربر والأكراد والتركمان والإيرانيون والبلوش والهنود والأحباش والباكستانيون والفلبينيون والشركس والأرمن واليونانيون.

وفي تركيا تؤلف الأقليات العرقية فيها أكثر من 30% من السكان ،هم الأكراد20 % ثم العرب 3%، فالشركس 2%، ثم أقليات أخرى يونان، بلغار، يوغوسلاف، ألبان وغيرهم وهناك أقلية دينية من السكان هم المسيحيين واليهود ويشكلون نسبة 1%. [1]

4/ تصنيف الأقليات :

تعددت تصنيفات الباحثين للأقليات، فمنهم من اعتمد في تصنيفه على الخصائص الذاتية للأقلية، والتمركز الجغرافي للأقلية، و الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقلية، و هناك من صنفهم وفق الغايات والأهداف للأقلية ولذلك سوف نتطرق الى هذه التصنيفات كالتالي :

- ✓ حسب الخصائص الذاتية تنقسم الأقليات إلى :

1/ الأقلية السلالية: تشير إلى جماعة من الناس يمتلكون، في غالبيتهم، ملامح مشتركة متميزة بيولوجيا تحمل سمات وخصائص تنتقل بالوراثة وتتميز هذه الجماعة إستنادا إلى معايير شكلية كلون البشرة، شكل الشعر والجمجمة، الأنف، الشفتين والعيون.[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] نبيلة سالك ، مرجع سابق، ص 33.

2/ الأقلية اللغوية: هي جماعة تميزها اللغة كمقوم أساسي عن باقي الجماعات، حيث توجد دول تسودها لغة واحدة كاليابان، في حين هناك دول تسودها أكثر من لغة قد تصل إلى العشرات مثل نجيريا التي تسودها أكثر من 250 لغة.

3/ الأقلية الدينية: تعتبر رابطة الدين من أهم الروابط والعوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب مع اختلاف سلالاتهم، وتعرف الأقلية الدينية بأنها: "كل جماعة إثنية يمثل الدين المفهوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات الإثنية التي تشاركها المجتمع ذاته".

- ✓ وحسب التمركز الجغرافي تنقسم الأقليات إلى :

1/ الأقلية المشتتة: هي الأقليات التي يتوزع أفرادها في إقليم الدولة الواحدة أو أقاليم عدة دول، ويسعى مثل هذا النوع عادة إلى تحقيق مبدأ المساواة مع بقية المجموعات مع استمتاعها بالحقوق المدنية والسياسية نفسها.

2/ الأقلية المركزية: هي الأقليات المتمركزة في إقليم معين أو جهة محددة في الدولة، حيث تعتبر أغلبية في المناطق التي تتمركز بها. ومن أهم مطالبها تحقيق المساواة مما يدفعها إلى المطالبة بالإدارة الذاتية أو حتى الإنفصال مثل إقليم الباسك في إسبانيا. [1]

- ✓ تصنيف حسب مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية :

1/ الجماعات المسيطرة : لهذه الأقليات مركز هام في المجتمع مثل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، والأقلية الصينية في ماليزيا.[2] وهي تلك الجماعة التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها، والتي يتبوأ أفرادها أرقى المواقع الاجتماعية، كما يشكلون الفئة الأكثر ثراء في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبيرا عن هويتهم.

2/الجماعات غير المسيطرة : وهي الأقلية المهمشة من طرف الأغلبية في غالب الأحيان، وهي الجماعة أو الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة، والتي يحتل أغلب أفرادها مواقع اجتماعية غير رئيسية ، كما يشكل أغلبهم الفئة الأقل ثراء في مجتمعهم الذي تهيمن على مقاليد الأمور فيه جماعة مغايرة تعتبره بمثابة تجسيد لهويتها. [3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] نفس المرجع ، ص 34.

[3] أحمد ايدابير، "التعددية الاثنية والأمن المجتمعي :دراسة حالة مالي". مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأمنية و الاستراتيجية، 2012)، ص 39.

✓ اما حسب معيار المولد وطبيعة النشأة :

من المعايير الهامة في تصنيف الأقليات، ووفقا لهذا العامل توجد أقليات تمثل السكان الأصليين للدولة، وهم السكان اللذين قطنوا إقليم هذه الدولة قبل قيام أي تنظيم سياسي عليه، كالهنود الحمر في أمريكا وغيرها من الجماعات الأخرى، وغالبا ما تكون هذه الجماعات قد تعرضت"للقهر" و"الإضطهاد" وحتى" الإبادة" من قبل شعوب أخرى إستقرت بهذه الأقاليم التي تمثل الموطن الأصلي أوالموطن "الأم" لهذه الأقلية . في مقابل السكان الأصليين توجد الأقليات المهاجرة، سواء تلك التي هجرت بالقوة، كما فعل الإستعمار الأوروبي مع شعوب إفريقيا لإستخدامها كيد عاملة، أو تلك التي هاجرت لأسباب مختلفة.[1]

✓ تصنيف الأقلية وفقا لغاياتها :

ينطلق هذا التصنيف من الغاية التي تستهدفها الأقلية في علاقاتها مع الجماعات الاثنية الأخرى، التي تحيا معها داخل الوحدة السياسية التي تجمعهم، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة أشكال للجماعات.

1/ الجماعة الانصهارية : ويقصد بها تلك الجماعة التي تسعى الى التخلي عن سماتها المميزة لها عن الجماعة المهيمنة، وتعمل على تبني الخصائص الهيكلية للجماعة المهيمنة...وكثرا ما تتم هذه العملية عبر فترة زمنية طويلة وبصورة تلقائية وتدريجية.

2/ الجماعة الاندماجية : وتتسم هذه الجماعة بأنها لا تشعر بالدونية تجاه غيرها من الجماعات في ظل تقارب الجماعات في المجتمع في السلطة والمكانة ولذلك على عكس الحال بالنسبة للجماعة الانصهارية... ان العملية الاندماجية غالبا ما تسفر عن قيام كيان اجتماعي جديد يحمل سمات مشتركة للجماعات الداخلة في هذه العملية .

3/ الجماعة المنادية بالتعددية : وتهدف هذه الجماعة الى الاحتفاظ بخصوصيتها الاثنية داخل المجتمع متعدد الاثنيات، مع المطالبة بالمساواة بين الجماعات المختلفة بالحقوق والواجبات السياسية والمدنية،

4/ الجماعة الاستعلائية : يشير الى بعض الجماعات التي رغم ادراكها بضرورة تعايشها مع غيرها من الاثنيات في اطار مجتمع سياسي واحد، تعمل على تنمية شعور التفوق والسمو والاستعلاء لدى أعضائها في مواجهة الجماعات الأخرى.

5/الجماعة الانفصالية : ويتخذ هذا النمط من الجماعات عدة أشكال ،الأول هو المطالبة بالانفصال عن الحكومة المركزية والتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي الاقليمي داخل ذات الوحدة السياسية، والثاني هو السعي الى للانفصال وتكوين وحدة سياسية مستقلة تماما عن الكيان السياسي القائم، والثالث يتمثل في محاولة الانفصال والانضمام الى كيان سياسي آخر.[2]

[1] خيرة ويفي، مرجع سابق، ص 15.

[2] محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية ادارة الصراعات واستراتيجية التسوية. عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص ص 55- 57.

المطلب الرابع : مطالب الأقليات و وسائل تحقيقها

أولا : مطالب الأقليات

ان مطالب الأقليات تتعدد وتتباين حسب المواقف فهي تتعدد من حيث طبيعتها و قوتها، فعادة ما تتعلق هذه المطالب بمطالب رمزية وهي الاعتراف بهوية الجماعة وأعضائها و إعطائها مكانة داخل المجتمع ، أو مطالب مادية تتعلق بالقدرات الاجتماعية و مدى المساواة بالجماعات الأخرى وعادة تجاهل هذه المطالب يشكل تهديدا علي استقرار الدول ، حيث تسعى هذه الجماعات إلي الانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي ، وهذه المطالب كثيرا ما تبرز في نقطة التحول من عمر النظام السياسي (كالاستقلال ، صياغة الدستور ، ، تحول النظام السياسي سلميا أو قسرا)، تتمثل هذه المطالب فيما يلي :

أ . المطالب المتعلق بعناصر الهوية :

لقد اعتبرت الهوية من قبل بعض الدارسين علي أنها النظرة الشاملة حول الذات و الآخر، وبهذا تكون الهوية داخل المجتمع الواحد مرتبطة بمسؤوليات الدولة وعلاقتها بالجماعات المختلفة داخل المجتمع ، فالهوية حسب ما استقرت عليه الدراسات تتألف من أربع مكونات أساسية وهي: اللغة والثقافة، الدين ، العادات والتقاليد ، التاريخ ، لكن مع العلم أن وزن هذه المكونات يختلف من جماعة إلى أخرى حسب عدة عوامل ولهذا تختلف مطالب الهوية من جماعة إلي أخرى حسب المكون الرئيسي لهوية الاقلية ، إذا كانت اللغة هي المحدد الرئيسي لهوية جماعة أقلية ما فعادة ما تطالب هذه الجماعة باعتبار لغتها لغة رسمية أو لغة وطنية معممة في المدارس و المؤسسات الرسمية ، وبهذا تصبح اللغة من عوامل صراع الجماعات و الاعتراف بلغة أي جماعة من الجماعات يعطي للجماعة الأولوية في الدولة . وإذا كان الدين هو المحدد الرئيسي لهوية أقلية ما في حين أن هذا المكون من المكونات الحساسة لدي أي جماعة أقلية فهو يتصل بنقطة مركزية في الهوية فهو يمس المشاعر المقدسة لدى الجماعة الأقلية، لذا عادة ما يستعمل للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي القائم أو ضد أي جماعة أخرى ، فالأقلية المسيطرة عادة ما تطالب باعتبار ديانتها هي الديانة الرسمية بينما الأقليات الأخرى أو الخاضعة عادة ما تطالب بفصل الدين عن الدولة ، وأما فيما يخص العادات و التقاليد إذ كانت هي المحدد الرئيسي لهوية جماعة أقلية معينة فهذه الجماعات تحاول التمسك بعاداتها وتقاليدها إلى حد التقديس، فتطالب بالاعتراف بتميزها عن الآخرين وتصنع من قياداتها التقليدية شخصيات مقدسة تطالب النظام بالاعتراف بها و الحفاظ على مناصبها القيادية وأي تعرض لها يعني تهديدا للجماعة الأقلية بكاملها. [1]

[1] نعيمة زواوي، " الصراعات الاثنية والدينية في افريقيا –دراسة حالة نيجيريا– ". مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات افريقيا، (د.ت.ن))، ص 36.

ب . المطالب المتعلقة بتقاسم السلطة:

ان احتكار السلطة في يد جماعة و تهميش الجماعات الأخرى ،يولد حالة من الصراع على السلطة، ولهذا فان غالبا ما تسعى الجماعات المهمشة الى محاولة السيطرة على مقاليد الحكم و السلطة أو المطالبة بالحكم الذاتي أو المطالبة بالانفصال عن الدولة.

- ✓ مطالب الانفصال :

يعتبر هذا المطلب من أكثر المطالب خطورة على استقرار الدولة، حيث أن مطالبة أقلية ما بالانفصال عن الدولة تعتبره الدولة بحد ذاته ضرب في استقرارها و زعزعته، و مؤدي الى تفككها . فالمطالبة بالانفصال والسعي لإقامة كيان سياسي جديد خاص بالأقلية ،يتحكم به متغيرين هوما هوية الجماعة و طبيعة الاقليم الموجودة عليه ،رغم ما قد تحتويه هذه الخطوة من مخاطر، فيجب أن تراعى القدرات الاقتصادية و الهياكل الإدارية المناسبة لقيام هذا الكيان السياسي. وغالبا ما يتم اعتماد وسائل العنف ضد النظام السياسي لتحقيق مثل هذا المطلب ،وفي حالة مجابهة هذا العنف بالعنف فانه لا يمكن توقع الخسائر التي تلحق بالطرفين جزاء هذا الأمر، فمن المظاهر التي تتطور و تؤدي الى المطالبة بالانفصال، قيام جماعات الأقلية بالمظاهرات وأعمال الشغب و اضطرابات التي تصل الى حد استخدام القوة والسلاح ضد النظام السياسي.[1]

والواقع أن المطالب الانفصالية تضع ضغوطا شديدة على النظام السياسي، انطلاقا من حقيقة أنها غالبا ما يتم السعي اليها عبر أدوات القسر المختلفة...، وتتبدى خطورة تلك المطالب في أنها لا تقتصر على مصير الجماعة المطالبة بالانفصال فقط، يل بمصير النظام والدولة بأسرها. ذلك أن نجاح احدى الجماعات في الانفصال قد يشجع غيرها على المطالبة أيضا بالانفصال، على نحو يؤدي في النهاية الى انفراط عقد وحدة البلاد، الأمر الذي يفسر رفض العديد من الأنظمة الاستجابة لذلك النمط من المطالب على الرغم من التكاليف الباهظة لرفض ذلك المطلب .[2]

و يلعب الموقع الجغرافي أو الاقليم الذي تتواجد وتعيش فيه الأقلية محددا هاما في تحديد نوعية مطالبها، فغالبا ما تهدف الأقلية المتواجدة على جزء من دولة و بمساحة معتبرة للمطالبة بالانفصال، أو المطالبة بنوع من الحكم الذاتي، و أيضا الأقليات المتواجدة على حدود الدولة وتكون مجاورة لدولة أخرى لها نفس الأقلية أي تشكل إمتدادا عرقيا فيها، فإنها أيضا تهدف إلى الإنفصال لتشكيل دولة جديدة من كلا الدولتين. حيث أنه قد نجحت بعض الأقليات في الوصول إلى هدفها بالإنفصال أو الحكم الذاتي كإقليم كردستان في العراق .[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 37.

[2] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 86 .

[3] خيرة ويفي ، مرجع سابق، ص ص 18-19.

إذا كان هدف الإنفصالية يعتبر لدى العديد من جماعات الأقليات كحق من حقوقها الأساسية، فإن بعض الباحثين يقدمون جملة من الشروط التي يمكن أن تشكل مبررات للمطالبة بالإنفصال، يأتي في مقدمتها تعرض هذه الأقلية لنوع من الإضطهاد عبر تاريخها الطويل، أو يكون الجزء الذي تقطنه من الدولة قد ضم بالقوة، إضافة إلى فشل نظام الدولة في تأمين الحماية لسكان هذا الإقليم والمحافظة على حقوقهم الرئيسية، أو أن هذه الأقلية قد مورس في حقها التمييز سواء من ناحية حقوقها السياسية أو من حيث النشاط الإجتماعي والإقتصادي. [1]

✓ مطالب الاستقلال الإداري(الحكم الذاتي):

تحاول الأقلية من خلال المطالبة بالحكم الذاتي إلى توفير الإعتراف لها ولإقليمها بالإستقلال إداريا عن نظام الحكم القائم، سواء كان هذا في إطار دولة فيدرالية أو دولة بسيطة ، و هذا ما يعطي للأقلية حرية التصرف في شؤونها الإدارية داخل حدود إقليمها و الحصول على المخصصات المالية ، وإسناد الوظائف الإدارية إلى أبناء الجماعة ، كما يتيح لها الحكم الذاتي الإرتقاء بالخدمات الإجتماعية و تحقيق تنمية اقتصادية بإقامة المزيد من المشاريع والتي تتماشى مع حاجيات سكان الإقليم.[2] تبقى سلطة الحكم الذاتي جزءا أصيلا من الدولة الموحدة لا يحق لها الإنفصال عنها، وتبقى معالجة الشؤون الخارجية والدفاع والسياسات المالية للدولة من مسؤوليات السلطة المركزية.[3]

فعند تحقيق ونيل الحكم الذاتي، فإن هذه الخطوة تعتبر تمهيدية استعدادا لرفع سقف المطالب إلى المطالبة بالإنفصال و قيام كيان سياسي جديد مستقل ، حيث أن الحكم الذاتي لا يشترط توافر قدرات و إمكانيات هائلة سواء كانت اقتصادية أو تنظيمية إدارية لإقامته على عكس الإنفصال ،و لذلك على الأقليات أن تضع الظروف المناسبة أو المؤهلة للإنفصال في الحسبان فعادة ما يتم المطالبة بالحكم الذاتي لإكتساب الوقت اللازم لتهيئة الظروف المناسبة و الإمكانيات للإنفصال و ما يتطلبه ذلك .

ج . المطالب المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته :

تتمثل في المطالبة بمنح الجماعات قدرا أكبر من الحقوق السياسية والمدنية والإقتصادية، بدءا بمطالب المشاركة في صنع القرار السياسي وصولا إلى مطلب المساواة في الحقوق المدنية بكافة أشكالها، وبالحصول على هذه المطالب يتحقق الحصول على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وقد تعرض **قور** (Gur) لهذا الجانب بدراسته لأسباب مطالبة الجماعات الإثنية بالمشاركة السياسية، وحددها في الفوارق الموجودة بين جماعة الأقلية وجماعة الأغلبية، ومستوى التمييز الذي تعاني منه الأولى، مما يدفعها إلى الثورة ضد واقعها . وتأخذ هذه المطالب أشكالا عديدة أهمها ما يلي :[4]

[1] المرجع نفسه .

[2] نعيمة زواوي، مرجع سابق ، ص 37 .

[3] علي الجرباوي، "الحكم الذاتي". مجلة المستقبل العربي : العدد 478، (د.ت.ن)، ص 122 .

[4] نبيلة سالك، مرجع سابق، ص 133.

1/ الحقوق السياسية: لتفعيل الفوارق السياسية بين مختلف الجماعات، ينبغي تحديد مدى مشاركة كل جماعة في مواقع السلطة المركزية والإقليمية وفي مواقع الخدمة المدنية والتوظيف للخدمة العسكرية والشرطة وحقوق التصويت والحق في تنظيم النشاطات السياسية تحقيقا لمصالح الجماعة. فمختلف الأدبيات تنظر إلى السلطة السياسية كأداة لتحقيق الأهداف والغايات، لكن الواقع السياسي خاصة في دول العالم الثالث يعكس حقيقة أخرى وهي أن السلطة السياسية أضحت هدفا في حد ذاتها لمختلف الجماعات المتنافسة أحيانا والمتصارعة في أغلب الأحيان، لاقتناعهم بالهيمنة الحكومية على كافة المناصب والوظائف الرئيسية وما يرتبط بهذه الهيمنة من مكاسب مادية ورمزية تعود على النخب المهيمنة والجماعة الإثنية التي ينتمون إليها. وأهم منصب سياسي تتصارع حوله الجماعات هو منصب رئيس الجمهورية يليه منصب رئيس الوزراء ثم العضوية في البرلمان.[1]

2/ الحقوق الإقتصادية : تعتبر عملية توزيع الموارد على مختلف الجماعات الإثنية الرئيسية، واحدة من أعقد وأخطر المهام التي يتعين على النظم السياسية القيام بها، في ظل تعدد وتعارض المطالب التي تطرحها الجماعات في أغلب الأحوال. يضاعف من خطورة تلك المطالب واقع التخلف الاقتصادي، وضعف الموارد... حيث تحرص الجماعات المميزة على الحفاظ على مكانتها ووضعها داخل منظومة المجتمع، في جيت تسعى الجماعات المغبونة نسبيا أو التي تشعر بذلك الى المطالبة بزيادة نصيبها في الإنفاق العام سواء تمثلت مطالب تلك الجماعات في صورة تخصصات مالية مباشرة للجماعة أو سلطتها الإقليمية المحلية أو في صورة إقامة مشروعات بينية أساسية أو استثمارية أو زيادة الخدمات المقدمة للجماعة والإقليم الذي تقطنه. فما لم تشعر الجماعات الإثنية الرئيسية بالرضا وبعدالة وانصاف السبل المتاحة لمشاركتها في إتخاذ القرارات وتوزيع الموارد، فإنه تتزايد احتمالات عدم الاستقرار والضغوط على النظام من أجل تحقيق مطالب تلك الجماعة.[2]

3/ مسألة الأرض : وتعتبر مسألة الأرض من المسائل الإقتصادية الهامة، ومطلب رئيسي للجماعات حين ترغب في الحصول على الثروة، كالأراضي الزراعية أو عندما يكون توزيع الأراضي بصفة غير عادلة لاسيما في المجتمعات التي شهدت إستعمارا إستيطانيا، مثل زمبابوي التي يملك فيها البيض نصف أراضي البلاد، وهي معظم الأراضي المروية أو التي تحتوي على مناجم للمعادن، وتحاول الأغلبية إعادة توزيع الأراضي على نحو أكثر عدالة، لذا قامت مجموعات من المواطنين الأصليين بالاستيلاء على أراضي وممتلكات بالقوة. والوضع نفسه ينطبق على كينيا وجنوب أفريقيا، حيث تملك الأقلية البيضاء مساحات شاسعة من الأراضي تفوق كثيرا نسبتها العددية. [3]

---

[1] نفس المرجع، ص 134 .

[2] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ص 95- 96.

[3] نبيلة سالك ،مرجع سابق، ص 135.

د- ضم الأقليات و الأقليم:

ان انتشار مختلف الجماعات التي تنتمي الى نفس الأقلية و تكون المنقسمة في عدة دول متجاورة ، يدفعها الى تبني هدف لم شمل هذه الجماعات المنقسمة في أقاليم مختلفة تحت مسمى الدولة الأم، وهذا الهدف غالبا ما يغذيه عنصر الشعور بالقومية و لهذه الأقليات و الرغبة في المحافظة على هويتها و تاريخيها وكل ما هو متعلق بها في اطار وحدة تقرير المصير، خوفا من ذوبانها و انحلالها في الدول الموجود فيها بصورة مشتتة .

المطلب الرابع : وسائل تحقيق مطالب الاقليات

تتراوح أساليب و وسائل الأقليات في تحقيق أهدافها ما بين الوسائل ذات الطابع السلمي وأخرى ترتكز إلى العنف، ويمكن توضيح هذه الوسائل كالتالي:

أ . الوسائل السلمية:

تتضمن أن تعمل الأقليات في إطار سلمي من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تنظيم عمل ذو طابع إجتماعي بإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات، الحركات الثقافية أو منظمات للدفاع عن مبادئها ويغلب على نشاطها أسلوب الحوار وطرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها، حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية والإجتماعية داخل الدولة، وكمثال على ذلك الحزب الكيبيكي في كندا، الذي يطالب بالإستقلال الذاتي السياسي، الإداري، الثقافي والتربوي لمقاطعة الكيبيك.

ب . الوسائل العنيفة:

تتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بصفة عامة بالتمرد، وهو يعبر عن حالة الرفض والمقاومة للسلطة وللنظام السائد، ويتخذ التمرد أشكالا عديدة، فقد يكون تمردا معنويا من خلال رفض الأفكار وطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، كما يمكن أن يتخذ شكل التمرد الفردي، حيث يتم إستخدام العنف لمنع العناصر الممثلة للسلطة من آداء مهامها، لكن أخطر أشكال التمرد هو التمرد الجماعي، إذ أنه غالبا ما يقترن بإستخدام السلاح، حيث يهدف إلى التأثير في النظام السياسي القائم وحتى تغييره جذريا، الأمر الذي يهدد أمن الدولة و وحدتها الوطنية. حيث أن العمل المسلح هو الأكثر إنتشارا بين جماعات الأقليات، خاصة تلك التي تهدف إلى تحقيق الإنفصال، كما تعد حرب العصابات من أخطر أشكال العمل المسلح وأنجحها، بإتخاذه أشكالا متميزة من القتال، حيث تواجه الدولة صعوبات كثيرة في التحكم والقضاء عليه. [1]

[1] خيرة ويفي ، مرجع سابق .

ان مطالب الأقليات متعددة ومتنوعة، وتقاس خطورة الأقليات عن طريق نوعية مطالبها ومعرفة تأثيرات هذه المطالب و انعكاساتها على استقرار الدولة وأمنها و استمراريتها، وبهذا فان الدول تسعى للحفاظ على أمنها وبقائها ولذلك فقد تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات من قبل الدول لتعامل مع مطالب الأقليات وما قد ينجر عنها من نزاعات وصراعات، و تعددت هذه الاستراتيجيات لتتلائم مع طبيعة مطالب الأقليات، وتتمثل الاستراتيجيات المتخذة من قبل الدول في الاستراتيجيات السلمية التي تندرج تحتها مجموعة من الاستراتيجيات أهمها استراتيجية الاستيعاب و الدمج، واستراتيجية اقتسام السلطة أو الديمقراطية التوافقية و الاستراتيجية الفيدرالية، أما الاستراتيجيات القسرية فهي تتفرع إلى كل من استراتيجية الهيمنة و الترحيل و استراتيجية الإبادة .

أولا : الاستراتيجيات السلمية

1/ استراتيجية الإستيعاب والدمج :

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إلغاء الاختلافات داخل الدولة من خلال السعي إلى دمج وإستيعاب الجماعات الإثنية، الموجودة في إطار الهوية العامة المراد لها الوجود و السيطرة والتي عادة ما تمثل هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع، وفي هذا الصدد يشير البعض إلى عدة أنماط لسياسة الإستيعابية منها :

- ✓ الإستيعاب الثقافي : ويعني تذويب الثقافات المتميزة في اطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة، حيث أنه غالبا ما يفضل المؤيدون للسياسات الإندماجية خفض حجم الاختلافات بين الكيانات الإثنية مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات ،ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الاستيعاب، ودمج الجماعات الإثنية.
- ✓ الاستيعاب المادي : يهدف هذا النوع من الاستيعاب ليس الى مجرد خفض الاختلافات بين الجماعات الاثنية وبعضها البعض، وانما الى صهر الهويات الاثنية اما داخل هوية قائمة ، كالهوية الصربية في يوغسلافيا، أو داخل هوية جديدة كالهوية الوطنية بالنسبة لمعظم الدولة في مرحلة الاستقلال عن الاستعمار أو تحقيق الوحدة. ويرى الباحثون أن أحد مؤشرات نجاح ذلك النوع من الاستيعاب هو ازدياد التزاوج بين الجماعات الاثنية ببعضها البعض، على نحو يسفر في النهاية عن تآكل الحدود بين تلك الجماعات ثم الزوال.
- ✓ الاستيعاب المؤسسي : ويعني انشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات ،على أسس غير اثنية حيث يرفض أنصار هذا النمط من الاستيعاب قيام مؤسسات اجتماعية بصفة عامة وسياسية بصفة خاصة على أسس إثنية. [1]

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق ،ص ص 129- 130.

إن سياسة الدمج والاستيعاب يمكن أن تحقق نجاحات معقولة، إلا أنه في حالة إصرار الجماعات الإثنية على السعي نحو المزيد من الإستقلال وليس مجرد المساواة، أو تساوي الفرص واصرار كل جماعة على أن يكون لها حكومة مستقلة، فإن تلك السياسيات الاستيعابية يمكن ألا تحقق أهدافها. وهو ذات الأمر الذي يحدث حال إصرار إحدى الجماعات على استيعاب غيرها من الجماعات في كيان واحد، من خلال بسط هيمنتها اللغوية والثقافية والاجتماعية عليها، ذلك أنه في هذه الحالة لا يكون الحديث عن استيعاب وانما عملية ضم أو إلحاق. وفي هذه الحالة فإنه كثيرا ما يشكوا أبناء الجماعات الأخرى من محاولات إستئصال الاثني، وتدمير ثقافتهم الخاصة. [1]

2/ استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة :

وتقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التعددية الإثنية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات ،هذا فضلا عن خلق المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة للاستيعاب القسري، والمقصود بتقاسم السلطة هنا هو المشاركة في السلطة أي صيغة حكم تقوم على إئتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الإثنية، بحيث يحظى كل طرف بجانب أو نصيب من المشاركة في الحكم، على النحو الذي يخفف من مخاوف الأقليات الإثنية في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم في حالة التطبيق الحرفي لنظام حكم الأغلبية ، ومنه تأتي الديمقراطية التوافقية من بين تلك الحلول والتي تستند على حد تعبير نيفين مسعد إلى مجموعة من المبادئ وهي :

- ✓ التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية.
- ✓ اعتماد نظام للانتخابات يقوم على القائمة النسبية.
- ✓ تشكيل حكومة ائتلافية وتتمتع فيها الجماعات المختلفة بحق الفيتو أو الاعتراض على القرارات الماسة بها ، والحرية الواسعة لتلك الجماعات في المجالين الثقافي والتعليمي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الشروط الأساسية والتي تعد مطلوبة لكي يعمل النموذج التوافقي :

- ✓ الشرط الأول: ألا تكون الجماعات المتناحرة لديها خطة بدمج الآخرين أو استيعابهم بفرض بناء أمة ، حيث أن صراع القوميات في مثل هذه الظروف يمثل مبادرة صفرية ، لا مجال فيها للتوافق.
- ✓ الشرط الثاني: على القادة السياسيين أن يتبنوا نوعا من الفكر يقوم على الإلتزام بالاستقرار السياسي والإقتصادي لبلادهم وأقاليمهم دونما حاجة لسيطرة أو هيمنة الدولة.
- ✓ الشرط الثالث: على قادة الجماعات التحلي بثقافة وتفهم مزايا الحكم الذاتي والقدرة على التوفيق والمساومة .[2]

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد ايدابير، مرجع سابق ،ص ص 46- 48.

وتعتبر السياسات مثل الكونفدرالية والحكم الذاتي الإقليمي أو الحكم الذاتي لجماعات إثنية معينة، وعدم المركزية الإدارية، إلى جانب السياسات الفيدرالية، هي من أبرز أدوات استراتيجية اقتسام السلطة... ويؤكد أنصار استراتيجية اقتسام السلطة لاسيما في صورتها الفيدرالية، على أن فعالية تلك الاستراتيجية تزداد في حالة استقلال كل جماعة اثنية بوحدة اقليمية متميزة عن غيرها من الجماعات، وذلك بعكس الوضع في حالة التشتت الجغرافي للجماعة الإثنية.[1]

فالفيدرالية آلية دستورية لتوزيع السلطة بين مختلف مستويات الحكم، بحيث تتمتع الوحدات الاتحادية بحكم ذاتي حقيقي ومضمون دستوريا في مجالات سياسية معينة، وتشارك في السلطة وفق قواعد متفق عليها في مجالات سياسية أخرى وهكذا. تطبق الأنظمة الفيدرالية عادة في البلدان ذات التنوع الثقافي والأقاليم الكبيرة، وخير مثال على البلدان الفيدرالية أو شبه الفيدرالية، الأرجنتين، بلجيكا، البرازيل، كندا، ألمانيا، الهند، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، إسبانيا، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية.[2]

3/ استراتيجية التقسيم والفصل (تقرير المصير) :

إن التقسيم والفصل يقوم مبدئيا على أساس عدم استعمال الحل الأمني (القوة والعنف) كأساس لتسوية النزاع الإثني، فإقصاء مصدر النزاع هنا يكون عن طريق إعطاء الجماعات الإثنية الحق في تقرير مصيرها، بما يؤدي إلى حل نهائي للنزاع عن طريق مبدأ الانفصال. ويسعى التقسيم إلى تطويق مصدر الخلافات الإثنية من أساسها قبل تطورها إلى نزاعات عنيفة، وبذلك فهو يتضمن بعد "وقائي" preemptive ويمكن أن يتحقق التقسيم عمليا من خلال ثلاث طرق محتملة :

- ✓ عن طريق استفتاء تنظمه الدولة المعنية، مثل انفصال ايرلندا الجنوبية عن المملكة المتحدة.
- ✓ عن طريق اتفاق بين طرفي الانفصال، مثل تقسيم تشكسلوفاكيا إلى دولتي التشيك وسلوفاكيا.
- ✓ عن طريق الضغط الخارجي، مثل تفكك الإمبراطوريتين العثمانية والنمسا- المجر وظهور دول جديدة على أساس إثني .

أما الفصل فيصحبه تقسيم ناتج عن حروب أو أعمال عنف أهلية، أي وجود حركات انفصالية إما أن تسعى لتأسيس دولة مستقلة كما هو حال القوميين في كيبك كندا و إقليم الباسك الاسباني وأكراد تركيا. أو أن تسعى نحو الانضمام لدولة أخرى مثل بعض الفصائل الكشميرية في الهند التي تفضل الانضمام إلى باكستان،. لقد أثبتت سياسات التقسيم والفصل فعاليتها في إنهاء النزاعات الإثنية،. غير أن أغلب حالات النجاح تشير لذلك الوضع المثالي الذي يكون فيه التقسيم شبه الكلي المسبق بين الإثنيات واضحا ماديا (من حيث التوزيع الجغرافي) ومعنويا (من حيث وجود الرغبة) بما لا يستتبعه مشاكل عنف وظهور أقليات جديدة وصراع على أقاليم .[3]

---

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ص 133- 134 .

[2] "الفيدرالية"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات : (د.ب.ن) ،ماي 2015، ص 1 .

[3] نبيلة سالك، مرجع سابق، ص ص 152- 154.

ثانيا : الاستراتيجيات القسرية

تقوم هذه الإستراتيجيات على افتراضات النموذج الصراعي للمجتمعات الإثنية، أين يعتبر المنطلق الإثني نموذجا لتحليل هيكل القوة، والظاهرة الإثنية هي وحدة التحليل الرئيسية للصراعات الإجتماعية والسياسية فأساس هذه الإفتراضات هو هيمنة جماعات معينة على بقية الجماعات في المجتمع، مع غياب تام للقيم والدوافع المشتركة والمؤسسات الجامعة بينها، مما يدفع بالجماعات التابعة إلى المطالبة بالإنفصال واقامة دولة خاصة... وللسيطرة على هذه الجماعات وكبت مطالبها، تعمد الحكومات إلى اعتماد أساليب معينة تتمثل فيما يلي :[1]

1/ استراتيجية الهيمنة بالترحيل القسري والإستبعاد :

تعتبر الهيمنة هي الأكثر شيوعا وتمارسها الاثنيات الكبرى و الأقليات الحاكمة و المسيطرة.[2] وشاعة استخدامها من جانب النظم السياسية في دول العالم النامي، وتهدف تلك السياسيات الى جعل احتواء أي من تلك الجماعات على سلطة الجماعة المهيمنة أمرا غير وارد أو غير مجدي...ان نموذج الهيمنة في جوهره يعبر عن نموذج استيعاب في صورته القسرية خاصة في حالات استخدام سياسات الاخضاع أو العزل والتطويق في مواجهة الجماعات المناوئة للنخبة الحاكمة. [3] ومن الإجراءات أو الآليات التي تعتمدها الدول ضمن هذه الاستراتيجية نجد :

- ✓ سياسية الإخضاع: يتم فرض سيطرة الجماعة الحاكمة – أقلية كانت أم أغلبية– عن طريق مجموعة من الأدوات القسرية لتأكيد حق هذه الجماعة في تقرير مستقبل الدولة ، دون السماح بأية تنازلات للجماعات الفرعية الأخرى.
- ✓ عزل الجماعات المناضلة : فالدولة تلجأ إلي عزل الجماعات المناضلة في أطر سياسية متميزة و منفصلة في كثير من الحالات تبرر هذه الاستراتيجية من قبل النظم التسلطية والعسكرية و تفسر علي أساس إجراءات دفاعية لتفادي الحروب الأهلية.
- ✓ التطويق: ويتم تطويق واحتواء الصراعات و عزل الأقليات الاثنية عن طريق فرض نظام الحزب الواحد أو نظام اللاحزبي ، وذلك لإبعاد الدولة عن المواجهة المباشرة مع الأقليات الاثنية.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص 141 .

[2] سمية بلعيد،" النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها– جمهورية الكنغو الديمقراطية نموذجا". مذكرة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، 2010)، ص 21 .

[3] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 137 .

[4] نعيمة زواوي، مرجع سابق، ص 40.

2/ استراتيجية التطهير الإثني (الإبادة الجماعية):

يقصد بسياسة التطهير والترحيل الجبري المقترن غالبا به ، الإجراء العمدي المخطط للتخلص من جماعة من الأفراد غير المرغوب فيهم وازالتهم عن إقليم ما، لأسباب ترتبط بخصائص تلك الجماعة الاثنية أو الدينية أو العرقية...، وتستهدف سياسات التطهير الإثني أحداث التجانس والتماسك داخل إقليم الدولة عبر التخلص من العناصر "الدخيلة" عليه، وهو التخلص الذي يتخذ عدة أشكال تتراوح ما بين سياسة الاستئصال والترحيل الجبري.

- ✓ سياسة الاستئصال :

تعتبر أكثر السياسات عنفا وتطرفا إذ أنها تعني محاولة احداث التجانس داخل المجتمع المعني من خلال التخلص العضوي المتعمد والمباشر من الجماعات الاثنية المغايرة، أو من خلال التدمير غير المباشر، من خلال الالغاء العمدي للظروف التي تعينهم على البقاء والاستمرار عضويا واجتماعيا.

- ✓ سياسة الترحيل الجبري والاستبعاد :

تقوم تلك السياسات أيضا على أساس التخلص المادي من الجماعات الاثنية المستهدفة ، عن طريق الطرد والاقتلاع جبرا لتلك الجماعات من مناطقها ودفعها للعيش في مكان أو أماكن داخل البلاد أو خارجها. والترحيل الجبري يمكن أن يتم بالإرادة المنفردة للنظام السياسي في مواجهة جماعة أو جماعات بعينها... و يمكن أن تتم اتفاقا بين دولتين، على نحو ما تكشف الخبرة الأوروبية (تركيا واليونان في أعقاب الحرب العلمية الثانية). [1]

إن البعض يرى أن ثمة ظروفا يتزايد فيها احتمال اللجوء الى سياسات التطهير الاثني بأشكاله المختلفة تتمثل الى جانب حالات الحروب والتوترات الداخلية والخارجية في الحالات الآتية :

- ✓ السعي الى تأسيس امبراطورية أو الحفاظ عليها (مثال المذابيح التي ارتكبها الأوروبيون في مستعمراتهم).
- ✓ وجود جماعات اثنية تفتقر الى النفوذ والسلطة مع اصرارها على المطالبة بالمشاركة في الحكم (الهوتو).
- ✓ وجود جماعة متمايزة اقتصاديا وثقافيا مع افتقارها للسلطة السياسية والعسكرية (الآسيويون في أوغندا..).[2]

[1] محمد عاشور مهدي ، مرجع سابق ، ص ص 139- 141 .

[2] نفس المرجع ، ص 142.

المبحث الثاني : ماهية الاستقرار السياسي

كل الدول تسعى الى الحفاظ على أمنها والبقاء والاستمرار ككيان سياسي، ففي عالم كثرت فيه الصراعات والحروب وتعددت التهديدات الداخلية والخارجية التي تأثر على أمن واستقرار الدول، أصبح تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ عليه من بين الأجندات السياسية للنظم السياسية، ولهذا فقد تعددت الدراسات حول الاستقرار السياسي لما له أهمية بالنسبة للدول ، وهذا راجع الى تعقد هذه الظاهرة ولما لها من أبعاد وتداعيات داخلية وخارجية، فتنوعت بالتالي الرؤى العلمية حول هذه الظاهرة من حيث دراستها وتحليلها وتفسيرها، وبالتالي سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مفهوم الاستقرار السياسي والمفاهيم ذات الصلة، ثم التطرق الى مؤشرات الاستقرار السياسي و متطلباته التي تهيئ لنا البيئة المناسبة للاستقرار السياسي، ثم ننتقل الى الإقترابات والمدارس الفكرية التي حللت لنا ظاهرة الاستقرار السياسي لإعطاء صورة أوضح لها وتسهيل فهمها.

المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسي

إن التعريف النظري للمفاهيم التي تعبر عن الظواهر الواقعية في العلوم الاجتماعية وعلم السياسة ضمنا مسألة ليست سهلة، بل لا مغالاة في القول بأنها بالغة التعقيد في بعض الأحيان، وذلك نتيجة التعدد والتداخل، بل التناقض أحيانا. وعليه فمفهوم الاستقرار السياسي لا يختلف عن غيره من مفاهيم علم السياسة، ويمكن أن نرصد شيئا من هذه الإشكالية كالتالي:

- ✓ بعض الباحثين تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة ،أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وبذلك نجد أنفسنا أمام نوع من التعريفات السلبية ،بعبارة أخرى انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي – اقتصادي وتدهور مؤسسي وتشتت ثقافي بأكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته.
- ✓ البعض الآخر عمل على تحليل المفهوم من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره فعلى سبيل المثال عند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي فإننا نجد في هذه الحالة مطابقة أو مرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات.[1]

هذا و يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار و صفته السياسية. و كلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر ، يستقر ،استقراراً ، و قد اشتق مصطلح الاستقرار من القُر، حيث يعرفه

---

[1] بتة الطيب، " دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)". مذكرة ماجستير (جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية ،قسم العلاقات الدولية، تخصص العولمة والعلاقات الدولية، 2013)، ص ص 32-33.

لسان العرب بأنه القرار في المكان ، أي القرار و الثبات ، فيقول المولى عز و جل في محكم تنزيله، بعد بسم الله الرحمان الرحيم "**و مثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثّت من فوق الأرض ما لها من قرار**"، أي ما لها من ثبات. ويقول في سورة غافر الآية 39 بعد بسم الله الرحمان الرحيم "**يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع و إن الآخرة هي دار القرار**". بمعنى أن الآخرة هي محل الإقامة و منزل السكون و الاستقرار .و يقول أيضاً في نفس السورة الآية 64 بعد بسم الله الرحمان الرحيم "**الله الذي جعل لكم الأرض قرارا و السماء بناء....**" أي أن الأرض قارة ساكنة مهيأة لكل مصالح البشر ، يستقرون فيها و يتمكنون من حرثها و غرسها، و البناء فوقها و الإقامة فيها، و هو ما أكده ابن كثير في تفسيره للآية في قوله "**أن الله جعل لنا الأرض مستقراً بساطاً مهاداً نعيش عليها و نتصرف فيها و نمشي في مناكبها ، و أرساها بالجبال لئلا تميد بنا.**"[1]

أما القاموس الفرنسي Larousse فهو يشير إلى تشعب معاني مصطلح الإستقرار Stabilitèأو Stable أولهما: يقال عن الشيء الذي لديه قاعدة متينة ، أو الشيء الذي لا يثير الخوف ، كما تعني Stable وجود وضعية مغلقة، و يقصد به كذلك : البقاء على ذات الوضعية أو بنفس الطريقة ، وهي إشارة إلى دوام الحالة. و بالنسبة للتعريف الذي قدمه القاموس الإنجليزي Oxford يدل مصطلح Stability على الصفة أو الحالة التي لا تعرف تغييرا أو اضطرابا بأي شكل من الأشكال.[2]

أما اصطلاحا فقد ارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرفه **آلان بال** (Alen pal) في قوله بأنه : "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة و الجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي و ارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية ". و يشير **ريتشارد هيقوت** (RICHARD HIGOT) إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية ، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر، أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بينما ينظر الاتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله و مستوياته. و كتعليق على هذه الاتجاهات الثلاثة يمكن القول أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي بل يرتبط بمضمون هذا التغيير و وجهته ، إذ أن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام و فاعليته. أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاساً في وسائل التغيير أو قناعة بعدم جدواها، و عليه فإن **ريتشارد هيقوت** يخلص إلى القول بأن الاستقرار السياسي هو: " قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه

[1] محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات". دفاتر السياسة والقانون : العدد 15، جوان 2016، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، ص ص 309- 310.

[2] حنان بن عبد الرزاق،" تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة- دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936-". اطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، 2017)،ص 64.

بنجاح و حل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات و الحد من العنف السياسي و تزايد شرعية النظام.[1]

وأما **نيفين مسعد** ترى أن الاستقرار السياسي :هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته .[2]

بينما **صامويل هانتغتون** (Samueil Hantington) فقد اعتمد في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة و المؤسسية السياسية من جهة ثانية، و عليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات، منخفضة ، متوسطة و مرتفعة . و إلى نظامين، مدني و بريتوري. و تعني حالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها ،وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة و المؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجاتها. هذا و قد عرف **هيروتز**(Hurwitz) الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين عديدة تتمثل في تجنب الانهيارات و الانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي ، و بنيته الأساسية ، مما يحتم إعادة تشكل المؤسسات و هياكل الحكم. و ترى **كارولينا كورفال** (Karolina Korfal) أن "الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل و النزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام و يخل به. و يعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي ، بحيث تستطيع الاستمرار و العمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف". و هذا معناه أن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة و بشكل النظام السياسي ، فكلما كان للنظام الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات، حيث يستغل القوة و يستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب ، أمكننا القول أن النظام العام داخل الدولة مستقر.[3]

[1] محمد الصالح بوعافية، مرجع سابق ، ص ص 310- 311.

[2] حميدة دقاشي، "دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي –دراسة حالة بلجيكا–".مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة والحوكمة ، 2016)، ص 22 .

[3] محمد صالح بوعافية ، مرجع سابق.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص بأن الاستقرار السياسي هو:

قدرة النظام السياسي على حفظ الأمن الداخلي والخارجي للدولة وتوفير البيئة المناسبة التي يستطيع المواطنون العيش فيها بما يضمن حقوقهم وحرياتهم واستقرارهم. ويتحقق الاستقرار السياسي متى استطاع النظام السياسي أن يتكيف مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية له وأن يضمن قواعد استمراريته.

فالاستقرار السياسي هو الحالة التي يسود فيها:

- ✓ قدرة النظام على أداء وظائفه والتزاماته تجاه الجمهور.
- ✓ تمتع السلطة الحاكمة بالشرعية وخضوعها للقواعد القانونية.
- ✓ غياب أساليب العنف .[1]

هذا و استخداما لمنطق التعريف بالمخالفة يمكننا الاشارة الى أن حالة اللاستقرار السياسي هي حالة تنتج من عدم قدرة النظام السياسي على أداء مهامه على أكمل وجه ،أي عدم قدرته على الاستجابة للمتغيرات في البيئة الداخلية و الخارجية له، كحاجات المواطنين و تطلعاتهم و توجهاتهم ، نتيجة لضعف مؤسساته و أجهزته. مما يخلق حالة من العنف و الصراع ، فيفقد النظام السياسي شرعيته نتيجة عدم فعاليته.

[1] حميدة دقاشي، مرجع سابق ، ص 23.

المطلب الثاني : مؤشرات و متطلبات الاستقرار السياسي

أولا : مؤشرات الاستقرار السياسي

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات التي استقر عليها الكثير من الباحثين ، يمكن إجمالها فيما يلي :

1- نمط انتقال السلطة في الدولة:

يقصد بتداول السلطة بشكل عام وجود آليات لانتقال المنصب السياسي من شخص إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على قاعدة النظر إلى التداول السلمي على السلطة، باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي. وبذلك فالتداول السلمي على السلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي. أما انتقال السلطة وربطه بمؤشرات الاستقرار السياسي فيقصد به تحديدا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال هذه طبقا للقانون والدستور فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي. أما إذا تم انتقال السلطة عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، كونه راجع إلى احتكار السلطة ومنع تداولها، ومن ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معارضتها ومقاومتها أو محاولات إسقاطها وتغييرها عملا طبيعيا كتعبير عن عدم تمثيل السلطة لعموم الشعب ومصالحه، والنتيجة في النهاية إما استقرار سياسي أو عدم استقرار سياسي.[2]

2- شرعية النظام السياسي

يشير مفهوم الشرعية إلى قدر كبير من الالتباس والاختلاف بين المفكرين والباحثين فيها، فهي على وجه الخصوص مشكلة مربكة عند الجميع، غير أنه وبشكل عام هناك اتفاق شبه نهائي على أن الشرعية السياسية يقصد بها:" تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية". بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيقه لمصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وبعبارة أكثر وضوحا أن النظام السياسي يكتسب شرعيته الحقيقية من تقبل أفراد الشعب لحكمه مع خضوعهم له عن طواعية حقيقية. [3]

---

[1] شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ص 55- 56 .

[2] بتة الطيب ، مرجع سابق ، ص 41.

[3] مصعب جمال أحمد سليمان،" التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967م". مذكرة ماجستير(جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، 2017م)، ص 42.

وتتمثل إشكالية الشرعية تحدث عند تراجع القبول أو انعدامه لدى الأغلبية من المحكومين للحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة، فمشكلة الشرعية هي انهيار في البناء المؤسساتي، وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي. وعليه فالشرعية السياسية التي يكتسبها النظام السياسي تعد من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي بدوره يعد من دلائل الشرعية السياسية. اما انهيار الشرعية فيعني زوال كل المظاهر والدوافع الداخلية من رضا وقبول وطواعية، مما يؤدي إلى إمكانية استخدام العنف بكل أشكاله وبالتالي حدوث حالة عدم استقرار سياسي.[1]

3- قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

فقدرة النظام السياسي في الحفاظ على أمن الدولة في حالة تعرضها لأي اعتداء خارجي، وكذلك قدرته على حماية مجتمعه يعد مؤشر ايجابي للاستقرار السياسي في البلاد . لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن قوة الدولة يجب أن لا تتناقض مع الاستقرار السياسي الحقيقي ،لأن القوة قد تفهم بشكل ملتبس إذا تم ربطها بالاستقرار السياسي المطلوب، فهذا الأخير ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي المتبع في الدولة يحدد مدى الاستقرار السياسي في هذه الدولة من عدمه ، وبالتالي فقوة النظام السياسي تكمن في مدى امتلاكه لعناصر القوة الضرورية داخليا من خلال التدابير المختلفة والتي تصب فعليا في مصلحة المواطنين والمجتمع بشكل عام، وخارجيا بالقدرة على حماية أمن البلاد وصد أي اعتداء خارجي. وعليه إن كان النظام قويا فيتحقق الاستقرار السياسي، أما إن كان النظام السياسي ضعيفا لا يستطيع صون سيادته أمام العدو الخارجي وعاجزا عن تحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية هو التبعية للنظم القوية مما يحدث على المدى الطويل أو القصير حالة من عدم الاستقرار السياسي.[2]

---

[1] بتة الطيب ، مرجع سابق ، ص 42 .

[2] أيوب السايح المبارك، "اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على سياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي 2005- 2010". مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والامن ، (د.ت.ن))،ص 13.

4- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

يقصد بالقيادات السياسية هنا السلطة التنفيذية، ذلك أن بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة هو مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي، ولكن ينبغي أن يقترن ذلك برضا الشعب، أما التقلبات الحاصلة في هذه المناصب من خلال سقوط الحكومات بمعدلات كبيرة، وذلك بسبب قصر مدة استمرارها بالحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة فإذا قلت مدتها عن ذلك فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي. [1]

5- الاستقرار البرلماني و الفاعلية الحكومية:

رغم اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية: النظام الرئاسي، البرلماني او الحكومة الجمعية ، غير أن المؤسسة التشريعية تبقى أهم مؤسسة تمثل الشعب، لذا لا ينبغي للسلطة التنفيذية حل البرلمان لأن شرعيته مكتسبة من الشعب، ومن المظاهر التي قد يأخذها عدم الاستقرار البرلماني :

- ✓ الاستقالات أو اسقاط العضوية عن عدد من أعضاء البرلمان.
- ✓ حل البرلمان قبا انتهاء العهدة البرلمانية المحددة دستوريا.

أما عن فعالية الحكومة يمكن قياسها بمدى قدرتها على الاتخاذ و التنفيذ السريع للقرارات (المدروسة) التي تستجيب للمشاكل و الانشغالات المطروحة امامها، ويتم قياس النتائج المحققة ومقارنتها مع ما تم تبنيه من قرارات و سياسات من ناحية الزمن، التكلفة، الجودة، ومن حيث مدى تحقيق الرضا العام للمواطنين عن الأداء الحكومي، وهو ما يمكن معرفته عن طريق استطلاعات الرأي الدورية.[2]

6- المشاركة السياسية :

تتعدد تسميات المشاركة السياسية فهناك من يطلق عليها المشاركة الشعبية والمشاركة الجماهيرية، الا انها تدور حول موضوع واحد وهو ان المشاطرة و المقاسمة في الأشياء التي قد تكون قرارات ، مكاسب ومنافع بين افراد المجتمع في مناحي الحياة السياسية الاقتصادية الاجتماعية، ومنه تنقسم الى المشاركة الاجتماعية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة السياسية. هذه الأخيرة مفهومها البسيط هو حق المواطن أن يؤدي دورا معينا في صنع السياسة و القرارات السياسية، فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق

---

[1] الطيب بتة ، مرجع سابق، ص 43.

[2] سهيلة هادي،" الاستقرار السياسي : دراسة في المؤشرات وعوامل التحقق". مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية : مجلد 10، عدد 3، سبتمبر 2018، ص 131.

المواطن ، يعرفها **كريستوفر ارترتون** (christopher arterton) و **هالان هان** (halan han) في كتاب "المشاركة السياسية "على أنها : " لا تقتصر فقط على أعمال التصويت في الانتخابات ولكنها تشمل الأعمال و الأنشطة وكافة المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، و الهادفة الى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، ومثال ذلك الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة، والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية، ومحاولة اقناع الآخرين بتأييد مرشح معين، والعمل في اطار نشاط الأحزاب السياسية، والحصول على عضوية المنظمات السياسية، هذا بالطبع الى جانب التصويت في العملية الانتخابية". يقدم هذا التعريف مظاهر المشاركة السياسية والتي تتمثل في :

- ✓ المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت .
- ✓ الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين.
- ✓ مناقشة القضايا العامة وحضور الاجتماعات السياسية .
- ✓ النشاط على مستوى الأحزاب.
- ✓ النشاط على مستوى تنظيمات المجتمع المدني.

وتعتبر المشاركة السياسية الفعالة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، فهي ميكانيزم عمل النظام الديمقراطي لإضفاء طابع الشرعية، لكنها تتطلب وجود مجموعة من الشروط منها:

- ✓ رفع درجة الوعي السياسي بالقضاء على الأمية أولا.
- ✓ ضمانات حرية التعبير و الرأي .
- ✓ تقوية التنظيمات و المؤسسات الوسيطة كالأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

فعن طريق توافر المشاركة السياسية يسهل على السلطة معرفة آراء و رغبات الجماهير، ومن ثمة تصبح القناة الاتصالية بين السلطة والجماهير نشطة لتلبية متطلبات الجماهير، فالمشاركة السياسية تلعب دورا في تحقيق التكامل السياسي والوحدة الوطنية.[1]

7- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

يعد العنف السياسي المتغير الرئيسي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وقد عرفه **بول ويلكنسول** (Welkensoul Bol) بأنه يتضمن استخدام القوة والتهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية ،وهناك من يعتبره نوع من أنواع العنف الداخلي الذي يدور حول السلطة ويتميز

[1] نفس المرجع ، ص ص 130- 131.

بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانية. والعنف السياسي المقصود هنا قد يكون رسميا أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد تنظيمات أو جماعات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه. وتعتبر الاغتيالات أو محاولات الاغتيال والانقلابات أو محاولات الانقلاب والتمرد وأعمال الشغب وغيرها من أهم أشكال العنف السياسي وأساليبه، وتعد أيضا أعلى صور عدم الاستقرار السياسي وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.[1]

8- الوحدة الوطنية والتكامل القومي:

إن ظاهرة التعددية في المجتمعات هي ظاهرة عالمية ، فالمجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعددية سوام على المستوى العرقي او الديني او اللغوي او الطائفي ،غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك تشهد التعددية الاجتماعية على المستوى العرقي والطائفي والديني ويمكن القول بأن المشكلة ليست في وجود هذه التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، فبعض الدول نجحت في تبني استراتيجيات صحيحة وحولت هذه التعددية الى عنصر ثراء وقوة للمجتمع، والبعض الآخر فشل في ذلك وحصد مزيدا من حالة عدم الاستقرار السياسي، و النموذج الأول غالبا ما يؤدي الى تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات الأخرى .في حين أن النموذج الثاني غالبا ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى الولاءات التحتية، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي كما حدث في العراق و السودان.[2]

9- نجاح السياسات الاقتصادية لنظام السياسي :

ينظر الى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فنجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي القائم تسهم في رفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للأفراد، مما يخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الجماهيري لنظام السياسي و سياساته الحكومية، وبالتالي يدعم استقرار هذا النظام ويعد احد مؤشرات الاستقرار.[3]

10- قلة تدفق الهجرة :

فالهجرة هي :" الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع الى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا، سياسيا". و قد تكون شرعية أو غير شرعية عند عدم حصول المهاجر على تأشيرة الدخول

[1] الطيب بته، مرجع سابق، ص 45.

[2] محمد صالح شطيب،" أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية". مجلة مركز الدراسات الاقليمية : عدد 30، 2009 ، ص 309.

[3] وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003. ألمانيا :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2018، ص34.

أو بطاقة اقامة، أما أهم دوافعها الأوضاع الأمنية غير المستقرة كالثورة أو الحروب الأهلية، البطالة، وتدني مستوى المعيشة. كما تندرج حركة اللاجئين في سياق الهجرة، فالهجرة و اللجوء السياسي ظاهرتان مرتبطتان ببعضهما البعض. فاللاجئون يغادرون بلدانهم بسبب التهديدات و الاضطهاد الذي يواجهونه مما يدفعهم لمغادرة دولهم، وفي هذا الصدد يتمتع اللاجئون بحقوق ضمنها لهم القانون الدولي من خلال الاتفاقية الخاصة باللاجئين سنة 1951م و البرتوكول المكمل لها سنة 1967م . فكلما زادت نسبة تدفق الهجرة سواء الداخلية (الهجرة من منطقة إلى أخرى ضمن نطاق الدولة) أو الخارجية (من دولة إلى دولة أخرى) دل على أن هناك لا استقرار سياسي نتيجة عوامل معينة.[1]

- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي :

العديد من الباحثين يتناولون ظاهرة الاستقرار السياسي لكن بمفهوم المخالفة، أي أنهم يدرسون ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. وكما أن للاستقرار السياسي مؤشرات فلظاهرة عدم الاستقرار السياسي أيضا مؤشرات نوجزها فيما يلي:

1. عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة .
2. عدد الإضرابات العامة .
3. وجود حرب عصابات .
4. عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي .
5. عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة .
6. عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة .
7. عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة
8. عدد المظاهرات المعادية للحكومة .
9. عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي .[2]
10. عدد التمردات التي تتم داخل الدولة والتمرد هو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الاثنين معا، وذلك لممارسة الضغط أو التأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة تطيح بالنظام كله.[3]

---

[1] سهيلة هادي ، مرجع سابق، ص 133.

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، " مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة". متحصل عليه من الرابط: http://www.ssrcaw.org، على الساعة: 14:23، بتاريخ: 2019/06/15.

[3] الطيب بتة ، مرجع سابق، ص ص 47- 48.

وطبقا لحجم القوى المتمردة، يمكن القول أن هناك التمرد الجماهيري وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين، وهناك التمرد العسكري وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أو من قوات الأمن، أو الاثنين معا، وهو الأكثر خطورة لأن العناصر المتمردة في هذه الحالة تمتلك السلاح والخبرة القتالية .[1]

ثانيا : متطلبات الاستقرار السياسي

إن تحقيق حالة الاستقرار السياسي مرهونة بمجموعة من الاجراءات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، الى جانب القوة العسكرية والأمنية والقدرة على فرض النظام واحترام القانون و فالاستقرار السياسي مرهون بكافة أقسام ومختلف فئات ومكونات المجتمع و طبيعة العلاقة التي تحكمهم . والنظام السياسي بطبيعة الحال موجود ضمن بيئة داخلية و بيئة خارجية التي تأثر فيه وفي اختياراته ،فالاستقرار مرتبط بقدرة النظام السياسي على مواجهة التحديات و المتغيرات التي تفرضها البيئة الداخلية و الخارجية، وبالتالي لابد من النظام السياسي الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات و الشروط الأساسية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، وتتمثل فيما يلي :

- ✓ وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد وهو ما من شأنه أن يفسح المجال واسعاً للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي، وهو ما يجسد فكرة الاستقرار. لكن هذا الرأي قد لا يمكن اعتماده بشكل مطلق و قد لا يصلح في جميع الحالات ،لأن دولة المدينة التي تكلم عنها الفيلسوف اليوناني أفلاطون، تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم احتوائها على العديد من العصبيات، بسبب تطبيق مبدأ الديمقراطية التي استطاعت أن تحقق العدالة فيها. كما يمكن الاستشهاد أيضاً بدولة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير متجانس من العرقيات والأديان، لكنها استطاعت أن تحقق قدراً من الاستقرار السياسي، مع استمرار استراتيجية الدمج العرقي والديني ضمن سيرورتها بفعل ديمقراطيتها النسبية.[2]
- ✓ "القدرة على الاستجابة لنظام السياسي : فالبيئة الموجود فيها النظام السياسي (الداخلية، الخارجية) تفرض تحديات عليه لا بد له من مواجهتها للحفاظ على الاستقرار وتتمثل في مدخلات النظام السياسي، فغالبا ما تكون هذه التحديات مخلة باستقرار النظام، ولهذا فانه عليه اتباع مجموعة من الاستراتيجيات و التدابير اللازمة لمواجهتها، وهذا يتطلب ابتكار و ايجاد رؤى سياسية جديدة تتكيف مع المتغيرات الجديدة ، وهذا ما يساهم في دعم الاستقرار السياسي و المحافظة عليه.
- ✓ وجود حالة من التوافق بين السلطة السياسية و المجتمع: حيث أنه يجب عليهما العمل جنبا الى جنب في اصلاح الدولة وتطويرها و الرقي بها، وهذا عن طريق أداء كل طرف لمهامه و دوره

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد الصالح بوعافية، مرجع سابق ، ص 322.

بكل أمانة و صدق و جدية، وهذا ما يخاق حالة من الثقة المتبادلة بين الأطراف ، وهذا يعتبر أحد أهم أعمدة الاستقرار السياسي حيث أن الفجوة بين السلطة و المجتمع تختفي ليحل محلها الرضا و الثقة المتبادلة.

- ✓ التجانس القومي : لا تكاد أي دولة تخلوا من تعدد القوميات، وهذا في بعض الحالات يهدد الاستقرار السياسي في ظل وجود صراعات بين القوميات ،لكن في حالة انسجام هذه القوميات تصبح عامل محقق للاستقرار السياسي و لقوة الدولة أيضا، ولتحقيق ذلك لا بد من توفر عنصران هما : الأول نقل الولاءات القبلية أو الولاءات الضيقة الى الولاء للدولة القومية ، الثاني انشاء مؤسسات سياسية تعمل و تتلاءم مع هذا التعدد المجتمعي ، بمعنى احتواء الكل."[1]
- ✓ المتطلبات السياسية : من المتطلبات الأساسية أيضا لاستقرار النظام السياسي وتكيفه هو امتلاكه لأبنية سياسية متمايزة، أي وجود تخصص واستقلالا لهذه الأبنية، بمعنى أن قدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت ، وكذا امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة، تحتوي على تنظيمات متعددة مستقلة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية إعلامية... تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى. فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم دون استعمال وسائل القمع والقسر والإكراه، فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه كل حكم مستقر، والتي بدونها، كما يقول **ماكس فيبر** : "**بأنه يصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة**".[2]
- ✓ المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية : والتي يقصد بها الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية، حيث تشير الأولى إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجي، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية أو الدولية على حد سواء. أما القدرة التوزيعية ، فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع و القيم المرغوبة في شتى السلع و الخدمات وغيرها، . وعليه فكلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقرارا والعكس صحيح. أما المتطلبات الاجتماعية و التي تعني ،مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها، وتعتمد هذه القدرة، أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام فكرة الإكراه المادي. فالاستقرار السياسي يتحقق إذن في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي و بيئته الاجتماعية و ذلك من خلال ما يلي:
- ✓ أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية و الاجتماعية الأساسية للمجتمع.
- ✓ أن تعكس سياسات النظام مصالح و أهداف الجماعات و الطبقات المؤثرة في المجتمع.

---

[1] بتصرف عن : المرجع نفسه.

[2] كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في افريقيا". مذكرة ماجستير(جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم والسياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، 2012)، ص56- 57.

- ✓ أن يوجد النظام قوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي ،بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.
- ✓ أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة ، بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتداداً لها.[1]

– العوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي :

تتنوع العوامل التي تؤثر على حالة الاستقرار السياسي، والتي ينتج في حالة توافرها وحدوثها حالة من عدم الاستقرار السياسي وتتبع هذه العوامل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنظام السياسي، حيث تتمثل أهم العوامل للبيئة الداخلية فيما يلي:

- ✓ الصراع على السلطة .
- ✓ عمليات تغيير وتعديل الدساتير و مواده بصورة عشوائية و مستمرة .
- ✓ ضعف مؤسسات الدولة في أداء مهامها و وظائفها مما يجعلها تفقد شرعيتها ، وعدم قدرتها على التكيف و الاستمرارية في ظل الظروف المتغيرة .
- ✓ انتشار الفساد السياسي بكل انواعه.
- ✓ انتهاج الصراع كأداة لتغيير بين القوى السياسية.
- ✓ عدم الفصل بين السلطات، حيث أنه هناك تداخل في الادوار و الوظائف و هيمنة سلطة على سلطة.
- ✓ عدم التجانس الثقافي و الاخفاق في تحقيق الاندماج.
- ✓ التعبئة الاعلامية للمجتمع و التحريض ضد النظام السياسي.
- ✓ فشل تحقيق الانتصارات العسكرية التي تكون لها انعكاسات داخلية خاصة على شرعية النظام.
- ✓ تدهور الاقتصاد و تراجع النمو و تعرضه للأزمات .
- ✓ طبيعة النظام السياسي بحد ذاته.

وبالنسبة للعوامل الخارجية التي تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي فهي عديدة ، و تأخذ صوراً متنوعة، فمنها ما له تأثير اقتصادي و منها ما له تأثير سياسي و اجتماعي و ثقافي. و لعل أبرز هذه العوامل هي:

- ✓ التدخلات الدولية و الأجنبية المباشرة و غير المباشرة في شؤون بعض الدول، حيث تلعب القوى المتدخِّلة دوراً بارزاً في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات و الأنظمة السياسية ، و تساهم في دعم حركات التمرد ،و في الانقلابات العسكرية ،و في إيجاد الانقسامات القبلية أو تعميقها، و هو ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي في هذه الدول.[2]

[1] نفس المرجع ، ص ص 323-324.

[2] نفس المرجع، ص 325

- ✓ الحروب و النزاعات بين الدول ، و التي تعتبر من بين أخطر و أشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي و الأمن الداخلي للدول.
- ✓ محاكاة الحدث أو عولمته، بحيث يلعب دورا بالغ الأهمية في زعزعة الاستقرار السياسي في معظم الدول و يتم ذلك من خلال التأثر بالأحداث التي تحدث. فالثورات التي تحدث في بلدان معينة مثلاً قد تتم محاكاتها من قبل دول أخرى. مثل ما حدث في بداية سنة 2011م في تونس التي اشتعلت فيها شرارة ما سمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كل من مصر ليبيا، اليمن و العديد من الدول الأخرى.
- ✓ العامل الاقتصادي الدولي المتمثل في النظام الاقتصادي الدولي، فالرأسمالية هي ميزة الاقتصاد العالمي ، و هي وسيلة اقتصادية تعمل للتأثير اقتصادياً على مناطق لا تستطيع أن تسيطر عليها كيانات سياسية. فنظام العالم الرأسمالي يؤدي إلى بروز مركز يعيش مستوى عال من التطور التكنولوجي و دول أطراف مهمتها توفير المواد الأولية و الزراعية و العمالة الرخيصة ، بحيث يحدث التبادل الاقتصادي بين المنطقتين على مستوى غير عادل ،مما يؤدي إلى حدوث الخلل الذي يسبب البؤس و الحرمان و التخلف لمناطق الأطراف ، فينتشر بالتالي الفقر و تسوء التغذية و تظهر المجاعات وتتدهور الأوضاع الصحية للسكان ما يدفعهم للقيام بأعمال العنف و الشغب من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع ، و هو ما يؤدي بالتأكيد إلى غياب الأمن و انتشار ظاهرة عدم الاستقرار بكافة أنواعه.[1]

المطلب الثالث : مداخل دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي

تعددت مداخل و اقترابات دراسات ظاهرة الاستقرار السياسي، وذلك لتعدد زوايا دراسة الباحثين لهذه الظاهرة، اذا لكل باحث مدخل معين استخدمه لتحليل الاستقرار السياسي .وقد ميز بعض الباحثين خمسة اقترابات تتعلق بالاستقرار السياسي وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المطلب .

أولا : الاستقرار السياسي و غياب العنف

يرى أنصار المدرسة السلوكية الاستقرار السياسي وعلى رأسهم كل من **تيدجير و رودولف راميل و فيرابند و دومياك وهنري لابوريت**، من زاوية السلوك و الدوافع النفسية و الظروف الاجتماعية التي تتحكم في هذا السلوك مثل الحرمان الاقتصادي و الاضطهاد الديني و السياسي ، وبالتالي فان الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي، و بناءاً على ذلك فإن النظام السياسي المستقر حسب هذا الاتجاه هو ذلك النظام الذي لا يشهد أي مظهر من مظاهر العنف المختلفة من مظاهرات و اضطرابات وانقلابات وغيرها، وهو ذلك النظام الذي يسوده السلم و طاعة القانون ، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية و ليس نتيجة لأعمال عنف، وهذا كله يعني الإستقرار.[2]

[1] نفس المرجع، ص ص 325- 326 .

[2] محمد صالح بوعافية، مرجع سابق، ص 315.

ولعل من أبرز الانتقادات الموجهة لهذا الاقتراب أنه يعتمد في تعريف الاستقرار السياسي على عامل سلبي، بحيث يجعله مرادفا لغياب العنف السياسي، دون أن يقدم تفسيرا واضحا لماهية الاستقرار السياسي ذاته. وبالإضافة الى ذلك، فقد ركز أنصار هذا الاقتراب على أحد جوانب الظاهرة دون معالجة كافة أبعادها، مكتفين بالإرتكاز الى أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي وهو العنف السياسي في الحكم على مدى تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه، ولعل هذا ما يدل على التركيز على بعد واحد فقط للاستقرار السياسي، و هو ذلك المتعلق بالسلوك السياسي سواء للنخبة أو للجماهير، دون اكتراث بالأبعاد الأخرى التي ربما لا تقل أهمية عن السلوك السياسي ذاته، لاسيما تلك التي تتصل بدور الأبنية و المؤسسات السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي. واستنادا لما تقدم ، يمكن القول أن هذا الاقتراب يعتريه بعض القصور في تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي استنادا الى العنف السياسي، وهو عنصر غير قابل للقياس الدقيق، الأمر الذي يجعل هذا الاقتراب غي صالح وحده لتفسير الاستقرار السياسي لأية دولة.[1]

ثانيا : الاستقرار السياسي و بقاء النظام

يذهب أنصار هذا الاقتراب الذي من أبرز رواده ، **كارل دويتش ، جيفري ريكورد ،لوسيان باي و دافيد ايستون** ، هذا الأخير الذي يعود إليه الفضل الكبير في ظهور البعد التنظيمي أو ما يعرف بتحليل النسق.[2] الى القول بأن الاستقرار السياسي ماهو الا غياب التغير الهيكلي داخل النظام السياسي، ومن ثم يكون الاستقرار السياسي مرادفا لحفظ النظام و بقائه، ولذا فإن أي تغيير يحدث في هيكل النظام السياسي يعد تهديدا للنظام ومؤشرا على عدم الاستقرار السياسي. وفي محاولة لتطوير هذا الاقتراب ، أكد دفيد ايستون على أن الاستقرار لا يعني مجرد غياب التغيرات الهيكلية في النظام فحسب، وإنما يمتد لضرورة قدرة هياكل النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة. ولعل من أهم الانتقادات التي وجهت لهذا الاقتراب أنه يصنف النظم استنادا لمعيار واحد الا وهو التغيرات الهيكلية، بحيث يضع النظم المستقرة هيكليا في مصاف الدول المستقرة سياسيا متجاهلا ايه اختلافات قد تكون بين النظم التي تشهد تغيرات هيكلية وبعضها البعض. ومن ناحية أخرى فإن هذا الاقتراب قد تجاهل تأثير بقية العوامل المسببة اللاستقرار السياسي ، شأنه في ذلك شأن الاقتراب الأول الأمر الذي يجعله عاجزا عن تفسير ظاهرة بحجم الاستقرار السياسي، نظرا لتركيزه على أحد أبعاد الاستقرار و المتعلقة بأبنية النظام و مؤسساته متجاهلا تأثير العوامل الأخرى في هذا المقام.[3]

[1] شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا. القاهرة: المكتب العربي للنعارف، 2015، ص 64.

[2] محمد صالح بوعافية، مرجع سابق ، ص 315 .

[3] شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق.

ثالثا :الاستقرار السياسي و سيادة القانون

يرى مؤيدو هذا الاقتراب أن غياب الاستقرار السياسي في أية دولة مرده الى غياب حكم القانون ، فالدولة التي لا تمتلك القدرة المادية على تنفيذ قوانينها لا تتمتع بالاستقرار السياسي الذي تنشده. و يقصد بسيادة القانون وجود مجموعة من القواعد التي تنظم شتى علاقات المجتمع وجميع مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ، على أن يلتزم بها الحاكم و المحكومون على حد سواء، و يلاحظ على التعريف السابق لمبدأ سيادة القانون أنه يتضمن عنصرين أساسيين، يتمثل الأول في وجود اطار قانوني، أما الثاني فيتمثل في نفاذ هذا الاطار القانوني في حق كل من الحكام و المحكومين على قدم المساواة. و لم يخل هذا الاقتراب من انتقادات من قبل الباحثين المهتمين ببحث ظاهرة الاستقرار السياسي، ذلك انه يعلى من شأن القوانين الوضعية باعتبارها العنصر الرئيسي المتحكم في تحقيق الاستقرار السياسي، متناسيا ان هناك اعراف وعادات وتقاليد لدى الكثير من الجماعات ربما تفوق القانون الوضعي من حيث تأثيرها وأهميتها في تحقيق الاستقرار، ولعل هذا ما يبدو جليا في الكثير من الدول الإفريقية، حيث تعتبر الروابط التقليدية وما تفرضه من أعراف وتقاليد أهم لدى الجماعات من الدساتير والقوانين الوضعية.[1]

رابعا : الاستقرار السياسي و أداء الدولة

من أهم دعاة البنائية الوظيفية **ريتشارد روز ، هارولد لا سويل ، ماكس فيبر و إميل دوركايم**، و لقد تناولت هذه المدرسة مفهوم الاستقرار السياسي من خلال التركيز على الأبنية الحكومية ،حيث أن النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات داخل المجتمع ، ويتوقف استقرار النظام السياسي و استمراريته على قدرة مؤسسات النظام على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه و مواجهة التحديات الخارجية الرامية إلى استغلاله أو غزوه أو فرض أوضاع غير مقبولة على المجتمع. و يرى ريتشارد روز في هذا الشأن أنه يمكن التمييز بين الأبنية الحكومية من حيث درجة استقرارها على أساس قدرتها على إيجاد التقبل و الإذعان لنظمها ، و قدرتها على إيجاد الاتجاهات المؤيدة و المدعمة لها . و لعل أبرز المؤشرات الهامة الدالة على ذلك ، هي قدرة المؤسسات السياسية على التكيف و التأقلم مع التغيرات في البيئة المحيطة بها ، و الاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات. ولم يسلم هذا الاقتراب أيضا من النقد، بسبب تركيزها و اعتمادها على بعد واحد في دراساتها، وهو البعد المؤسسي.[2]

خامسا : اقتراب الربط بين الاستقرار السياسي و مؤشراته

يعني هذا الاقتراب باكتشاف العوامل المؤدية الى الاستقرار السياسي أكثر من حرصه على تفسير

---

[1] نفس المرجع، ص 65.

[2] محمد صالح بوعافية، مرجع سابق ، ص 316.

مفهوم الاستقرار السياسي وعناصره، ويرى عادة هذا الاقتراب أنه اذا كان الوصول الى تعريف مستقر عليه، يحظى بتأييد من قبل جمهور العلماء و الباحثين بشأن الاستقرار السياسي أمرا من الصعوبة بمكان، فإنه مازالت ثمة إمكانية لتفسير الاستقرار السياسي عبر مظاهره ومؤشراته. ولعل من أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي التي ذكرها دعاة هذا الاقتراب : الثورات ، الصراعات الاثنية، الاغتيالات، الانقلابات ، اعمال الابادة الجماعية، المظاهرات ،الاضرابات ،الاعتصامات ...الخ. وردا على هذا الاقتراب المفسر للاستقرار السياسي، ثارت عدة انتقادات لعل من أبرزها أن دعاة هذا الاقتراب لم يبذلوا جهدا يذكر في محاولة تفسير الاستقرار السياسي كمفهوم مكتفين في ذلك بالأمثلة التي تبرهن على وجود حالة من الاستقرار السياسي، معتبرين أن الاستقرار السياسي يعبر عن وجوده بصورة جلية من خلال المظاهر سالفة الذكر، دون تقديم أيه أسباب قد تساعد في تفسير هذه الظاهرة لعد الاستقرار السياسي أو بعضها. ومن جهة أخرى، يفترض أنصار هذا الاقتراب أن كل مظاهر عدم الاستقرار السياسي قابلة للقياس، وهو أمر يعتريه الكثير من الصعوبات التي تحول دون الوصول الى نتائج دقيقة في هذا الشأن.

و استنادا الى ما تقدم، يمكن القول أن كل الاقترابات سالفة الذكر قد ركزت على أحد أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي، متناسية ما للأبعاد الأخرى من أهمية. وبالإضافة الى ذلك، فقد ركزت غالبيتها على البعد الرسمي للنظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي و مواجهة مصادر عدم الاستقرار، دون مراعاة للبعد غير رسمي الذي يقوم بدور لا يمكن اغفاله سواء في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه، أو في التفاعل مع مظاهر ومسببات عدم الاستقرار. ولعل هذا ما دفع الكثير من الباحثين لمحاولة تطوير هذه الاقترابات لمعالجة ما يعتريها من قصور أو تحيز، وكذا محاولة تطوير اقترابات جديدة لعلها تكون كثر قدرة على تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي بأكبر قدر من الدقة و الموضوعية.[1]

[1] شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق ، ص ص 66-67.

المبحث الثالث : التأصيل النظري للتأثير الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة

المعروف أن حقل العلاقات الدولية متعدد ومتنوع النظريات والمقاربات وهذا لتعدد وجهات نظر الباحثين في تفسير العلاقات الدولية والأحداث الدولية، فمتغير الأقليات الذي ينطوي تحت مصطلح الاثنية باعتبار أن كل أقلية هي اثنية، وعلاقته بالاستقرار السياسي للدولة الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الداخلي فيها، ولهذا سوف يتم التطرق الى المقاربات والنظريات التي تفسر لنا تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول : المقاربات الاثنية (Ethnic Approaches)

أولا : المقاربة النشوئية (Primordialism Approch)

اختلف الباحثون حول تسمية هذه المقاربة، فهناك من يشير إليه باسم "المقاربة الأولية" وأطلق عليها **هورويتز**(Horowitz) إسم "النظرية الصلبة"(Theory hard view) وأطلق عليها آخرون إسم "النظرية التطورية". وهي تنظر إلي الإثنية كماهية مرتبطة بخصائص جسدية أو عقلية ثقافية ثابتة، تميز كل جماعة بشرية. تبنت هذه المقاربة المدرسة الأولية وتفترض أن وجود الاختلاف البيولوجي هو مصدر النزاعات الإثنية، وأنه هو الأصل في الاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية.[1]

وبالتالي فان هذه المقاربة ترتكز على فرضية أساسية مفادها أنه كلما كان هناك اختلاف هوياتي بين الجماعات كلما أدى ذلك الى نزاع اثني.[2] ومن ناحية أخرى تؤصل المقاربة النشوئية النزاع الإثني، في الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد.[3] وقد قدم أنصار هذه المقاربة توصيفا للإثنية، حيث اعتبرها المفكر **كيلين** (Kellen) في مقاله المعنون "بالتعددية الثقافية" بأنها تحديد جوهر التماثل (التجانس) الذي يجمع الإثنية الواحدة حيث أشار في تعريفه إلى أنها: "جماعة أفراد تتقاسم نفس الصفات الوراثية البيولوجية، إضافة إلى تقاسم الإرث الثقافي عن طريق الأسلاف ". وتمثل الإثنية عند **تشيلز** (Shils) **وغيرتز** (Geertz) : "مجالا من الروابط التي نتجت عنها مشاعر من القرابة الطبيعية التي تزيد في تفاعل المجتمع". فالإثنية بهذا المفهوم تقوم على اجتماع عدد من الروابط النشوئية المبنية على معطيات مدركة وطبيعية، هذه الروابط تتمثل عموما في رابطة الدم، الصفات الوراثية، الدين، اللغة، العادات والتقاليد....الخ كما أضاف إليها غيرتز القدرة على مزاحمة الدولة في إطار إتحاد إجتماعي شامل.[4]

---

[1] نبيلة سالك، مرجع سابق، ص 89 .

[2] عادل جارش، جمال العيفاوي، النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعددية- الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين-. المركز الديمقراطي العربي ، 2014، ص 11 .

[3] نبيلة سالك، مرجع سابق، ص 88 .

[4] نفس المرجع ، ص 85.

أما وحدة التحليل في المقاربة النشوئية ،فيرى أنصار هذه المقاربة أن الجماعة الإثنية هي الوحدة الأنسب للتحليل، حيث تبرز كفاعل مؤثر ومستقل (Independant actor)،فهي تسعى لتحقيق أهداف سياسية وهذا لايتحقق إلا من خلال التعبئة التي لاتتم بدورها إلا بالارتكاز إلى الروابط الأصلية في النشأة بين أفراد هذه الجماعة، كالدين واللغة والتاريخ المشترك وقد أكد هذه النظرة كل من **غلازر** (Glazer) و **موينيهان** (Moynihan) أما **سكينير** (Skinnier) فيرى أن الجماعة الإثنية والقبلية، كانت دائما الوسيلة المعتمدة بين الجماعات المتنافسة، للوصول إلى السلطة وتحقيق الهيبة خاصة في القارة الإفريقية.[1]

وبالنسبة للمفكر **صامويل هنتنغتون** (Samuel Huntington) في كتابه " صدام الحضارات واعادة صنع النظام العالمي"، يرى أن عالم ما بعد الحرب هو عالم انبعاث الهويات والثقافات فالفروق الثقافية بين الشعوب... يهدد استقرار الدول والجماعات، ولا يقتصر هذا فقط على دول العالم الثالث بل حتى على دول العالم المتقدم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا هناك من سعى الى صنع دولة مستقلة خاصة بالسود على أساس عرقي واثني مثل محاولات **لويس فرقان** (Louis Forgan)، اضافة الى هذا يطرح صامويل فكرة "نزاعات خطوط الصدع"، واعتبر فيها أن الاختلاف الثقافي والحضاري بين الوحدات السياسية مصدره. وحسب البروفيسور **فانهانن** (Vanhanen) فان الدول المتجانسة من حيث القيم والثقافة هي أكبر استقرارا بينما الدول التي تعيش حالة انقسام اثني وهوياتي هي في حالة اللاستقرار وذلك من خلال دراسة له على بعض الدول وهي : اليابان، السودان، البرتغال،...حيث كانت مدة الاختبار من سنة 1990م الى 1996م.[2]

وقد تعرضت هذه المقاربة الى مجموعة من الانتقادات بسبب ابداء أنصار هذه المقاربة حرصا كبيرا حول دور الروابط النشوئية في تحقيق الوحدة والتميز للجماعة الإثنية، متجاهلين دور البيئة السياسية والإقتصادية في التأثير على الجماعة الواحدة، فحسب **كيز** (Keyes) أن أساس الروابط النشوئية تماثل أو تقارب الأسلاف الذي قد يختفي مع مرور الزمن نتيجة الإختلاط والتزاوج.[3] وأن الاختلاف الثقافي والاثني قد يؤدي الى اثراء التعايش السلمي بين الجماعات الاثنية، ذلك أن سبب النزاعات الاثنية ليس الاختلاف بين الجماعات فقط بل لتفاعل مجموعة من الأسباب كالتسييس والفوضى والاختلاف، لذلك يعتبر باري **بوزان** (Barry Buzan) أن أطروحة التمسك بقاعدة الاختلاف كسبب لنزاع الاثني هي أسطورة استراتيجية، لأن هناك مجموعة من الدول متباينة الاثنيات والهويات لا تنتشر فيها النزاعات الاثنية كموريسوش .[4]

---

[1] نفس المرجع، 87 .

[2] عادل جارش، جمال العيفاوي، مرجع سابق، ص 12 .

[3] نبيلة سالك، مرجع سابق، ص 89 .

[4] عادل جارش، جمال العيفاوي، مرجع سابق.

ثانيا : المقاربة الوسائلية (Instrumentalism Approach)

برزت المقاربة الوسائلية كرد فعل على المقاربة النشوئية ،واعتبرت أن النزاع الاثني يعود لدور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، ومن أبرز روادها : **دانييل بوسنير** (Posner Daniel)، **فاليري بتشكوف** (Valery Betchcav)، **لرين ليمارشو** (Rene Lemarchand).[1]

فبالنسبة لدور الفواعل على المستوى الخارجي ، يرى أنصار هذه المقاربة أن للاستعمار دور كبير في اختلاق النزاعات الإثنية ، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة ، مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ من العداء في نفس المنطقة الجغرافية وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار فيها وعلى سبيل المثال نجد دور القوة الاستعمارية البلجيكية في ثلاثينات القرن المنصرم في تجسيد التمييز الحاصل بين الهوتو والتوتسي في رواندا على أساس ملكية الماشية وقياسات مادية أخرى ، وقد صدرت بطاقات للهوية على هذا الأساس والتي لعبت دورا رئيسيا في عمليات الإبادة الجماعية لعام 1994م. [2]

أما على الصعيد الداخلي، فمن المعروف أن النخبة السياسية هي المركز الذي يستحوذ على القوة، أو مركز امتلاك القوة في الدولة أو النظام السياسي أو الأقلية، لذا فإن النخبة السياسية وطبيعة دورها كان عاملاً من العوامل الرئيسية التي كانت ومازالت تؤدي دوراً محورياً في خلق أو صنع الصراعات أو تسويتها. إن النخبة السياسية والثقافية للأقليات تعد بمثابة قادة التوجيه والتأثير أو النفوذ في سلوك الأقلية السياسي، ومن هنا فإن طبيعة مواقفها وسلوكها كان يؤدي إلى "التعايش" أو "الصراع" ما بين الأقلية والدولة التي تستقر فيها. وهذه الأجواء و التنافسات كانت تنعكس على شكل عنف وسلوك صراعي ما بين "الأقلية" و "دولة الأغلبية"....في معظم الحالات ، الاختلافات الثقافية تصبح خط العداء يمكن أن تستغل من قبل النخب بنجاح لحشد الدعم للحرب، النخبة يمكن أن تؤثر للغاية على إعادة تعريف المصالح الوطنية، عن طريق استخدام السلطة والمؤسسات الرسمية.[3] وهذا ما يطلق عليه بالتسييس الاثني.

وعليه فإن تسييس الانتماء الإثني لابد في النهاية أن يؤدي إلى عنف واضطراب سياسي واجتماعي، وهذ التسييس هو جزء من إستراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية على يد النخب على المستوى الداخلي أو الخارجي. [4]

على الرغم من قرب تحليل المقاربة الوسائلية إلى الواقع العملي لكن ذلك لم يعفيها من الانتقادات ومن أبرزها :

---

[1] عادل جارش، جمال العيفاوي، مرجع سابق، ص12 .

[2] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 29 .

[3] اكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية". مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2010)، ص 29 .

[4] سمية بلعيد ، مرجع سابق.

- ✓ استمرارية النزاعات الإثنية في العديد من دول العالم بالرغم من تلاشي الاستعمار مثل رواندا وميانمار.
- ✓ ليست كل النزاعات الاثنية هي بالضرورة مدعمة من قوى خارجية.
- ✓ لا يمكن التركيز على عامل التسييس و التحريك الداخلي والخارجي فقط كسبب للنزاع الإثني.[1]

ثالثا : المقاربة التفاعلية (Intractionalism Approach)

أطلق على هذه المقاربة إسم "المقاربة العلائقية"[2]، ولا تعني المقاربة العلائقية أن التمايز غير موجود أو أنه شكلي، فالتعددية الثقافية والدينية والمورفولوجية موجودة لا يمكن إنكارها، إنما تعني أن التمايز الثقافي أو القومي بين الجماعات لا يشكل مصدر توتر أو نزاع بحد ذاته، ولا يولد بالضرورة ولاءات جزئية مناقضة للولاءات السياسية الكلية. فلا يولد الشعور الإثني ومن باب أولى النزاع بين الجماعات المختلفة الثقافات داخل المجتمع الواحد إلا في ظرف معين وسياق معين، أي استنادا إلى طبيعة العلاقة التي تقوم بين الأفراد والجماعات. فطبيعة العلاقة التي تربط بين الجماعات هي التي تدفع إلى تنمية الشعور الإثني أو بالأحرى الإنكفاء على الجماعة الخاصة والاعتزاز بها ورفعها فوق الجماعات الأخرى وتقديم الولاء لها والطاعة لزعمائها، ومن ثم إلى النزاع في ظرف ما، كما يمكن أن تدفع إلى التلاقي والتفاهم والتقارب بين الجماعات.[3]

أساس هذه المقاربة هو التفاعل الذي يعني التأثير والتأثر بين الفرد والآخرين، كما يعتبر عملية إتصالية يتم فيها تأثير الأفراد بعضهم في بعض تحت طائلة الدوافع والحاجات المختلفة... تعتبر الجماعة الإثنية، حسب أنصار هذه المقاربة، فاعلا مستقلا بذاته ولكي تحقق هذه الجماعة وجودها وبقاءها واستمراريتها، يجب على أعضائها تطوير بعض المفاهيم المتعلقة بالوعي النوعي والشعور بالكينونة، وذلك يتأتى من خلال تفاعل الجماعات الإثنية مع باقي المجتمع .ويطرح في هذا المجال سؤال هام وهو: ماذا يتوقع من الجماعات الإثنية المضطهدة والمهمشة والخاضعة لكافة أعمال العنصرية والتمييز المرتكبة في حقها؟ الإجابة كما أوردها أنصار هذه المقاربة هي الإنفجار (النزاع) الذي يكون كرد فعل على هذا التهميش والإضطهاد، طبعا مقابل ذلك سيكون رد فعل الجماعة المسيطرة بالإبادة أو العنف بكافة أشكاله، وللحيلولة دون وقوع ذلك، إستخدمت عدة طرق وتكتيكات منها الدمج القصري كما حدث للهنود الإسبان في عام 1492م والهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1838م ، إلا أن أنصار هذه المقاربة يؤكدون على أن الإثنية بنية إجتماعية لاتتطلب العدائية من أعضائها أو المنضوين تحت لوائها.[4]

---

[1] عادل جارش، جمال العيفاوي، مرجع سابق، ص 13 .

[2] نبيلة سالك، مرجع سابق ،ص 90 .

[3] برهان غليون ، "الاثنية والقبلية ومستقبل الشعوب – البدائية –". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/qMte5 ، على الساعة : 15:37 ، بتاريخ: 2019/05/16 .

[4] نبيلة سالك، مرجع سابق ، ص ص 90- 92.

المطلب الثاني : المقاربة البنائية (Structural Approach)

ظهر مصطلح البنائية في بداية الثمانينات من القرن الماضي وكان **نيكولاس أونيف** (Nicolas Onuf) أول من استعمل المصطلح في كتاب "**عالم من صنعنا**" (World of our making) وأشار أن القواعد والمعايير تلعب دورا هاما في إرشاد سلوك الفواعل الدوليين وبناء الحياة الدولية بشكل عام.[1] لكن غالبا ما ترتبط البنائية بمقالة **ألكسندر وندت** (Alexander Wendt) لعام 1992م وعنوانها " الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى". ومن خلال متابعتها من كثب لنهاية الحرب الباردة، تطرقت المقالة الى عمليات التغيير التي كانت قيد التنفيذ في ذلك الوقت، وقد كانت الحجة الجوهرية فيها بمنزلة خروج عن التصورات الأكثر بنيوية في العلاقات الدولية، والتي تفترض بأن الدول مقيدة بحالة من الفوضى، وقد قدمت المقالة فكرة امكانية الفاعلية في حالة الفوضى.[2]

وعموما تطور هذا الاتجاه بشكل رئيسي من خلال أعمال ألكسندر وندت و الذي عادة ما يتم تقليده لقب أول كاتب في التقليد البنائي ولقب الأب المؤسس للبنائية الاجتماعية أو المذهب التفسيري الاجتماعي من خلال كتابه "Bridging the Gap : Social Constructivism" [3]. ويعرف الكسندر وندت البنائية بأنها نظرية هيكلية للنظام الدولي التي تعتمد على الادعاءات الجوهرية التالية :

- ✓ الدول هي الفواعل الأساسية للتحليل في نظرية السياسية الدولية .
- ✓ ان الهياكل في نظام الدول وهمية وجماعية مشتركة أكثر من كونها مادية
- ✓ مصالح وهويات الدول في جانبها الأهم يتم صنعها وبناءها بواسطة هذه الهياكل الاجتماعية، أكثر من كونها مسلمات خارجية المنشأ أتت الى النظام بواسطة الطبيعة الانسانية أو السياسة الداخلية.[4]

فقد حاولت المقاربة البنائية التركيب من المقاربتين النشوئية والو سائلية، واعتبرت أنّه لا بدّ من الدول أن تستوعب كيفية التعامل مع البيئة الداخلية لا سيما في الدول المتباينة والمتعدد الهويات، وأنّ سبب النزاع الإثني يعود إلى ما يلي:

- ✓ التأثير المتبادل بين البنية (Structure) والعضو (Agent)، فإذا كان التأثير سلبي بين الدولة (البنية) والجماعات الإثنية (أعضاء)، فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى النزاع.

---

[1] سمية بلعيد ، مرجع سابق، ص 32 .

[2] تيم دان، سميث ستيف، ميليا كوركي، نظريات العلاقات الدولية –التخصص والتنوع–. تر: ديما الخضرا، بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 449 .

[3] اكرام بركان ، مرجع سابق، ص 48 .

[4] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 438 .

- ✓ تأثرّ الهوية بما هو داخلي (Inside) و بما هو خارجي (Ouside) يؤدي إلى الاختلاف بين الهويات و حتى النزاع بين الجماعات في بعض الأحيان .[1]

فالبنائية ترى أن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك المنظمات الدولية، و التي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه ، بالإضافة إلى الفواعل العبر وطنية و الحركات الاجتماعية المختلفة من بينها الحركات العرقية و الوطنية.[2]

لقد أصبح تحليل الصراع بعد تفكك الدول بنهاية الحرب الباردة يمس أطرافا جديدة عند البنائيين ،وهو عكس المنظور الواقعي الذي يحصر الصراع بين الدول متجاهلا الصراعات التي قد تحدث بين الدول و الجماعات أو بين الجماعات بعضها البعض و في محاولة إعطاء أهمية للصراعات الداخلية و دور الذي تلعبه الجماعات الاثنية في إشعال الحروب الأهلية و الصراعات العرقية. ترى البنائية أنه لا يمكن النظر إلى الهوية العرقية كأنها معطى طبيعي ثابت، وأن الصراع ينبع من الشعور بالانتماء، والاختلاف، فالاثنية حسب البنائية هي جماعة تتقاسم ثقافة معينة قابلة للتحول في ظل ظروف اجتماعية أو سياسية معينة و هذا ما ذهب إليه **لابيد** (Lapid) عندما أكد أن الهوية العرقية ليست ثابتة بل خاضعة للتغير في ظل ظروف سوسيو – تاريخية معينة.[3]

فقد تصاعدت حدة النزاعات الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة عوامل من بينها ، تزايد الاهتمام بتصور الثقافة والذي تزامن مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط والذي يعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية ، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فانهم يلجؤون إلى أطر بديلة وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية إلا أن التفاعل ما بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى النزاع.[4]

ويقول فيرون (Fearon) أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه ثلاثة عوامل :

- ✓ المنطق الخطابي السائد.
- ✓ الاتجاهات أو الميول النخبوية.
- ✓ الكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.[5]

---

[1] عادل جارش، جمال العيفاوي، مرجع سابق ،ص 13.

[2] اكرام بركان، مرجع سابق، ص 50.

[3] نفس المرجع، ص 51 .

[4] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 33 .

[5] نبيلة سالك ،مرجع سابق ، ص ص 100- 101.

المطلب الثالث : المقاربة الاثنوواقعية (The real-ethnic Approach)

ظهرت النظرية الواقعية كرد فعل على النظرية المثالية التي تركز على الأخلاق في السلوك السياسي، فالواقعية التي هيمنت على التنظير في العلاقات الدولية في فترة الحربين العالميتين، تتخذ من الدول وحدة التحليل أي الفواعل الوحيدة في السياسة الدولية وأن منطق القوة والبقاء والاستمرار هو الذي يتحكم في سلوك الدول، ، وأن الحرب هي الأداة والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك، وأن الفوضى الدولية هي سمة النظام الدولي وذلك راجع لغياب سلطة مركزية تحفظ النظام وتلجأ لها الدول. استطاعت النظرية الواقعية ان تحلل وتفسر حسب منطلقاتها وفرضياتها ما كان يحدث في الساحة الدولية ابان تلك الفترة، لكن مع نهاية الحرب الباردة ظهرت على الساحة الدولية أحداث وقضايا عجزت النظرية الواقعية على تحليلها وتفسيرها أو حتى التنبؤ بحدوثها ، هذا القصور في النظرية جعل من روادها العمل على اعادة صياغة بعض الفرضيات والمقاربات فيها لتتماشى مع الواقع ، وهذا ما أدى بنشأة المقاربة الاثنوواقعية التي ظهرت في فترة برزت فيه الصراعات الاثنية بكثرة وتغير في مفهوم المعضلة الأمنية التي كان يقصد بها المعضلة الأمنية التي تنشأ بين الدول فقط ، أما لاحقا فقد أصبحت تشمل حتى داخل الدول.

فالواقعيون الذين يدرسون النزاعات الإثنية يثبتون بأنهم يريدون تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم ومن هنا نشأ الاثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة النزاعات الإثنية على مداخل الدولة باعتبار الجماعة الإثنية هي وحدة التحليل.[1]

ويشير كل من **تيد روبرت قور** (Robert Ted Gur) و **ستيوارت كوفمان** (Stewart Kaufman) إلى أن أعضاء الإثنية يتقاسمون عناصر متشابهة مثل: الهوية، الإقليم، التاريخ المشترك، القيم الثقافية، المعتقدات والعادات المشتركة، وحدد أنصار هذه المقاربة المعايير الأساسية للهوية الإثنية فيما يلي:

- ✓ الإسم (الكنية) الذي يعتبر من أهم رموز الجماعة الإثنية وعنصر تمييزها عن باقي الجماعات.
- ✓ الماضي والتاريخ المشترك الذي يربط أعضاء الجماعة الإثنية.
- ✓ الثقافة المشتركة المتمثلة في العادات والتقاليد واللغة والدين...
- ✓ الإقليم وهو الرقعة الجغرافية التي تحوي كل المجريات التاريخية الهامة منها والعادية لأعضاء الجماعة.
- ✓ التضامن والتكافل الإجتماعي وقوة الإرتباط بين أعضاء الجماعة الذي يعتبر مقياس لمدى إلتحام وتماسك هذه الجماعة.[2]

[1] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 34 .

[2] نبيلة سالك، مرجع سابق ، ص 95 .

ويؤكد الواقعيون الجدد وعلى رأسهم **كينيث والتز**(Kenneth Walts) أن البنية الفوضوية للنظام الدولي ترفع من درجات عدم الثقة و الشكوك بين الدول، حيث أن إحتمالات الحرب في الأنظمة الفوضوية تدفع الدول للحفاظ على الجيوش حتى في أوقات السلم. وهكذا تنشأ المعضلة الأمنية بسبب وضعية عدم اليقين الناتجة عن حالة الفوضى العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى أفعال وردود أفعال للدول تتمحور حول زيادة القدرات العسكرية بصورة مستمرة، وهو ما يرسخ حالة اللاأمن.[1]

واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب التراع الإثني على ظاهرة الخوف أو القلق وعلاقته بحدوث النزاع ، و حسب **دافيد لاك** (David lake) هناك نوعين من القلق يمكن تحديديهما كالتالي :

- ✓ الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية.
- ✓ القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية ، حيث أن هذا القلق له ما يبرره إذا كانت هناك أقلية تمثل هدفا للتمييز وانتهاك الحقوق من قبل الجماعات الأخرى خاصة إذا ما كانت الخلافات كبيرة جدا، هذا الخوف يمكن أن يتفاقم بحالة الفوضى ، فعندما لا تريد الدولة التدخل لفرض النظام سواء لانهيارها وفشلها، أو بهدف خلق جو من اللااستقرار يفيد النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها الشخصية ما بين الإثنية ، إذن هنا تحدث الفوضى.[2]

و قد اعتمد **باري بوزان** (Barry Buzan) في محاولة تطبيقه لمفهوم المعضلة الأمنية داخل الدولة على نوع من المحاكاة حول فرضية فوضى النظام الدولي تنسحب إلى داخل الدول التي تعيش حرب أثنية، و قد ربط التصعيد الإثني بظاهرة الدول العاجزة أو الآيلة للانهيار، حيث تتأكد بعض الجماعات الاثنية الموجودة فيها أن الحكومة عاجزة عن حماية الجميع فتعمل هذه المجموعات في ظل الفوضى الناشئة على حماية أمنها و الدفاع عنه في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم و استمرارهم و في ظل مأزق أمني، هكذا فإن محاولة أية مجموعة أثنية تعزيز أمنها يفسر من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية اتجاه التصعيد.[3]

وحسب بوزان هناك أربعة أسباب رئيسية تشرح درجة حدة المعضلة الأمنية في النزاعات الإثنية :

- ✓ صعوبة التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية للجماعات .
- ✓ ميزة أو فائدة الهجوم من الدفاع.
- ✓ صعوبة القيام بالتفريق بين أركان الدولة باستعمال الهوية الإثنية مع إنشاء قوة عسكرية أكثر فعالية.

---

[1] نور الدين فوزي، " تحليل الصراعات الدولية المعاصرة– بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية–". مجلة العلوم الانسانية : العدد 37/36، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2014، ص 180.

[2] سمية بلعيد، مرجع سابق.

[3] اكرام بركان، مرجع سابق ، ص 44 .

- ✓ عند انهيار الدولة المتعددة الإثنيات إدراك الآخر هو في كثير من الأحيان أكثر حساسية ، وسلوك الجماعات الأخرى يمكن أن يؤدي بسهولة إلى أفعال مقلقة .

النقاط المذكورة سابقا قد تؤدي إلى تفاقم الخوف أو القلق لدى الجماعات وتؤدي غالبا إلى حصول هجومات وقائية (إندلاع حرب ، إبادة جماعية) من قبل جماعات أخرى.[1]

فالأخطار التي تهدد أمن المجتمع يمكن أن تحدث عندما تشعر المجتمعات أن ما يجري حاليا يضع هويتهم "نحن" في خطر، حيث تلك الوسائل التي يمكن أن تهدد هوية المجتمع قد تتراوح من قمع التعبير عنها إلى التدخل في قدرته على إنتاج نفسه... فان بعض الأخطار التي تهدد أمن المجتمع قد تكون عسكرية (قتل أعضاء من الجماعة)... ولكن بعض التهديدات يمكن أيضا أن تكون غير العسكرية (إنكار الحقوق اللغوية ، وحرية العبادة). القول بأن انعدام الأمن المجتمعي بين الاقليات العرقية والقومية والدينية ، قد أصبح أكثر وأكثر أهمية منه فيما يتعلق مدى سيادة الدول.[2]

المطلب الرابع : النظرية الليبرالية (Libral Approach)

قد شهدت نهاية الحرب الباردة انبعاث الليبرالية حيث أعلن زعماء الدول الغربية عن ولادة "نظام دولي جديد"، وقدم المفكرون الليبراليون تبريرات نظرية لما تتمتع بيه الليبرالية من تفوق متأصل على النظريات الايديولوجيات المنافسة لها. ومن أشهر المنظرين لها نجد **ستانلي هوفمان** (Stanley Hoffmann) .[3]

يركز الليبراليون على متطلبات رئيسية وهي: إحترام حقوق الإنسان، ضمان وتدفق الرفاه الإقتصادي وتعزيز العدالة الإجتماعية، وتتمحور أفكارهم بشكل عام حول ثلاث نقاط أساسية:

- ✓ الإعتقاد بأن الديمقراطية هي جوهر السلام.
- ✓ الدور الجوهري والفعال للإقتصاد، بحيث يسمح تطوره بظهور طبقة متوسطة قوية تساهم في العملية الديمقراطية.
- ✓ أهمية المؤسسات الدولية باعتبارها أطراف فاعلة في حفظ السلام.[4]

---

[1] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 35 .

[2] اكرام بركان، مرجع سابق.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. مركز الخليج للأبحاث ، 2004، ص 314 .

[4] نبيلة سالك، مرجع سابق ، ص 101 .

فالليبراليون الأوفياء **لكانط** (kant) يعتقدون أن القيم مثل احترام حقوق الإنسان ، التمثيل الديمقراطي سوف تفسر التوجهات السلمية للدول الديمقراطية ،و هكذا فان الدول الديمقراطية هي أقل ميلا نحو النزاعات ، حيث تنطلق الليبرالية من فرضية مفادها أن نشر الديمقراطية والقيم مثل حقوق الإنسان هي ضرورة وهي الطريقة المثلى لضمان الأمن والسلم وغيابها يؤدي حتما إلى زيادة الميل نحو النزاعات وحدوث العنف .فحسب الليبراليين حدوث النزاعات الإثنية يعود إلى:

- ✓ غياب منطق حقوق الإنسان عن طريق إلغاء حق الآخر في الحياة و الأمن و الكرامة و محاصرة كل أفكار التنوع الإثني .
- ✓ غياب العملية الديمقراطية التي تمنع الجماهير من تجسيد مشاركتهم السياسية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم اتجاه أوطانهم .
- ✓ عدم وجود تقسيم متكافئ للثروة ،وانحصارها في يد قلة تتمثل في النخبة التي من شأنها أن تخلق طبقة فقيرة كادحة ناقمة على الأوضاع تسعى إلى تغييرها حتى بالعنف .
- ✓ انغلاق الدول التي تشهد نزاعات على نفسها وعدم السماح للمؤسسات الدولية بالمساعدة عن طريق مهمات حفظ وتوطيد السلام وهذا من شأنه تغذية النزاعات وتأجيجها واستمرارها. [1]

[1] سمية بلعيد، مرجع سابق ، ص 36 .

خلاصة الفصل الأول

لقد كانت الغاية الأساسية من هذا الفصل تبيان الاطار المفاهيمي والنظري للأقليات و الاستقرار السياسي حيث توصلنا الى أنه تم اعتماد معايير مختلفة من قبل المفكرين والباحثين لإيجاد تعريف للأقلية، فهناك من اعتمد على المعيار العددي في تعريفه كالاتجاه القانوني و هناك من اعتمد على المعايير الموضوعية كالمفكرين السياسيين و الاجتماعيين و هناك من دمج كلا المعيارين . وكذلك تم التطرق الى الاستقرار السياسي الذي هو هدف تسعى كل الدول الى تحقيقه، وهو الحالة التي يستطيع فيها النظام السياسي التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية بمختلف تهديداتها لتحقيق حاجيات المواطنين وتوفير بيئة آمنة للحياة دون استخدام أساليب العنف أو القوة وغيرها . وبطبيعة الحال فان لكل أقلية مطالب خاصة بها حسب أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولها وسائلها في التعبير عن مطالبها .

وفيما يتعلق بمحاولة فهم علاقة التأثير بين الأقلية والاستقرار السياسي تم تقصي ذلك من خلال المقاربات والنظريات ذات الصلة بالموضوع، فالمقاربة النشوئية تكلمت عن الأحقاد والكراهية المتراكمة عبر العصور بين الجماعات الاثنية التي تضم الأقليات وأن هذه الجماعات وضعت حدود يمكن أن تزول بواسطة القرابة لكن هذه الجماعات تأبى أن تتعداها، وبالتالي ينشأ الصراع بين الجماعات الأمر الذي يخل بالاستقرار السياسي في الدولة. أما المقاربة الوسائلية فقد خلصت الى أن تعدد الأقليات لا يمثل سبب لعدم الاستقرار السياسي ، الا في حالة تدخل أطراف أخرى سواء كانت خارجية أي من خارج الدولة أو أطراف داخلية كالنخبة السياسية في تحريك هذه الأقلية. أما المقاربة التفاعلية فإنها اعتمدت على طبيعة العلاقة بين الجماعات و الأقليات هي التي تحقق لنا الاستقرار من عدمه. أما بالنسبة للنظرية البنائية فإنها ركزت على التأثير المتبادل بين البنية التي هي الدولة والعضو الذي هو الجماعات الاثنية، واعتبرت الخطاب السائد في المجتمع و تأثير الأفكار تشكل مصالح للجماعات ، وبالتالي تصاعدت حدة الصراعات التي تدور حول الهوية، وهذه الصراعات يديرها القادة أو الانظمة الاجتماعية أو ظروف أخرى. أما النظرية الاثنوواقعية فتطرقت الى المعضلة الأمنية داخل الدولة كونها هي أيضا لديها نظام فوضوي ،التي تؤدي الى حروب الأقليات ولا يمكن انهائها الا بالفصل المادي بين الجماعات التنافسية . وأخيرا النظرية الليبرالية التي ترى بأن غياب الديمقراطية وحقوق الانسان وتدهور الاقتصاد سيؤدي الى تمردات وحدوث حالات عنف.

الفصل الثاني :

تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2018

تمهيد الفصل الثاني

تتمتع الدولة التركية الحديثة بتنوع ثقافي وقومي وديني لإحتوائها على مجموعة من الأعراق والأقليات كالعربية والتركمانية والأرمينية والكردية وغيرها، بالإضافة الى وجودها في بقعة جغرافية غير مستقرة وتشهد العديد من الأزمات والتوترات من أبرزها القضية الكردية، التي لها انعكاسات سلبية على وضعها الأمني والسياسي، فتركيا كغيرها من الدول تسعى حكومتها الى تحقيق القدر الكافي من الأمن والاستقرار السياسي من أجل الاستمرار والبقاء. فالأقلية الكردية التي حظيت باهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيسها كان لها أثر على الاستقرار السياسي في تركية، فالشعب الكردي الذي يتوزع على أكثر من بلد اعتبر من قبل الكثير من الباحثين شعب بدون وطن أو دولة جامعة له، وأنه من بين أكبر قضايا الشعوب المضطهدة في الشرق الأوسط، وذلك راجع لعوامل تاريخية ساهمت في جعل هذه الأمة تتحول الى أقليات في دول متجاورة جغرافيا.

وبما أن الأكراد يتوزعون على مجموعة من الدولة أبرزها تركيا وايران والعراق وسوريا، فقد اختلفت أساليب التعامل معهم من قبل حكومات هذه الدول المتواجدين فيها ، طبقا لإختلاف تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي لكل دولة . ولهذا سوف نتناول في هذا الفصل الى التعرف الى الأكراد مع التركيز على أكراد تركيا باعتبارهم الأقلية الأكثر تأثيرا على الاستقرار السياسي في تركيا، لكن في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية ، مع تبيان مظاهر هذا التأثير على مستوياته المختلفة ، وكيفية تعامل حكومة حزب العدالة والتنمية معه ، وصولا الى وضع مقاربات وآفاق مستقبلية للأقلية الكردية في تركيا.

المبحث الأول : حزب العدالة والتنمية في تركيا

تعتبر تركيا دولة علمانية وكان لها نهج في تبني سياسيات تترجم هذه العلمانية منذ تأسيس جمهورية كمال اتاتورك 1928م ،سواء كانت على مستوى السياسية الداخلية او السياسية الخارجية، لكن مع ظهور حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الاسلامي، و وصوله الى سدة الحكم شكل ذلك بداية حقبة جديدة لتركيا حيث دمج بين الاسلام و العلمانية طيلة فترة حكمه . و بطبيعة الحال فالتعريف بأي حزب سياسي لا بد من معرفة القيادات التي تقود الحزب و الايديولوجية التي يتبناها الحزب ، و الظروف المصاحبة لتأسيسه والأهداف التي يسعى الى تحقيقها وهذا ما سيتم التطرق اليه فيما يخص حزب العدالة والتنمية .

المطلب الأول : تأسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا

أولا : ظروف تأسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا

كان الإسلام والإسلاميون السلاح الأقوى في يد **مصطفى كمال أتاتورك** في حربه ضد القوى الاستعمارية التي احتلت الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى اثر هزيمة الدولة العثمانية ، إلا أن هذه الاستراتيجية سرعان ما تحولت إلى العكس إذ أصبح الإسلاميون يشكلون الهدف الأول في حرب أتاتورك ضد مناهضيه وأعدائه في الداخل بعد إعلان الجمهورية التركية عام 1923م، بتهمة التمرد على النظام الجمهوري العلماني الجديد وعلى أثر ذلك شهدت الساحة السياسية التركية سلسلة من التوترات والاحتقان بين الإسلاميين والنظام العلماني الذي تشكل المؤسسة العسكرية رأس حربته. [1]

فمنذ قيام الدولة التركية الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية لعب العسكر دوراً محورياً في علمانية الدولة والنظام وتوجيه تركيا نحو الغرب، فقد قام الجيش بفصل الدين عن الدولة عبر قيامه بعدة إجراءات تمثلت فيما يلي: في نوفمبر م1922 ألغيت السلطنة، وفي 29 أكتوبر 1923م أُعلنت الجمهورية، وفي 3 مارس 1924م أُلغيت الخلافة ومشيخة الإسلام، وفي جانفي أعتمد التقويم الميلادي. وفي 10 أفريل 1928م ألغي الإسلام كدين للدولة من الدستور، وفي 1 نوفمبر م1928 استبدلت الأبجدية العربية باللاتينية. وكانت ذروة هذه الإجراءات إدخال العلمانية بنداً في الدستور في العام 1937م، واستمرت الدساتير التركية اللاحقة (1961م و1982م) تؤكد صفة العلمانية في المادة الثانية من الدستور التركي، وقد جعلت من الجيش في المادة 35حامياً لهذه القيم ، وبذريعة حماية العلمانية قامت المؤسسة العسكرية بالتدخل بشكل مباشر، وغير مباشر في النظام السياسي التركي بشكل يتنافى مع أبسط القواعد الديمقراطية التي تستلزم الفصل بين الجيش والسلطة وسيطرة الأخير على الأول. وقد حل الجيش البرلمان، وبمباركة من رئيس الجمهورية، والمحكمة العليا ثلاث مرات في أعوام: 1960م، 1971م، 1980م.[2]

[1] سعد عيد العزيز مسلط، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا". مجلة دراسات اقليمية : العدد 5، 2012، مركز الدراسات الاقليمية، ص 4 .

[2] صداح أحمد الحباشة، "العلاقات التركية الاسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة (2002-2010)". مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية : المجلد 38، العدد 3، 2011، ص 783.

ومن ناحية أخرى يعد عام 1969م البداية الحقيقية للمشاركة السياسية للحركة الإسلامية التركية، عندما دخل نجم الدين أربكان البرلمان مستقلاً، بعدها قام بتشكيل حزب النظام الوطني الذي تحول إلى حزب السلام الوطني بعد انقلاب عام 1971م، وحصل في انتخابات عام 1977م على 48 مقعداً في البرلمان، وشارك في مختلف الإئتلافات الوزارية بين عامي 1974 و1979، ولعب أربكان دوراً كبيراً في الجبهة القومية التي تألفت من اربعة أحزاب وحكمت البلاد من عام 1975م حتى عام 1979. [1]

فحزب الرفاه الذي أسس في 1983م برئاسة **نجم الدين لربكان**، شارك في انتخابات في نفس العام، لكنه لم يحصل سوى على 1.5% من الأصوات لم ييأس الحزب، إذ واصل جهوده السياسية حتى أفلح في الفوز بالأغلبية في انتخابات عام 1996م، ليترأس أربكان حكومة ائتلافية مع حزب "الطريق القويم" برئاسة تانسو تشيللر.[2] كان لأربكان وحزبه نظرة مختلفة إلى كل القضايا الداخلية والخارجية، كان يرى في النظام العلماني أداة لقمع الإسلام، وكان يطالب بمساواة الإسلام في تركيا بما تتمتع به المسيحية واليهودية من مزايا قانونية في تركيا نفسها، وعلى الصعيد الخارجي كانت دعوته معروفة إلى إقامة إتحاد دول إسلامية، ومجلس أمن إسلامي، وصندوق نقد إسلامي، وعملة إسلامية موحدة وما إلى ذلك. [3]

هذا الأمر دفع بدوره إلى انقلاب العسكر وللمرة الثالثة ولكن على الإسلاميين هذه المرة والإطاحة من وراء الستار بأربكان عام 1997م وحزبه الرفاه عام 1998م ، وبمبادرة من **التوسياد** (Tusiad) المؤسسة الاقتصادية السياسية التي تتجمع فيها خيوط مراكز القوى بما فيها العسكرية والاقتصادية والإعلامية، حيث نشرت تقريرا يتضمن تحذيرا شديدا للمؤسسات العلمانية في البلد. حيث جاء في هذا التقرير:" **إن حزب الرفاه حصل في انتخابات اكتوبر 1995م على نسبة 21,3% وفي انتخابات بلدية فرعية تمت بعدها حصل على 33% وإذا تمت هذه الانتخابات القادمة فسيأخذ نسبة أعلى تتيح له تعديل الدستور وإنهاء النظام العلماني.. فلابد من البدء بإجراءات تجفيف المنابع اليوم وليس غد...**" . وذكر التقرير أيضا 18 مادة للينابيع التي ينبغي أن تجف، وهي بالضبط النقاط التي حملها العسكر في لقاء مجلس الأمن القومي في 28 فيفري 1997م وهذا ما كان واضحا من تسلسل الأحداث بعد الانقلاب من محاكمة صورية وإسقاط الحكومة، وحل الحزب، وإغلاق المؤسسات والمدارس الإسلامية.[4]

وأيضا من الظروف التي أدت إلى نشأة حزب العدالة والتنمية ، يقول **يشار ياقيش**، نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية : " **الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب ، لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين ومنهم عبدالله جول، وبولنت أرنج، ورجب طيب أردوغان، تغيير أسلوب أربكان وسياساته، وأبدوا رفضهم لممارساته، خاصة بناء كل**

---

[1] نفس المرجع.

[2] "نجم الدين اربكان منافس العلمانية وارث الاسلام السياسي التركي". متحصل عليه من الرابط: www.turkey-post.net/p-7118 ، بتاريخ: 2019/03/25 ، على الساعة : 00:05 .

[3] صداح أحمد الحباشة، مرجع سابق، ص 783 .

[4] سعد عبد العزيز مسلط، مرجع سابق ، ص 5.

كل موقف على أساس ديني، فنحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة، وعندما حل حزب الرفاه ظل المحافظون بزعامة أربكان، والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبد الله جول في حزب الفضيلة إلى أن حل هو الآخر بقرار من المحكمة الدستورية. عندئذ كان لابد من الانقسام: أنصار أربكان شكلوا حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان، والإصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية. فلقد وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق، والحياة السياسية قد تغيرت، فقرروا الانقطاع عن الماضي ممثلا في الرفاه و الفضيلة ، لكن هذا لا يعني إنكار الماض ي أو الهوّية التركية". ويضيف **ياقيش :" قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروا استطلاعات عدة للرأي، سألوا الناس: ما هي أولوّياتكم؟ ما هي طبيعة الحزب الذي تقبلونه؟ سألوا حتى عن الاسم المناسب والشعار المناسب. من هن جاء نجاحه، وقد تولى أردوغان رئاسة الحزب، فأضاف إليه الكثير، لأنه كان رئيسا ناجحا لبلدية إسطنبول. إن الخلافات مع أربكان والمحافظين التي قادت إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية سببها الابتعاد من جانب أربكان عن العلمانية التي تحكم نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب السعادة ، حزبنا جديد تماما، ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه يراعي الحساسيات في بلد 99 % من سكانه مسلمون، والكثيرون من أبنائه محافظون، ولهم ثقافتهم الإسلامية، وليس من سبيل لإنكار ذلك ."** [1]

ثانيا : تأسيس الحزب

شُكل حزب العدالة والتنمية يوم 14 أوت 2001م من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي، الذي تم حله بقرار صدر من المحكمة الدستورية التركية في 22 جوان 2001م، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة. بلغ عدد أعضائه المؤسسين 63 شخصا برئاسة **رجب طيب أردوغان** الذي انتخب أول زعيم للحزب، وعرف التنظيم خلال رئاسته نجاحات ذات صدى إقليمي وعالمي، وحزب العدالة والتنمية هو الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية.[2] ان حزب العدالة والتنمية (بالتركية : Kalainma Partisi Adalet ve) واختصارا **(AKP)**، هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه حزب محافظ، معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق يسعى لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ، ذو جذور اسلامية وتوجه اسلامي لكنه ينفي أن يكون حزبا اسلاميا ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية انه حزب محافظ ويصنفه البعض غلى أنه يمثل تيار " الاسلام المعتدل".[3] وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد يرأسه الان رجب طيب أردوغان الرئيس الحالي لتركيا ، وصل الحزب الى الحكم في تركيا عام 2002م.

---

[1] خولي فيصل معمر، الإصلاح الداخلي في تركيا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : الدوحة، 2011،ص 8 .

[2] مركز الجزيرة الاعلامية ، "حزب العدالة والتنمية التركي".، متحصل عليه من الرابط: www.Aljazzera.net ، على الساعة : 18:15 ، بتاريخ : 2019/03/16 .

[3] رواء جاسم لطيف السعدي،" الاسلام السياسي، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي". مذكرة ماجستير(جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم، عمان، 2010)، ص 63.

حيث فاز الحزب بالتعددية في الانتخابات التشريعية الستة الأخيرة ، انتخابات 2002م و2007م و 2011م وجوان 2015م ونوفمبر 2015م و2018م، وشغل الحزب أغلبية المقاعد لمدة 13 عامًا ، لكنه خسرها في جوان 2015م ، لاستعادتها في الانتخابات المفاجئة التي جرت في نوفمبر 2015م ، ثم خسرها مرة أخرى في عام 2018م .وقد انعكس نجاحه الانتخابي في الانتخابات المحلية الثلاث التي أجريت منذ تأسيس الحزب، حيث جاء في المرتبة الأولى في 2004م و2009م و2014م على التوالي.[1]

ومنذ انتصار أردوغان الكبير في انتخابات عام 2002م، الذي أعطاه الأغلبية المطلقة في البرلمان، وفتح له أبواب الحكومة، إستطاع أردوغان ورفاقه تجنب كافة المواقف الصدامية التي يمكن أن تعطي للقوة العلمانية الفرصة للنيل منهم والقضاء عليهم، كما فعلوا مع حكومة اربكان. وهذه حكمة أردوغان الذي يحرك فريقه السياسي دون أن يكون بالضرورة في الواجهة، فقد كان الرجل قادراً على التوغل دون أن يسقط في الشرك، أو أن يضبط متلبساً ب "إسلاميته" ،بالرغم أنه كان من أشد المعارضين للعلمانية صراحةً قبل عام 2000م، وكان جزء من برنامجه الإنتخابي رفع القيود عن الحجاب، لكنه لم يدخل في صدام حقيقي من أجل تحقيق هذا الهدف، بل قال صراحة: "**لم أتغير، ولكنني تطورت**".[2]

من ناحية أخرى، فقد حدد المفكر الاستراتيجي ووزير الخارجية **أحمد داود أوغلو** مهندس السياسة الخارجية التركية، ملامح السياسة الجديدة لحزب العدالة والتنمية والتي تعتمد على: سياسة تعدد البعد التي انتهجها الحزب في سياسته الخارجية، حيث كان لها نتائج طيبة على علاقات تركيا مع جميع الدول العربية والإسلامية من دون استثناء ، كما اتبع الحزب سياسة خارجية جديدة تقوم على تصفير المشكلات مع الدول المحيطة بتركيا، وإنزال درجة الخلاف إلى الصفر إن أمكن، وتهدف تركيا من تبني هذه السياسة، بأن تخرج من كونها بلداً طرفاً، إلى أن تكون بلداً مركزاً، أي الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف وتحولها إلى نقطة جذب لا نفور، وهنا الأهمية في العمق الجغرافي والتاريخي لتركيا و المقصود هنا تحديداً العلاقات مع العالم العربي وإيران .[3]

لا يخفي الكثير من العلمانيين في تركيا تخوفا من شخصية اردوغان التي ينظر اليها على انها ذات توجه اسلامي، وهذا يشكل تهديد وخطر على العلمانية في تركيا التي تم انتهاجها منذ قيام الجمهورية الكمالية عام 1928م ، فقد عمل اردوغان على تجنب ان يطلق على حزبه صفة " الاسلامي" الذي تعد حسب دستور تركيا معادية لنظام العلمانية ، و التشهير على انه حزب "محافظ "من خلال تبني شعارات حقوق الانسان و حرية التدين والاعتقاد ، و اتباع نهج الديمقراطية و العمل على ارسائها ، وايضا حماية الحقوق و الحريات الشخصية و الهوية التركية و ثقافتها و الانفتاح السياسي . فالملاحظ أن اردوغان منذ

[1] "justice and development party(turkey)". Get from the link: www.revolvy.com , at: 14:53 , day 16/03/2019.

[2] صداح أحمد الحباشة، مرجع سابق ، ص 784 .

[3] نفس المرجع ، ص 785.

توليه السلطة عمل على تقوية سلطته من خلال توظيف الموالين و المؤيدين له في المناصب الحكومية ، وكسب تأييد و أصوات المواطنين الأتراك في الأرياف و المدن الصغيرة والمتوسطة و ضواحي المدن الكبرى وأيضا الأكراد شرق البلاد و الفئات المحرومة ، هذا ما جعل قاعدته الجماهيرية تتسع وأن يصبح من أقوى الأحزاب السياسية في تركيا .

ثالثا: مؤسسو الحزب

تم تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية وعدد من السياسيين الجدد، تم تشكيل جوهر الحزب من الفصيل الإصلاحي لحزب "الفضيلة الإسلامي" ، بما في ذلك أشخاص مثل **عبد الله جول وبولنت أرينش**، تتألف المجموعة التأسيسية الثانية من أعضاء حزب "الوطن الأم المحافظ "الذي كان مقربًا من **تورجوت أوزال** ، مثل **جميل شيشيك وعبد القادر أكسو**، انضم بعض أعضاء حزب "الطريق الحقيقي" مثل **حسين تشيليك و كوكسال توبتان** إلى حزب العدالة والتنمية ، وبعض الأعضاء مثل **كورساد توزمن** كان لهم قوميين أو **إرتورول جوناي** ، لديهم خلفيات من يسار الوسط بينما تم استبعاد ممثلي تيار "اليسار الإسلامي" الناشئ إلى حد كبير، بالإضافة إلى ذلك انضم عدد كبير من الناس إلى حزب سياسي لأول مرة ، مثل **علي باباجان و سيلما علي كافاف و إيجمن بايس و ميفلوت تشافوسوغلو** ،انضم كل هؤلاء الأشخاص إلى رجب طيب أردوغان لتأسيس الحزب الجديد.[1]

ولكن سوف نركز على تعريف اهم ثلاث شخصيات مؤسسة للحزب و فاعلة فيه هم : رجب طيب اردوغان و عبد الله غول و احمد داود اغلو.

1- رجب طيب اردوغان :

ولد رجب طيب اروغان في 56 فيفري 1954م في حي سنان باشا بإسطنبول، تدرج في مراحله التعليمية فبعدما أنهى الدراسة بمدرسة الأئمة والخطباء ،دخل المعهد العالي للعلوم الاقتصادية والتجارية ليتخرج منه سنه 1981م. [2] ونشأ أردوغان وتربى في كنف حركة "الفكر الوطني" منذ أن كان في المدرسة الثانوية للأئمة والخطباء وقد أهلته ملكاته الخطابية، ومطالعاته الثقافية، وشخصيته الجادة لأن يشارك في أنشطة الأحزاب السياسية التي أسستها حركة الفكر الوطني، بداية من حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني في السبعينيات، ثم حزب الرفاه، وانتهاء بحزب الفضيلة. ثم هو بعد ذلك يعلن قراره بالانشقاق عن حركة الفكر الوطني، وتأسيس حزب سياسي جديد مستقل باسم "حزب العدالة والتنمية"، وتنشق معه قيادات

[1]" justice and development party (turkey)",op.cit.

[2] يحي بوزيدي، "السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002". مذكرة ماجستير(جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013)، ص 52.

شابة كثيرة كانت تمثل التيار التجديدي داخل حركة الفكر الوطني، منهم: **عبد الله غول، وبولنت أرينتش، ومليح غوكتشاك،** ليتركوا حزب السعادة آخر أحزاب حركة الفكر الوطني في أيدي شيوخ الحركة وقادة تيارها التقليدي وحدهم.[1]

حصل أردوغان على موافقة زعيم الرفاه بترشيحه في الانتخابات المحلية عام 1994م لمنصب عمدة اسطنبول، وفاز بتلك الانتخابات، وبالفعل كانت سيرته في المنصب ناجحة جدا، حيث استطاع بأسلوب ادارة فعالة تحويل عجز مالي في موازنة البلدية وهو يتسلمها الى فائض أمكنه من توجيه جزء منها لمساعدة بلديات أخرى، على الرغم من النجاحات واجه أردوغان عقاب الدولة التركية بقضائها بعد أن حكمت عليه بتهمة التحريض الديني استنادا الى خطبة ألقاها عام 1965م بمدينة **سييرت** ،وهي مدينة في أقصى الجنوب الشرقي من تركيا القريبة من العراق، حيث ردد فيها أبيات من الشعر تقول :

"**ان مآذن المساجد حرابنا، وقضاب المساجد دروعنا، وجموع المسلمين جيوشنا ". أدانته المحكمة بتهمة استخدام الدين لأغراض سياسية وحكمت عليه بالسجن الذي قضى به بالفعل 9 أشهر، لدى دخوله للسجن قال مقولته الشهيرة : "هذه ليست النهاية بل البداية**". بدأ هو وعبد الله غول تشكيل مجموعتهما في داخل الحزب باستغلال ذلك الرصيد الهائل من الشعبية المتراكمة لأردوغان على وجه الخصوص، حث استغل أردوغان ذلك الرصيد في حين ترك غول مهمة التعامل مع أطراف السياسية الخارجية . بعد تأسيس حزب العدالة والتنمية في 2001م، أصبح واضحا أن أردوغان بنا منذ 1995م وبهدوء قاعدته الخاصة، حيث أنه كان يرى استحقاق صعوده لنفسه لاحقا اذا رحل أربكان. ان الخط السياسي الذي اتبعه هذا الرجل يمكننا وصفه بما يلي : الهدوء في العمل حتى لا يثير زوبعة من المعارضين تجاهه، أضف الى العمل الجاد و الدؤوب في المجال الانساني، وهذا ما أكسبه عطف وحب الجماهير التي رأت فيه ذلك الرجل الذي تبحث عنه.[2] وهو الأن يشغل منصب رئيس الجمهورية لتركيا المنتخب بطريقة مباشرة و ديمقراطية.

2- عبد الله غول

ولد عبد الله غول في 29 أكتوبر 1950م بمحافظة "قيصرية" من عائلة متواضعة، تخرج من كلية الاقتصاد بجامعة اسطنبول عام 1972م ثم حصل على الماجستير ثم الدكتوراه من بريطانيا في موضوع تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا و العلم الاسلامي عام 1978م. عين مدرسا في قسم الهندسة الصناعية في جامعة "سقاريا" في تركيا ثم عمل في بنك التنمية الاسلامي في جدة كخبير اقتصادي بين عامي 1983م و 1991م، وفي العام نفسه حصل على درجة أستاذ مساعد في الاقتصاد الدولي.[3]

---

[1] حسين بسلي، عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم. تر: طارق عبد الجليل. مصر : دار البشير الثقافة والعلوم، 2012، ص 2 .

[2] رواء جاسم لطيف السعدي ، مرجع سابق ، ص ص 60- 61.

[3] يحي بوزيدي ، مرجع سابق ، ص 54 .

بدأ نشاطه السياسي مبكرا حيث كان في التاسعة عشر من عمره.....، وانتخب عضوا بحزب الرفاه الذي كان بتزعمه أربكان عن محافظة "قيصرية " عام 1991م، وفي عام 1993م أصبح مسؤولا عن العلاقات الدولية لحزب الرفاه، وبين عامي 1995م و 2000م كان عضوا في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان التركي، وبين عامي 1996م و 1997م عينه أركان وزيرا للدولة للشؤون الخارجية في حكومته الائتلافية حيث كلف بالعلاقات الخارجية وبينها ملف قبرص الشائك. وبعد حل حزب الفضيلة عام 2001م أسس مع رجب طيب اردوغان حزب العدالة والتنمية، تولى عبد الله غول رئاسة الوزراء في نوفمبر عام 2002م عقب فوز حزبه بالانتخابات التشريعية، وبقي غول في منصبه أربعة أشهر رفع خلالها الحظر السياسي عن أردوغان فتنازل عن رئاسة الوزراء لصالح زعيم الحزب أردوغان ، وتولى وزارة الخارجية ومنصب نائب رئيس الوزراء. نجح في عام 2005م في بدء مفاوضات تريكة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وانتخب رئيسا لتركيا في 28 أوت 2007م اثر ثلاث جولات من التصويت بعد حصوله على أكثر من نصف أصوات البرلمان.[1]

3- أحمد داود أوغلو

ولد أحمد داود أوغلو في 26 فيفري 1959م، وذلك في مقاطعة تاشكنت الواقعة في قونية، درس أحمد داود أوغلو الثانوية العامة في مدرسة إسطنبول للذكور، ثمّ توجّه إلى كلية بوغارتشي إذ درس فيها العلوم السياسة والعلاقات الدولية، ثمّ تقدّم إلى دراسة الماجستير في الإدارة العامة وذلك في نفس الكلية، أمّا بخصوص الدكتوارة فإنّه درس العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية، ولعلّ أهمّ ما يُميّزه هو إتقانه لأربع لغات وهي: الإنجليزية، والعربية، والألمانية، والميلاوية. بدأ أحمد داود أغلو في العمل كمعلم مساعد في الجامعة الإسلامية الواقعة في ماليزيا، وذلك في عام 1990م، وقد قام بإنشاء قسم مخصص للعلوم السياسية في الجامعة، كما تمّ تعيينه رئيساً لهذا القسم حتى نهاية عام 1993م، وما بين عامي 1995م و1999م عمل في القسم المخصّص للعلاقات الدولية وذلك جامعة مرمرة، كما أنّه عمل في صحيفة يني شفق وذلك ما بين عامي 1995م و1999م، وقد كتب في هذه الفترة حوالي 200مقال. عمل أحمد أوغلو في أكاديمية الحرب وأكاديمية القوات المسلحة كعضو تدريس، وذلك ما بين عامي 1998م و2002م، كما تمّ تعيينه برفيسوراً وعضو مجلس في جامعة بيكنت وذلك ما بين عامي 1999م و2004م. وحصل أحمد داود أوغلو على لقب سفير، وذلك أثناء فترة رئاسة أحمد نجدت للجمهورية التركية، وعبد الله غل للحكومة، وذلك في تاريخ السابع عشر من كانون الثاني لعام 2003م، وفي 01 ماي تمّ تعيينه وزيراً للخارجية

[1] نفس المرجع ، ص 55 .

التركية وذلك من قِبل أردوغان، ورشح نفسه في انتخابات في مجلس الشعب في عام 2011م، ونجح فيها، وبالتالي فقد تمّ تعيينه نائباً عن مدينة قونية. تم اختيار أحمد داود أوغلو رئيساً ومسؤولاً عن حزب العدالة والتنمية، وذلك في 27 أوت 2004م، صرح أحمد داود أوغلو استقالته من حزب العدالة والتنمية وذلك في 5 ماي 2016م، والسبب مشاكله المتزايدة مع أردوغان كما أنّه صرح بأنّه لم يكن يريد ترك الحكومة.[1]

رابعا : الهيكلة والعضوية

لدى رئيس الحزب مساعدون مشرفون على عدة قطاعات بينها الانتخابات والشؤون القانونية والسياسية والتنظيم والإعلام والعلاقات الخارجية، والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات العامة، وتشرف اللجنة الانضباطية على ضمان احترام القوانين المنظمة، وتشاركها في تنفيذ هذه المهمة هيئة مراقبة الديمقراطية الداخلية، ويفسح الحزب المجال لكل المواطنين للانضمام إليه، شريطة التعهد بقبول واحترام قوانين الحزب.[2]

فقد انضم إليه أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط، مثل حزب "الوطن الأم" وحزب "الطريق القويم"، وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة سواء في إسطنبول والمدن الكبرى، أو في الأناضول حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين كما انضم إليه أيضا عدد من الممثلين والفنانين والصحافيين والأدباء.[3]

خامسا : التوجه الفكري للحزب

أعاد حزب العدالة والتنمية تعريف هوّيته الفكرية والسياسية، بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلي وعلاقاتها الخارجية فهو لا يعرف بنفسه حزبا إسلاميا، بل يبتعد عن كل ما يفهم منه أن للحزب برنامجا إسلاميا واعترف بالعلمانية أو "النظام العلماني" كشرط مسبق أساس ي للديمقراطية والحرية، وعرف العلمانية على أنها "حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية"، و على هذا الأساس صنف قادة الحزب هوّيته الفكرية والسياسية بأنه من تيار يمين الوسط ،على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة.[4]

[1] مريانة قمصية، "أحمد داود أوغلو". متحصل عليه من الرابط : https://mowdoo3.com ، على الساعة 14:34، بتاريخ : 2019/03/26.

[2] مركز الجزيرة الاعلامية، "حزب العدالة والتنمية التركي". مرجع سابق.

[3] خولي فيصل معمر، الإصلاح الداخلي في تركيا ، مرجع سابق، ص 9.

[4] المرجع نفسه.

وفقًا للوزير السابق **حسين شليك** يقول : "**في الصحافة الغربية ، عندما يتم تسمية إدارة حزب العدالة والتنمية للأسف معظم الوقت" إسلامي "،" إسلامي معتدل " يتم استخدام لغة موجهة أو "ذات أساس إسلامي" أو "ذات أجندة إسلامية" ، ولغة مماثلة. هذه الخصائص لا تعكس الحقيقة ، وقد أحزنتنا** ". أضاف **سيليك: "حزب العدالة والتنمية حزب ديمقراطي محافظ. المحافظون في حزب العدالة والتنمية يقتصرون على القضايا الأخلاقية والاجتماعية"**. وفي خطاب منفصل صرح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان عام 2005م: "**نحن لسنا حزبًا إسلاميًا" ونرفض أيضًا علامات مثل "المسلم الديمقراطي** ". ومضى أردوغان يقول : "**إن أجندة حزب العدالة والتنمية مقصورة على "الديمقراطية المحافظة"**.[1]

مع أن حزب العدالة والتنمية لم يطرح نفسه كحزب ديني (إسلامي) منذ تأسيسه عام 2001م فإن الجذور الإسلامية واضحة في تكوينه وخطابه السياسي وممارسته السياسية الداخلية والخارجية. ويستمد حزب العدالة والتنمية بنيته الفكرية من جوانب متعددة أبرزها :

1-البيئة المجتمعية التركية : فمعظم قادة الحزب نشأوا في بيئة اجتماعية محافظة ذات توجهات إسلامية، وانضووا تحت عباءة الحركة الاسلامية التركية. كما أن المجتمع التركي بقاعدته العريضة ورغم موجة العلمانية الجارفة لم يبتعد عن موروثه الثقافي الإسلامي ولم يتنكر لمبادئه الإسلامية.

2-التعليم الديني : يلحظ أن معظم قادة الحزب تخرجوا من ثانويات (إمام- خطيب-) وأكملوا تحصيلهم الجامعي بعد أن أثرت فيهم تلك الثانويات التي تدرس العلوم الدينية إلى جانب العلوم التطبيقية والدنيوية.

3- التاريخ التركي : يمكن القول إن الحزب بعامة ومؤسسه رجب طيب أردوغان بخاصة متأثرين بعمق بالتاريخ التركي وخصوصا التاريخ السلجوقي والعثماني، الأمر الذي يظهر بصورة متكررة في خطابات أردوغان، فعلى سبيل المثال قال أردوغان : "**تاريخ الأمة التركية لم يبدأ في 29 أكتوبر1923م يوم إعلان الجمهورية، بل إن هذا التاريخ امتداد لما سبقه، وقبل تسعة قرون كان بطل من الأناضول يخوض معركة مكلفة لحماية دمشق والقدس، إنه السلطان السلجوقي كيليتش أرسان الذي بدأ من إزنيق معركة قهر الجيوش المعادية التي كانت تتقدم إلى القدس ودمشق ،كان كيليش أرسان يرى في القدس ودمشق شرفه وكرامته، وكان يعمل ليحافظ من الأناضول وإزنيق على أمن القدس ودمشق** ." فالبعد التاريخي هو بعد هوياتي إسلامي في منظور حزب العدالة والتنمية، وليس بعداً قوميا متعصبا، الأمر الذي يفسر الدفاع عن قضايا يعتبرها الحزب ضمن دائرة تكوينه الفكري والثقافي والتاريخي.[2]

[1] "justice and development party (turkey)", op.cit.

[2] حسى عركات، هيكلة نظام الحكم في تركيا وتطوره- البنية الداخلية- توجهات السياسة الخارجية. (د.ب.ن) : الدراسات الاستراتيجية ، 2013 ، ص ص 37-38.

المطلب الثاني : أهداف حزب العدالة والتنمية في تركيا و وسائل تحقيقها

حاول حزب العدالة والتنمية تحقيق رؤيته وفلسفته المتمثلة ببرنامجه، ووعوده الانتخابية من خلال مدخلين :

- ✓ توافق برامجه مع رغبات شرائح المجتمع التركي المختلفة ومطالبها: صاغ الحزب برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تسعى إلى تلبية مطالب أغلبية الشعب التركي وحاجاته، آخذاً بعين الاعتبار التباين الثقافي والحضاري، والاختلاف الفكري والعقائدي والديمغرافي بين أطياف الشعب، كما أنه راعى تطلعاته إلى المستقبل، وسعيه إلى الازدهار والتقدم.
- ✓ انسجام التعديلات مع شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومعاييرها: على الدولة التي تتقدم بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أن تقبل بتكييف أوضاعها مع كل التشريعات والاتفاقيات التي تحكم الاتحاد الأوروبي (الحرية، الديمقراطية، احترام حرية الإنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون)، فاستخدم حزب العدالة والتنمية **معايير كوبنهاغن** كمدخل ومرجعية تجاوز من خلالها كل المحاذير والمحرمات في النظام السياسي التركي، حيث دعمت قدرته على إدخال تعديلات في بنية النظام السياسي والمبادئ الكمالية.[1]

أولا – الأهداف وفق برنامج الحزب

أما برنامج الحزب فقد اختصر أهدافه في الاتي: الديمقراطية، التنمية، النهوض فوق مستوى الحضارة والمعاصرة. ويعرض البرنامج وسائل لتحقيق تلك الأهداف على النحو الاتي :

- ✓ نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.
- ✓ استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة، وجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.
- ✓ خفض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.
- ✓ اتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.[2]

[1] رنا عبد العزيز الخماش، النظام التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002–2004. مركز دراسات الوحدة العربية: 2014، ص 81 .

[2] عبد الحميد الغزالي، الاسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة. القاهرة: مكتبة الشؤون الدولية ، 2007، ص ص 26–27.

- ✓ تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.
- ✓ اتباع سياسات عملية معاصرة رشيدة، لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، والثقافة، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية.

ومما جاء من مبادئ للحزب في لائحته الداخلية، أنه يحترم حقوق المواطنين كافة، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض أنواع التفرقة والنزعات القومية أو الدينية كافة ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل.[1]

ويبقى الشيء المهم في البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية، هو ابتعاده عن سياسات الهوّية والتزامه بسياسات الخدمات، بمعنى أنه فكك تقيد البرامج الإسلامية السابقة وغرقها في مسائل الهوّية والثقافة، ونقلها إلى مسائل السياسات الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية.[2]

ثانيا: أهداف حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات التشريعية لعام 2015م

- ✓ تبني دستور جديد للبلاد : يسعى حزب العدالة والتنمية إلى وضع دستور جديد للبلاد بدلاً منذ دستور عام 1982م ،الذي تم تعديله أكثر من 18 مرة... إن أهم المبادئ التي يريد الحزب إدخالها في الدستور الجديد هي :

- الحقوق الأساسية والحريات ليست مَنة من الدولة، بل ترتكز على أرضية شرعية أبعد من الدستور، فالإنسان منذ الولادة يستحق هذه الحقوق والحريات كونه إنساناً. مما يعني أنه سيتم منح المزيد من الحقوق والحريات للأقليات الدينية والعرقية.
- هيكلة الدولة وعملها: «كل شخص أو مؤسسة تتولى الحكم يجب أن تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على إرادة الشعب، وكل مؤسسة أو فرد لا يستمد قوته من الشعب، لا يمكن له أن يستخدم صلاحياته». وفقا لهذه الرؤية، تم تعديل الدستور ليتم انتخاب الرئيس من قبل الشعب.
- الدستور الموجود حالياً يتبنى "مفهوم ملّية الدولة" والدستور الجديد يجب أن يعكس المفهوم، فلا مكان لملية الدولة بل دولة الشعب، ومرحلة الدستور الجديد هي انتقالية بين مرحلتي: مفهوم شعب الدولة ومفهوم دولة الشعب. إن تغيير مفهوم ملية الدولة إلى مفهوم المواطنة لمختلف طوائف الشعب التركي، يعني تسوية المسألة الكردية التي قضت مضجع الدولة التركية وأعاقت تقدمها السياسي والاقتصادي، تمهيداً لصعودها كقوة إقليمية كبرى في مناطق نفوذها الجغرافي.[3]

[1] نفس المرجع، ص ص 27- 28 .

[2] خولي فيصل معمر، الإصلاح الداخلي في تركيا ،مرجع سابق ، ص 12 .

[3] رنا عبد العزيز، مرجع سابق، ص 87.

- ✓ التحول نحو نظام رئاسي : يدفع حزب العدالة والتنمية نحو تغيير نمط النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، بحيث يتمتع الرئيس بسلطات تنفيذية واسعة تتناسب مع ثقل الإرادة الوطنية الممنوحة لمنصب رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب وحجمها.
- ✓ انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي .
- ✓ استمرارية النمو الاقتصادي .[1]

المطلب الثالث : المسار السياسي للحزب

شاركه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية يوم 3 نوفمبر 2002م، حيث تعتبر أول تجربة له في الانتخابات فحقق فيها انتصارا كبيرا على الأحزاب الأخرى و برهنة على تفوقه السياسي رغم أنه لم يمضي الا عام عن تشكيله ، فقد حصل على 363 مقعدا في البرلمان من أصل 550 ،أي بنسبة 34.29% من عدد أصوات الناخبين . حيث اعتبر هذا الفوز نصرا ساحقا للحزب فقد مكنه من تشكيل حكومة تركية وحده دون الحاجة الى ائتلاف حكومي.

وتعود أسباب نجاح الحزب في انتخابات 2002م ، الى الظروف التي عاشتها تركيا قبيل الانتخابات التي تجلت في انهيار الطبقة السياسية في تركيا بمختلف أحزابها ، مما خلق حالة من الفراغ السياسي الذي سيؤدي الى حدوث أزمة سياسية في تركيا وقد تتعدى الى انهيار النظام ، وكذلك انتشار الفساد السياسي ، و الأهم من ذلك هي الأزمة الاقتصادية التي ضربت اقتصاد تركيا ، ففقدت الليرة التركية نصف قيمتها في مقابل الدولار، فكانت انعكاسات الأزمة الاقتصادية جد حادة على الحياة في تركيا فقد كانت الطبقة الكادحة والفقيرة الأكثر تضررا، و أيضا تسببت في غلق العديد من الشراكات و افلاسها وبالتالي فقدان العمال لعملهم وهذا أدى الى زيادة في نسب البطالة، ومما زاد من الأمر سوءا هو غياب رؤية استراتيجية واضحة للأحزاب الحاكمة لمعالجة هذه الأزمة ، مع بقية الأزمات الأخرى كأزمة الهوية والقومية . وفي هذه الحالة بدأ المجتمع في التذمر والبحث عن تغيير سياسي جذري لتخلص من هذه الظروف السيئة ، وهنا يبرز دور حزب العدالة والتنمية حيث استطاعة ادراك هذه الظروف و تحليلها وفهمها، للخروج برؤية و صورة واضحة ووضع استراتيجية فعالة لتخلص من هذا العجز الاقتصادي والأزمات الأخرى، هذا ما انعكس في برنامجه الانتخابي التي اثارة اهتمام المواطنين الذين اعتبروه المنقذ الوحيد لهم في ظل هذه الأزمة وأيضا في ظل غياب للأحزاب الأخرى .[2]

[1] نفس المرجع، ص 88.

[2] بتصرف عن : المرجع السابق .

ومثلت الانتخابات المحلية في 28 مارس 2004م اختبارا مهما للحزب، حيث نجح في إحراز المركز الأول بنسبة 42% من أصوات الناخبين.[1] في جانفي 2005م تم قبول حزب العدالة والتنمية كعضو مراقب في حزب الشعب الأوروبي (EPP)، ومع ذلك فقد ترك حزب الشعب الأوروبي للانضمام إلى تحالف المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين (AECR) في عام 2013م. [2]

أما في الانتخابات 2007م ، فاز حزب العدالة والتنمية بنسبة 46.4% من الأصوات في الانتخابات التشريعية بعد فرز كافة الأصوات، وبهذه النتيجة يحصل حزب أردوغان على 341 مقعدا من أصل 550 في البرلمان، أي أكثر من الأغلبية المطلقة.[3] اقترح حزب العدالة والتنمية الحاكم حزمة إصلاح دستوري لم تجد المحكمة أي مشاكل في الحزمة و 69 %من الناخبين أيدوا التغييرات الدستورية، تتكون الإصلاحات من:

- ✓ انتخاب الرئيس بالتصويت الشعبي بدلاً من البرلمان .
- ✓ تخفيض فترة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس سنوات .
- ✓ السماح للرئيس بترشيح نفسه لولاية ثانية .
- ✓ إجراء انتخابات عامة كل أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات .
- ✓ الحد من النصاب القانوني للمشرعين اللازم لاتخاذ القرارات البرلمانية من 367 إلى 184.

ثم جرت الانتخابات المحلية التركية لعام 2009م خلال الأزمة المالية 2007م– 2010م بعد نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة لعام 2007 ، شهد الحزب انخفاضًا في الانتخابات المحلية لعام 2009م، في هذه الانتخابات حصل حزب العدالة والتنمية على 39% من الأصوات ، أي أقل بنسبة 3% من الانتخابات المحلية لعام 2004م، و ظل حزب العدالة والتنمية الحزب المسيطر في تركيا.[4]

وفي جوان 2011م أحرز الحزب فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية بفوزه بـ50.2% من نسبة الأصوات المعبر عنها، تلاه حزب الشعب الجمهوري بـ25.9%، ثم حزب الحركة القومية بـ13.24%، في حين فاز حزب السلام والديمقراطية والمستقلون الأكراد بـ5.8%، و مكنت تلك النسبة حزب العدالة والتنمية من الفوز بـ327 مقعدا من أصل 550 هي عدد مقاعد البرلمان التركي، وكان يشغل 331 مقعدا في البرلمان السابق. وبعد مسار لافت في رئاسة الحزب والحكومة، نجح رئيس الحزب رجب طيب أردوغان في انتخابات الرئاسة التركية التي جرت يوم 10 أوت 2014م، وحسم الفوز من الجولة الأولى ليكون

---

[1] مركز الجزيرة الاعلامية "حزب العدالة والتنمية التركي"، مرجع سابق .

[2] "justice and development party (turkey)",op.cit.

[3] مجموعة مؤلفين، عودة العثمانيين– الاسلامية التركية–، ط4. الامارات العربية المتحدة : مركز المسبار للدراسات والبحوث ، 2012، ص 104.

[4] "justice and development party (turkey)",op.cit.

الرئيس الثاني عشر لتركيا الحديثة، وكانت تلك أول انتخابات رئاسية تجري بطريقة الاقتراع الشعبي المباشر. وحصل حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية بتاريخ 18 جوان 2015م على المرتبة الأولى بنسبة 40.87% و258 مقعدا الأمر الذي لم يخوله تشكيل الحكومة بمفرده، وبعد فشل كل المفاوضات لتشكيل حكومة ائتلافية، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى انتخابات مبكرة في 1 نوفمبر 2015م، حصل فيها حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى بنسبة 49.58% من الأصوات و316 مقعدا، مما خوله تشكيل الحكومة.[1]

فبعد محاولة الانقلاب في جويلية من عام 2016م، أيّد حزب الحركة القومية وزعيمُه بهجة لي حزبَ العدالة والتنمية في الاستفتاء الدستوري في أفريل عام 2017م، والذي غيّر تركيا من بلد ديمقراطي برلماني إلى بلد بنظام حكم رئاسي.[2] وفاز الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية 2018م التي اعتبرت منعطفا مفصليا في الحياة السياسية للأتراك، فقد نال الرئيس التركي أصوات نحو 52.7% من الناخبين الأتراك، في انتخابات بلغت نسبة المشاركة فيها نحو 87%، وفقا لما أعلنته وكالة الأناضول التركية للأنباء.[3]

وفي الانتخابات البرلمانية، حصد تحالف الشعب الذي يضم حزبي "العدالة والتنمية" و "الحركة القومية" على 53.62 % من الأصوات (343 من أصل 600 مقعد)، فيما حصل تحالف الأمة الذي يضم أحزاب "الشعب الجمهوري" و "إيي" و "السعادة" على 34.4 % من الأصوات (190 مقعدًا)، وحزب الشعوب الديمقراطي على 11.62 % .[4]

---

[1] مركز الجزيرة الاعلامية "حزب العدالة والتنمية التركي"، مرجع سابق .

[2] "مفاجئات انتخابات تركيا المبكرة 2018 على اردوغان"، متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/EDfvp ، على الساعة: 11:50، بتاريخ : 2019/02/24 .

[3] "تركيا ماذا بعد فوز اردوغان بولاية رئاسية جديدة؟، بتاريخ 2018/12/24. متحصل عله من الرابط: http://www.bbc.com/arabic/interactivity-44594726 ، على الساعة: 12:00، بتاريخ: 2019/03/29.

[4] "رسميا.. فوز اردوغان في الانتخابات الرئاسية بتركيا"، بتاريخ 2018/12/25. متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/PYbF2، على الساعة: 12:14، بتاريخ : 2019/03/24.

*للاطلاع بالتفصيل على نتائج الانتخابات https://www.yenisafak.com/ar/secim-2002/secim-sonuclar.

المطلب الرابع: التحديات التي يواجهها حزب العدالة والتنمية في تركيا

منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، واجه العديد من العقبات و التحديات على المستوى الداخلي و الاقليمي و كذلك على المستوى الدولي ،التي كانت تهدف الى الاطاحة به و ابعاده عن السلطة وافشال تجربته السياسية في حكم تركيا.

فمن بعض التحديات الداخلية نجد أنه في اواخر عام 2003م حدثت احتجاجات محلية ضد هدم حديقة جيزة الصغيرة وسط اسطنبول ،التي تحولت الى مظاهرات وطنية ضد حكومة حزب العدالة والتنمية ، وفي نفس العام تم اكتشاف و فضح فساد سياسي لأعضاء وشخصيات بارزين في الحزب. وكذلك في نفس العام من شهر نوفمبر تم استهداف معبدين يهوديين في اسطنبول و مبنى القنصلية البريطانية و بنك HSBC ، في تفجيرات صنفت من اضخم واعنف التفجيرات في اسطنبول حيث حصدت على عشرات القتلى و مئات الجرحى، بحيث استفادة المعارضة و القوى العلمانية في تركيا من هذا الامر، حيث شنت هجمات اعلامية ضد الحكومة و وصفتها بأنها متساهلة و متسامحة مع التنظيمات الاسلامية و التطرف الاسلامي. وتعرضت الحكومة الى انتقادات لاذعة بخصوص فشل عملية التنمية والتحديث في المناطق ذات الأغلبية الكردية التي كانت مهمشة من قبل والتي وضعتها كنقطة تحول و بداية لحل المشكلة الكردية. وفي عام 2011م وقع 34 قروي قتيلا جراء قصف مقاتلة تركية لمجموعة من المهربين الأكراد عل الحدود من كردستان العراق. هذه الحادثة كلفة الحزب فقدانه ثقة الأكراد الذين كانوا داعمين له. و تعرض الحزب الى قضية حظره من قبل المدعي العام التركي ، بالإضافة الى الأزمات التي نشبت مع الاتحاد الأوروبي في اطار المفاوضات بينه وبين تركيا للانضمام له. وأيضا تدهور الاقتصاد التركي الذي بدأت ملامحه من نزول قيمة الليرة التركية مقابل الدولار. أما أصعب تحدي مر به الحزب هو محاولة الانقلاب العسكري عليه عام 2016م، لكن انتهى بالفشل نتيجة دعم الشعب للرئيس أردوغان .[1]

و بخصوص التحديات على المستوى الاقليمي فقد تجلى ذلك في وجود محاولات حكومية ورسمية إقليمية لإفشال تجربة حزب العدالة والتنمية في حكم تركيا، ويظهر ذلك واضحا في المواقف المعلنة أو التسريبات الصحفية أو التحليلات السياسية والاعلامية المرتبطة بدوائر بعض الدول الاقليمية. خاصة العربية منها . أما على المستوى الدولي، تحاول الولايات المتحدة التأثير على تركيا للعب أدوار الأميركية، وعند تبني السياسة الخارجية التركية لمواقف لا تنسجم مع الرؤية الأميركية أو تتعارض معها تحاول الولايات المتحدة افتعال بعض المشاكل لتركيا للتأثير على قراراتها الاستراتيجية [2]

رغم هذه التحديات التي واجهة الطريق السياسي لحزب العدالة والتنمية ،الا أنه استطاع النجاة منها أحيانا أو الخروج منها بأخف الأضرار، والدليل على ذلك فوزه المتتالي في الانتخابات .

---

[1] رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق ، ص 85.

[2] حسى عركات، مرجع سابق، ص ص 42- 43.

المبحث الثاني : الأقلية الكردية في تركيا

تعتبر الأقلية الكردية من اكبر الأقليات الموجودة في الشرق الاوسط بدون وطن واحد يجمعها، فهي مقسمة على مجموعة من الدول، وقد نالت اهتمام الكثير من الباحثين خاصة الغرب مما دفع بهم الى البحث عن أصل هذا الشعب و تاريخه وكل ما يتعلق بماضيه وحاضره، ولهذا سوف نستعرض معلومات أساسية عن الأقلية الكردية بصفة عامة ،ثم نتخصص في دراسة الاقلية الكردية الموجودة في تركيا .

المطلب الأول : لمحة عامة عن الأكراد

أولا : منشأ الكرد و أصلهم

ان الأثار القديمة الخاصة بالشعب الكردي أو بكردستان المكتشفة حتى الآن، لا تعطينا فكرة قاطعة عن أصل الكرد ومنشئهم . وهذا ما أدى الى اختلاف الباحثين في أصول الشعب الكردي، ومراحل تكون هذا الشعب عبر الحقب المختلفة ولكن من الأمور التي يتفقون علياها هي كالاتي :

1- الكرد شعب من أصل **اري هندو أوروبي** يسكن في منطقة كوردستان الحالية منذ فجر التاريخ، وتكون عبر هجرات مختلفة، وتفاعلات أصول متعددة من شعوب صغيرة سبقته في الهجرة الى هذا الوطن، أو بقايا الغزوات والاحتلالات المتعددة المتوالية من قبل شعوب أخرى وتزاوجهم مع الشعب الأصلي هناك ... الخ.
2- للكرد علاقة متينة ببعض السلالات العرقية التي حكمت هذه المنطقة وأقامت فيها حضارة ومدنية ، ودولة ذات بأس وقوة، ومن تلك السلالات والحكومات التي يعتبرها الباحثون فروعا للأصل الكردي القديم (شعب لولو Lullu ، شعب كوتي أو جودي Guta، الكوشيون أو الكوشي Kassites، سوباري Subari، نايري Nairi، الميديون أو الماديون... الخ) ولكنهم يختلفون في تفصيلات هذه النسبة.
3- هناك العديد من الأسماء التي ذكرت قديما لها علاقة بتاريخ الكرد أو هي أسماء مترادفة لشعب كوردستان على حسب اختلاف اللفظ والنطق عند الشعوب المختلفة والمؤرخين القدماء، ومنها: كان الكرد لدى السومريين ومعروفين باسم (كوتي ، جوتي، جودي) ،وعند الاشوريين والاراميين معروفين باسم (جوتي، كورتي، كارتي، كاردو، كارداكا، كاردان، كاردوكارداك)، ولدى الايرانيين معروفين باسم (كورتيوي، سيرتي، موردراها)، ولدى اليونان والرومان معروفين باسم (كاردوسوي، كاردخوي، كاردوك، كردوكي، كردوخي، كاردويكاي).[1]

[1] محمد أمين زكي بك، خلاصة تاريخ الكرد وكوردستان، ط2.تر: محمد علي عوني. بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، 2005، ص 99.

4- يتفق الباحثون الى حد كبير على أن المؤرخ اليوناني المعروف **كزنيفون** (Xenophone) عندما تحدث عل رجعة العشرة الاف يوناني بين سنة 401-400 ق.م في كتابه "الزحف" فأنه عنى الشعب الكوردي بقوله : "عندا تقهقر الاغريق من بلاد العجم مروا في طريقهم الى البحر الأسود بالمنطقة الممتدة من جبال رواندوز (في العراق حاليا) الى حبال درسيم وأذربيجان (في كوردستان حاليا) بأمة ذات بطش وجلادة تسمى (كاردوخ) وقد اعترضوا سبيل الاغريق وقاوموهم أشد مقاومة"

5- ينقسم الأكراد بشكل أساسي الى مجموعات ثلاث هي : كرمانج ، كوران و لور، وتتوزع هذه المجموعات الان بين الدول الخمس : تركيا، العراق، ايران، سوريا وأرمينيا.

6- وهناك شبه اجماع على ان اخر دولة جامعة للأكراد كانت الدولة الميدية أو المادية والتي تأسست في القرن 7 ق.م عند انتصار الميديين على الاشوريين عام 612 ق.م ،وهذه الامبراطورية كان مركزها يقع في شمال غرب ايران واستمرت للفترة ما بين 612- 550 ق.م وعاصمتها كانت تسمى أكباتان، وامتدت حتى وصلت الى أواسط اسيا الصغرى غربا (تركيا حاليا)، والى الخليج العربي جنوبا والى الصين شرقا، وشمالا الى بحر ارال، وقضى الملك الفارسي على هذه الدولة سنة 550 ق.م وأقام الدولة الأخمينية الفارسية التي انتهت هي أيضا على يد اسكندر المقدوني. [1]

اذن يمكن القول ان الاكراد ينحدرون من العرق الهند اوروبي ،حسب ما أجمع عليه الكثير من الباحثين و علماء التاريخ ، وكأي شعب فانه تكون و تشكل عبر التاريخ من هجرات و حروب ، وتنظيمات اجتماعية و تزاوج مع الاجناس الاخرى والاحتكاك بالحضارات و الثقافات المجاورة لرقعته الجغرافية التي تتوسع احيانا و تتقلص احيانا اخرى، وهذا ما أعطى لنا في النهاية الأمة الكردية التي تمتلك خصائص تميزها عن باقي شعوب العالم ، التي نعرفها في الوقت الحاضر.

ثانيا : جغرافية كردستان (الاقليم الكردي)

تعني كلمة كوردستان (مناطق الكرد)، ويقول البعض أن كلمة كوردستان كلمة فارسية الأصل تتألف من مقطعين : " كرد" و "ستان" تعني الأولى الشجعان، وتعني الثانية البلاد وترجمتها الحرفية " بلاد الشجعان".[2] وكلمة كردستان كاصطلاح جغرافي- إداري ذي دلالة قومية وديموغرافية،[3] ظهرت أول مرة في القرن 12 الميلادي في عهد السلاجقة، عندما فصل السلطان السلجوقي سنجار القسم الغربي من إقليم الجبال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه، وأطلق عليه كردستان وكانت هذه الولاية تشتمل

---

[1] مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا). السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003، ص ص 75- 77.

[2] نفس المرجع، ص 78.

[3] قناة العربية ،"الصراع الكردي-التركي بين الحل السلمي وتجدد دورة العنف". متحصل عليه من الرابط : https://www.alarabiya.net ، على الساعة: 18:06، بتاريخ : 2019/02/18.

على الأراضي الممتدة بين أذربيجان ولورستان ،إضافة إلى المناطق الواقعة غرب جبال زاجروس.[1] و يستوطن الأكراد مرتفعات اسيا الغربية المحصورة بين ايران والعراق وسوريا وتركيا وجنوب أرمينيا... ويحد هذه المنطقة شمالا وشرقا جبال "ارارات" وجنوبا جبال "زاجروس"، وغربا هضبة الأناضول .وجغرافيا تقع المناطق الكردية بين درجتين 34 و40 من خطوط العرض الشمالية وبين الدرجتين 38 و48 من خطوط الطول الشرقية، وتمتد أراضيهم من الغرب الى الشرق بطول يقارب الألف كلم ومن الشمال الى الجنوب على مسافة تتراوح ما بين 300 و500 كلم . وتبلغ المساحة العامة لهذه الأراضي ما يزيد عن 450 ألف كلم^2 ، يدخل حوالي نصفها ضمن أراضي تركيا، وأكثر من 150 ألف كلم^2 ضمن أراضي ايران، وما يقارب 75 ألف كلم^2 ضمن أراضي العراق و 15 ألف كلم^2 ضمن أراضي سوريا. وتحتل كردستان موقعا جيواستراتيجيا مركزيا بين هذه الدول الأربعة : تركيا والعراق وسوريا وايران، فهي غنية حدا بثرواتها الطبيعية، وفيها احتياطات كبيرة من النفط ،وغنية بالمراعي والأراضي الزراعية، والشعب الكردي من الشعوب المحاربة وشكلوا في الماضي والحاضر قدرة عسكرية مهمة.[2]

وكان للكرد دور هام في الحضارة الإسلامية، وبرز منهم القادة والفقهاء والفلاسفة والمتصوفة و المؤرخين، ذكرهم الباحث الكردي **أحمد محمود خليل** في مؤلفيه "تاريخ الكرد في الحضارة الإسلامية" و"صورة الكرد في مصادر التراث الإسلامي"، وذكر خليل نماذج من أعلام الكرد في التاريخ الإسلامي منهم: **الصحابي جابان الكردي، أبو القاسم القالي، أبو مسلم الخرساني، أبو حنيفة الدينوري، صلاح الدين الأيوبي، شهاب الدين السهروردي، ابن حوقل النصيبي، ابن ابي اليهجاء، ابن خلكان، ابن الازرق الفارقي، محمد بن جهم البرمكي، أبو الفداء الحموي الأيوبي، إبراهيم واسحاق الموصلّي، زرياب، أبو القاسم الجنيد، مولانا خالد النقشبندي، ابن تيمية**...الخ.[3]

الملاحظ أن بلاد الكرد لم تكن لها حدود سياسية تحدد اقليمها ، بل مجرد اقليم يعيشوا فيه الأكراد ويتمتعون بالسيادة عليه ، الى غاية **معركة جالديران** سنة 1513م بين الدولة الصفوية والعثمانية التي تعتبر أول محاولة لتقسيم كردستان بين الدولتين جراء تصادم الجيشين في منطقة الاكراد، ولهذا سوف نوضح مراحل تقسيم كردستان وحدودها السياسية الموضوعة في المعاهدات و الاتفاقيات .

التقسيم الأول : كان تقسيم كردستان عمليا بين الدولتين الصفوية والعثمانية وفق معاهدة أماسيا عام 1555م، التي بموجبها تم تكريس تقسيم كردستان رسميا وفق وثيقة رسمية نصت على تعيين الحدود بين الدولتين .[4]

---

[1] لقاء مكي، الكرد دروب التاريخ الوعرة. شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات ، 2006، ص6.

[2] ابراهيم دشتى، المسألة الكردية– نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الاقليمية. الكويت : مجلس الأمة ، 1999، ص 6.

[3] خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017، ص 3.

[4] أيمن عبد العزيز، "القضية الكردية وتداعياتها على الأمن القومي التركي". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: المجلد37، العدد 3، 2015، ص 544.

حيث أوقع السلطان سليم الأول العثماني بالشاه اسماعيل الصفوي في معركة جالديران، ودخل الشطر الأعظم للمناطق الكردية تقريبا ثلثاها تحت نفوذ الأتراك العثمانيين، بعبارة أخرى انفصلت للأبد جميع نواحي أربيل والموصل وديار بكر عن ايران وبقي الثلث مع ايران أي ظل تحت نفوذ الحكم المركزي لايران.[1] وبعدها تم توقيع معاهدة بين الدولة العثمانية ممثلة في **السلطان سليم الأول** ومستشاره الكردي **ملا ادريس البتليسي** وبين ثلاثة وعشرين امارة كردية، ونصت على أن تحتفظ الامارات الكردية باستقلالها، وان تعترف الدولة العثمانية بها، وتقدم المساعدة لها ضد الاعتداءات الأجنبية مقابل أن يساهم الكرد في الجيش المركزي ويقدموا الزكاة وغيرها من الأموال سنويا لخزانة الخليفة.[2]

التقسيم الثاني : تم تقسيم كردستان للمرة الثانية في اتفاقية "سايكس بيكو" سنة 1916م التي تم عقدها بين فرنسا، بريطانيا ، روسيا (الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى) بين وزراء خارجية هذه الدول، عندما تم التنبؤ بخسارة ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب، فبدأ التخطيط لتقسيم تركة العثمانيين بين الدول الثلاث المنتصرة، و وفقا لاتفاقية سايكس بيكو فقد قسمت كردستان الى 5 أقسام : ولاية الموصل كانت من نصيب بريطانيا، الجزء الكردستاني في سوريا كان للفرنسيين، وقسم القوقاز تحت سيطرة روسيا، القسم في ايران كان تحت سيطرة الدولة البهلوية التي تأسست بدعم بريطاني، والجزء الأكبر كان لتركيا .

التقسيم الثالث : تمثل في انعقاد مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919م. حاول الكرد من خلال هذا المؤتمر تحقيق امالهم القومية بالاستقلال عن الدولة العثمانية معتمدين على وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي **وودرو ولسون** ، التي شملت على حق تقرير المصير.[3] وعلى اثر ذلك وقع الحلفاء والاتراك معاهدة "سيفر" سنة 1920م ، التي نصت بنودها (62- 63- 64) على حق الأكراد (الموجودين في تركيا) في حكومة ذاتية من الممكن أن تتطور الى استقلال تام ووحدة مع ولاية الموصل (أي تشكيل دولة من ثلاث أجزاء من كوردستان) في حالة ظهور رغبة في ذلك نتيجة استفتاء، وقناعة عصبة الأمم بأن الكرد جديرون بهذا الاستقلال. ونصت المادتان (63- 64) على ضرورة موافقة الحكومة التركية على نتيجة الاستفتاء وأن عليها أن تتنازل عن كل حقوقها وامتيازاتها في المنطقة، وأن الحلفاء لن يعارضوا بعد ذلك الاتحاد الطوعي بين الدولة الكردية في تركيا والمنطقة المسمى "ولاية الموصل" والتي تقطنها أغلبية كوردية. [4] اما كردستان ايران والجزء الكردي من سوريا فقد استبعد من الدولة المقترحة ولم يرد بشأنه أي اشارة في اتفاق سيفر.[5]

---

[1] حميد رضا جلائي بور، المشكلة الكردية، تر: محمد علاء الدين منصور. جامعة القاهرة :مركز الدراسات الشرقية ، 2000، ص ص 61- 62.

[2] مثنى أمين قادر، مرجع سابق ، ص ص 89- 90.

[3] وليد حسن، معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط. المركز الكردي للدراسات، 2018، ص 3.

[4] مثنى أمين قادر، مرجع سابق، ص ص 92- 93.

[5] حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط. جامعة قناة السويس : مكتبة مدبولي، 1992، ص ص59- 60.

لكن تركيا رفضت الاعتراف بهذه الاتفاقية واعتبرتها مذلة لتركيا و أنها بمثابة حكم بالإعدام على تركيا على حد تعبير كمال أتاتورك، وكما هو معروف فان المصلحة هي التي تحرك السلوك السياسي للدول، وهذا ما دفع بتركيا و دول التحالف لدخول في مفاوضات جديدة بشأن القضايا العالقة بين الطرفين، خاصة مع قيام الثورة في روسيا وتحولها الى دولة شيوعية هذا أدى ببريطانيا و فرنسا الى التخوف من تقارب تركي سوفياتي يهدد مصالحهم في المنطقة، مما دفع ببريطانيا و فرنسا القبول بالتنازل على بعض الامتيازات ، التي من بينها عدم طرح قضية الأكراد في تركيا في المفاوضات وهذا كان لصالح تركيا، حيث ادعت تركيا أن هذه القضية هي شأن داخلي تركي. فأبرمت على اثر هذه المفاوضات اتفاقية "لوازان" 1923م التي اعتبرت التفافة على اتفاقية "سيفر" ومجحفة في حق أكراد تركيا التي لم يتم ذكرهم في هذه الاتفاقية على عكس اتفاقية "سيفر"، التي بقيت مجرد حبر على ورق و استبدلت باتفاقية "لوزان "، التي اكتفت بالإشارة فقط الى وجوب احترام حقوق الأقليات والقوميات. وبقيت كردستان مقسمة على أربعة دول الى غاية الان تركيا ، سوريا، العراق، ايران.[1]

أهم المدن الكردية :

سنندج : وتسمى أيضا" سنا " ، ومعناها قلعة سنا وهي عاصمة إقليم كردستان الإيراني ،وتقع في الجزء الغربي لإيران على حدود العراق، ويقدر عدد سكانها بنحو360 ألف نسمة غالبيتهم من الكرد السنة، وتوجد قلة بينهم من الأرمن واليهود، وتقع على مسافة 512 كلم من طهران وترتفع 480 مترا فوق مستوى سطح البحر، ومن أهم المعالم الرئيسية في سنندج حصن يعود لفترة حكم العباسيين.

مهاباد : تقع شمالي غربي إيران وجنوب بحيرة أورميا في وادي ضيق على ارتفاع 1300متر عن سطح البحر ،ويقدر عدد سكانها بنحو170 ألف نسمة ،وتعتبر مهاباد مركزا لمنطقة زراعية خصبة والمركز الرئيسي للثقافة والأدب الكردي في كردستان إيران، كانت مهاباد مقرا لأول دولة كردية عرفت باسم جمهورية مهاباد أنشئت أواسط الأربعينيات من القرن الماضي ولم تدم غير أقل من عام واحد.

ديار بكر: مدينة كردية تركية رئيسية تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا على ضفاف نهر دجلة، ويبلغ عدد سكانها مع الضواحي أكثر من مليون ونصف المليون نسمة، توجد في المدينة مساجد ومدارس دينية تعود للعصور الوسطى، وأثناء الحرب العالمية الأولى طرد معظم سكان المدينة من الأشوريين والأرمن. وفي عام1925م أصبحت المدينة مركزا للعصيان الكردي الشهير ضد كمال أتاتورك، ولكونها دائما مركزا للقومية الكردية أصبحت ديار بكر معقلا لحزب العمال الكردستاني عقب بداية حرب العصابات في جنوبي شرقي تركيا عام 1984م.[2]

أربيل : هي عاصمة إقليم كردستان العراق ومقر رئيسه وحكومته، تتميز بأهمية تاريخية حيث يعود تأسيسها إلى العصر الأشوري وإليه يرجع أصل اسمها كما أنها تعد مركزا ثقافيا وحضاريا مؤثرا

[1] بتصرف عن : نفس المرجع.

[2] أمين شحاته، مرجع سابق، ص 8.

كردستان العراق، يوجد في أربيل أكثر من 110 تلال ومواقع أثرية يرجع تاريخها إلى أزمان مختلفة من العصر الحجري وحتى الفتح الإسلامي، و وصل عدد سكانها إلى حوالي مليون وثمانمائة ألف نسمة .

السليمانية : تقع شمالي شرقي العراق وهي جزء من منطقة الحكم الذاتي الكردية العراقية ،أنشأها الأمير الكردي إبراهيم باشا بابان عام 1786 م ومنذ نشأتها كعاصمة لإمارة كردية قوية، نما عدد سكانها ليصبح أكثر من مليوني شخص حاليا حسب الإحصائية الرسمية، وهي مركز ثقافي للكرد الذين يتحدثون بلهجة السوراني، كما أنها تعتبر مركزا اقتصاديا لكردستان العراق، وأحد مركزي القرار الرئيسيين في كردستان العراق إلى جانب أربيل، وتشتهر بعلاقاتها الاقتصادية القوية مع إيران.

القامشلي : تقع شمالي شرقي سوريا على الحدود مع تركيا وقريبة من العراق، ويبلغ عدد سكانها نحو 200 ألف معظمهم من الكرد، وهي جزء من محافظة الحسكة ومركز المنطقة الإدارية، ويعيش فيها اليوم الأشوريون والعرب والكرد جنبا إلى جنب، وقد شهدت المدينة حوادث احتجاجات كردية عام 2003م خلفت وراءها 30 قتيلا .[1]

ثالثا : توزع الأكراد

اختلفت التقارير الصادرة حول عدد الأكراد في الدول الموزعة فيها، فحسب الأكراد فانهم يقولون بأن عددهم حوالي 40 مليون نسمة ، بينما تقارير الدول تبين أن عددهم أقل من ذلك بكثير فهم مقسمون على:

في تركيا نحو 19% من عدد سكانها الاجمالي

في ايران نحو 10% من عدد سكانها الاجمالي

في العراق نحو 20% من عدد سكانها الاجمالي

في سوريا نحو 9% من عدد سكانها الاجمالي .[2]

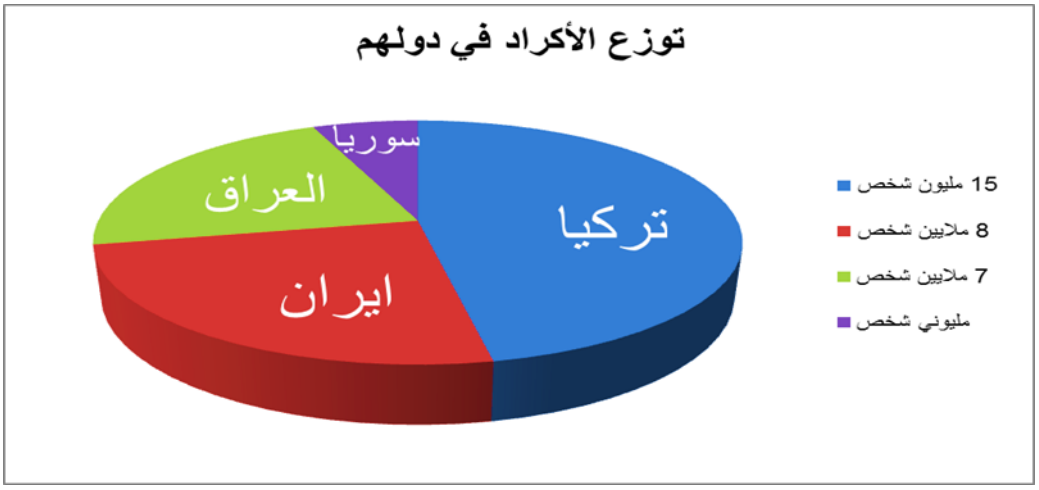

[1] نفس المرجع ، ص ص 8- 9 .

[2] "خريطة توزيع الأكراد وقواتهم المسلحة"، 2017/12/29. متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/2pTSN ، على الساعة : 12:10، بتاريخ 2019/04/04.

رابعا : اللغة الكردية

اللغة الكردية هي اللغة الرابعة الأكثر استخدامًا في الشرق الأوسط ، والكردية ذات أصل إيراني من عائلة اللغة الهندية الأوروبية، على الرغم من أنه يعتقد أن اللغة الكردية تُظهر أوجه التشابه مع اللغات الأخرى مثل الفارسية ، إلا أن اللغة الكردية ذات الدلالات الصوتية ولها سماتها الخاصة. ولكن في الواقع مثلها مثل جميع اللغات الأخرى ، فقد تأثرت باللغات المنطوقة في المنطقة ، وحتى هذا أثر على الأبجدية التي استخدموها في مراحل مختلفة من الزمن ، واستخدم الأكراد الحروف الهجائية المختلفة. وفقًا لعالم الفكر الكردي **جمال رشيد أحمد** ، في القرن الرابع قبل الميلاد تم استخدم الأكراد للحروف الهجائية اليونانية والآرامية واليزيدي والعربية في مراحل مختلفة من التاريخ.[1]

وتحتوي اللغة الكردي كغيرها من لغات العالم على مجموعة من اللهجات و أهمها :

1- اللهجات الشمالية وتنقسم الى :

- ✓ لكرمانجية : وتنتشر بين أكراد تركيا وسوريا، أما الكرمانجية الجنوبية التي تعرف في العراق (البهدينانية) فأنها تنتشر في شمال العراق وبعض مناطق شرق سوريا وفي كركوك وأجزاء من أربيل، وفي الخرسانة وشمال غرب ايران والقفقاز وجنوب كردستان، وهي أكثر اللهجات الكردية شيوعا، ويتحدث بها نصف الأكراد اليوم كما كتب بها أكثر النتاج الثقافي الكردي. ويعتقد أن موطن الكرمانجية الأساس كان منطقة "هكاري" في الأناضول في تركيا.
- ✓ الزازائية : وهي بين أكراد تركيا في درسيم و أرزنكان وأجزاء من بينغول وديار بكر، وهناك مجموعة من اللهجات الفرعية الأخرى.

2- اللهجات الجنوبية : تنتشر جنوب كردستان، أي في العراق وايران وهي مجموعات لغوية عديدة، بدءا من شهربان الى دنوير وهمدان وكرمنشاه وخانقين، وتنقسم على:

- ✓ السورانية : وتنتشر بين الأكراد في وسط العراق، السليمانية وأربيل وأجزاء من كركوك، وغرب ايران، وتستخدم الألف بائية العربية المعدلة، وتعد أكثر اللغات أو اللهجات نضوجا من حيث البناء اللغوي والقواعد والمفردات والتراث الكتابي.
- ✓ الفيلية : هي لغة شفوية بالأساس لا كتابية، وتنسب الى شجرة اللغات الكردية، ولكنها قريبة جدا من الفارسية، وفيها كثير من العربية وتنتشر بين الأكراد الفيليين في العراق وتخوم ايران.
- ✓ القصر شيرينية : تنتشر بين أكراد خانقين العراق وبعض من أجزاء ايران. [2]

---

[1] cihat yilmaz," Kurdish Question in Turkey". Master thesis(vytautas magnus universit, faculty of political science and doplomacy, departoment of political sceince, 2016), p p 28- 29

[2] عمار عباس محمود، القضية الكردية- اشكالية بناء الدولة. القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص 29.

نجد أن أحد أسباب افتقاد الأكراد الى لغة قومية أو الفشل في تعميم احدى لهجاتهم لتكون هي اللغة الفصحى أو الطاغية على اللهجات الأخرى، هو فقدانهم الكيان السياسي المستقر، الا أن الاستقرار النسبي الذي عاشه الأكراد في العراق، قد زاد من الاهتمام الكردي بالثقافة واللغة والهوية الكردية، وهذا أدى الى تراجع نسبي في اهتمامهم بثقافات الجوار.[1]

خامسا : الدين

نشرت وزارة الداخلية الفيدرالية النمساوية (FMI النمساوية) تقريراً في نوفمبر 2015م جاء فيه: "على الرغم من أن معظم الأكراد مسلمون سنة وينتمون إلى المذهب الشافعي ، فبعضهم شيعي ، وبعضهم علوي و البعض الآخر من المسيحية" .[2]

وتنتشر بين الكرد الطرق الصوفية التي تختلف عن بعضها اختلافاً بسيطاً، وأكثر الطرق شيوعاً هي الطريقة القادرية، والطريقة النقشبندية ،و الى جانب الدين الإسلامي هناك من يتبع أديان ومذاهب اخرى، كالمسيحية، واليزيدية، والعلي اللاهيين، والعلويين، وأهل الحق، والكاكائية. أما اليهود في كردستان العراق، فقد هاجروا إلى إسرائيل بداية عام 1948، وهم معروفون الآن كجالية كردية يهودية.[3]

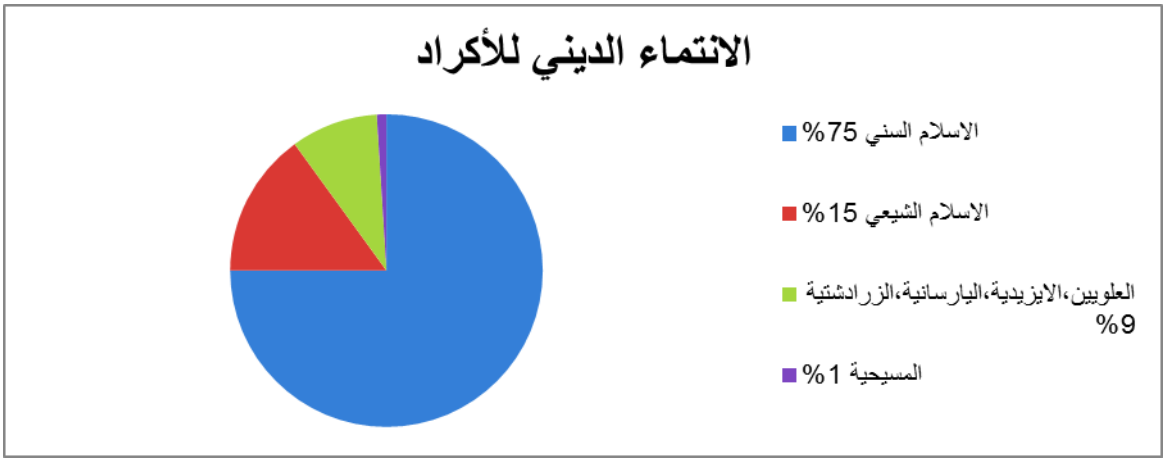

المطلب الثاني : أكراد تركيا

تعد كردستان التركية هي أكبر أجزاء كردستان من حيث عدد السكان والمساحة،[4] و يعتبر الأكراد في الجنوب الشرقي من تركيا مجموعة لا تزال تشكل البنية الأكثر تقليدية في البلاد.[5] وبما أن معاهدة لوزان لم

---

[1] نفس المرجع ، ص 31.

[2] "country policy and information note turkey: kurds".home office: folder 2,September 2018, p 13.

[3] طاهر حسو الزيباري، "بنية المجتمع الكردي". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us//Xm7ML ،على الساعة: 17:23، بتاريخ : 2019/04/05.

[4] Dowall David, the kurds: A nation denied. Minority righits publication, 1992, p 7.

[5] فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، تر: ميخائيل نجم الدين. دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث: 1993، ص 39.

تعترف سوى بوجود أقليات على أساس ديني، أي أقليات غير مسلمة (الأرمن، اليونانيون، اليهود) ولم تعترف بوجود أقليات عرقية وعلى هذا الأساس، فان الايديولوجيا الرسمية التركية، الايديولوجيا الكمالية لم تعترف مطلقا بالأكراد كمجموعة عرقية مختلفة عن العرق التركي واعتبرتهم أتراكا ،وكانت تطلق عليهم لقب " أتراك الجبال" واستمرت هذه النظرة الرسمية سائدة حتى اواخر عام 1991م، حين أقر رئيس الحكومة التركية حينها سليمان ديميريل ، بوجود "واقع كردي" خلال جولة له في جنوب شرق تركيا حيث الغالبية كردية.[1]

وفي ظل الامبراطورية كان مصطلح "الترك" تعبيرا ينم عن التحقير والهوان، وهو يقصد به فلاحين غلاظ القلوب غير متمدنين واعتبرت الايديولوجية التركية اتجاها خطيرا وتطرفا، حذفت كلمة "الترك" من المخاطبات خشية ظهور وعي قومي متطرف يغلب الوعي العثماني ومفهوم الأمة. هذا الازدراء للترك هو الذي مهد الطريق والأرضية الملائمة لظهور قومية تركية استعلائية وعدوانية، لم يلق هذا التيار أي قبول أو احترام الا بعد انتصار الكمالية التي أصبحت الايديولوجية الرسمية للدولة.[2] وكان مصطفى كمال أتاتورك الاتحادي الذي لعب دورا في الانقلاب سنة 1908م مقتنعا بأن بناء أمة تركية مرهون بتصفية الأرمن أولا وصهر الكرد ثانيا، وأشرف عن وضع أسس الدولة العصرية التي هي تعبير عن شعب موحد لا يقبل القسمة. وفي 3 مارس1924م الذي هو يوم الغاء الخلافة صدر مرسوم يلغي جميع المدارس والاتحادات والمطبوعات والمدارس الدينية والطرق الصوفية الكردية، وهنا القطيعة بين الكرد والكماليين باتت واضحة.[3]

واتخذ الساسة الأتراك بعد اعلان الجمهورية التركية سنة 1923م، اجراءات مشددة تجاه الأقليات القومية.[4] وقد شعر سكان تركيا من غير الأتراك ولاسيما الكرد أن الدولة الجديدة تحاول أن تلغي أي وجود لهم اذ كانت لفظة كردستان يمنع استعمالها على وفق القوانين التركية.[5]

اذن فالمشكلة الرئيسية التي يواجهها أكراد تركيا هي عدم اعتراف الدولة (الكمالية) بهم كمجموعة عريقة متمايزة عن العرق التركي، وبالتالي رفض منحهم ما يمكنهم من تجسيد هويتهم المستقلة ثقافيا وسياسيا، مثل حق التعلم في المدارس باللغة الكردية أو تأسيس جمعيات و منظمات تعزز الثقافة الكردية بمختلف تجلياتها، وما الى ذلك من مظاهر التعبير عن خصوصية ثقافية متميزة واستتبع ذلك منع الدولة في الدستور و القوانين من تأسيس أية منظمة أو جمعية أو حزب على أساس عرقي أو ديني ، وبالتالي دون

---

[1] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة. بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص 71 .

[2] جيرارد جالياند، شعب بدون وطن الكرد وكردستان. تر: عبد السلام النقشبندي. أربيل : دار اراس، 2012، ص 102 .

[3] نفس المرجع، ص 101 .

[4] وصال نجيب عارف، "القضية الكردية في تركيا حتى 1993". دراسات استراتيجية : العدد 80، جامعة بغداد: 2005، ص 36.

[5] توفيق المدني، "العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير". سلسة دراسات : العدد 13، دمشق :2010، ص 291.

تأسيس الأكراد أحزابا تعكس تطلعاتهم السياسية في الاستقلال أو الحكم الذاتي على سبيل المثال. وحين أسس بعض الأكراد أحزابا تعبر ضمنيا عن هوية كردية، كان نصيبها الحظر وتعريض زعمائها للسجن أو النفي، وقد تكثفت عمليات الحظر هذه في النصف الأول من التسعينات.[1]

وجراء الواقع الذي أصبحت تعيشه الأقلية الكردية في الجمهورية التركية ، انفجرت الثورة الكردية الأولى والمعروفة بثورة **الشيخ سعيد بيران** أو "**السعيد الكردي**" كما تطلق عليه النخب الكمالية. اتسمت ثورة الشيخ سعيد بطابعين: قومي وديني، فقد أقر الشيخ سعيد بيران في المحكمة أنه قام بالثورة لإحلال حكم الشريعة، لكن رفقائه ومنهم شقيقه عبد الرحمن أعلنوا أنهم كانوا يريدون اقامة دولة كردية مسلمة. وبعد فشل ثورة الشيخ سعيد بيران قامت انتفاضة دعيت بانتفاضة " **آغري**"، واستمرت ثلاث سنوات وتم اخمادها في عام 1930م .[2] فقد شهدت معظم المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا العديد من الثورات والانتفاضات ضد الحكومة، لكن كلها باءت بالفشل فقد استطاعت الحكومة التركية القضاء عليها واخمادها بالقوة العسكرية التي خلفت مجازر وقتلى من نساء وأطفال ورجال بحق الأكراد، ومن أبرزها مجازر منطقة "**درسيم**".

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تعد تستطيع تركيا التنكر لحقوق الانسان والحريات العامة، واعتبار فكرة تعدد الأحزاب ضمانة للديمقراطية والحريات العامة، لذا سمح بالتعددية الحزبية وتأسست بالنتيجة مجموعة من الأحزاب. فنخرط الأكراد في الأحزاب التي تم تأسيسها للنضال من أجل نيل حقوقهم بدلا من الكفاح المسلح، وكذلك التجمع في الأندية الثقافية و فروعها. غير أن الأوضاع السياسية الأكثر ملائمة للأكراد قد جاءت اثر الانقلاب العسكري لعام 1960م، حيث سمح بإنشاء الأحزاب اليسارية والاشتراكية وتأسيس النقابات، حتى أضحى الأكراد يمثلون نسبة كبيرة من أعضاء كل المنظمات اليسارية والأحزاب الاشتراكية العلنية والسرية.[3]

نتج عن اطلاق الحريات العامة بعد انقلاب عام 1960م اعتراف سياسي بوجود الأقلية الكردية، وأن حل هذه القضية الكردية لا يتحقق من خلال دولة كردية في تركيا وانما من خلال ممارسة الأكراد لكافة حقوقهم القومية والثقافية ضمن الوحدة التركية. كما كانت النتيجة الأخرى لإطلاق الحريات العامة انتشار مظاهر عدم الاستقرار السياسي، وبشكل لافت النظر للعنف السياسي بين اليمين واليسار، بحيث أصبحت الاغتيالات السياسية جزء من المشهد اليومي في تركيا. وبعد انفجار العنف السياسي بصورة كبيرة في عام

---

[1] محمد نور الدين، مرجع سابق ،ص 72 .

[2] رائد حاج سليمان، "أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية–التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة في المنطقة 2000–2011". أطروحة دكتوراه (جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، 2014)، ص 126.

* للمزيد من التفاصيل حول الانتفاضات الكردية في تركيا أنظر الى: جيرارد جالياند، شعب بدون وطن الكرد وكردستان، ص 102– 112 .

[3] نفس المرجع، ص 127.

1978م، وارتكاب المنظمات اليمينية المتطرفة سلسلة من الاغتيالات ومذابح بحق اليسارين وبحق الأكراد كانوا يمثلون نواه الحركة اليسارية، قام مجموعة من الطلبة الأكراد من خريجي كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة بتأسيس **حزب العمال الكردستاني** (PKK)، وكان على رأسهم **عبد الله أوجلان**(*) رئيس رابطة الطلبة الأكراد في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة، واتخذ الحزب الفكر المادي الماركسي ايديولوجية سياسية له.[1]

يمكننا القول أن السبب الأساس في ظهور حزب العمال الكردستاني في تركيا، هو نتيجة استمرار النخب الحاكمة في تجاهل الوجود الكردي والمطالب الكردية لسياسية والثقافية، واللجوء الى الخيار العسكري في التعامل معهم، فضلا عن سياسات التهجير، مما أدى هذا بدوره الى ظهور الاتجاهات اليسارية، وحزب العمال الكردستاني هو دليل واضح على ذلك.[2] أما الفلسفة التي تبناها الحزب عند تأسيسه عام 1978م فهي فلسفة "لقمة وكسوة" أي لا تكون جائعا ولا عاريا حتى تتمكن من العمل والخدمة، هذه هي الفلسفة التي اتخذها أساسا في العمل والنضال وهذه الفلسفة حالت دون حدوث الانشقاق في صفوف حزب العمال الكردستاني وكوادره...أما الفلسفة الأخرى التي تبناها الحزب منذ البداية هي "حفر

(*)**عبد الله أوجلان** : ولد عبد الله أوجلان يوم 4 أفريل 1948 في قرية "عمرلي" بمنطقة أورفه جنوب شرق تركيا بالقرب من الحدود السورية، وهو أحد سبعة أطفال لعائلة فقيرة، وقد اضطر وهو صغير إلى العمل في حقول القطن في أضنة لسنوات، ثم عمل لدى دائرة تسجيل العقارات في ديار بكر في الفترة 1960–1970، وفي العام التالي واصل عمله بالوظيفة نفسها في بكركوي بإسطنبول. التحق بكلية الحقوق في جامعة إسطنبول، لكنه تحول لدراسة العلوم السياسية في جامعة أنقرة. اعتُقل في 7 أفريل 1973م بحجة حضور اجتماع محظور، وقضى سبعة أشهر في سجن ماماك، وعندما أطلق سراحه سكن مع باكي كراير وكمال بير، وشرعوا في تأسيس حزب العمال الكردستاني. أسس أوجلان حزب العمال الكردستاني عام 1978م، وغادر تركيا عام 1980م ليعمل من المنفى وخاصة من دمشق وسهل البقاع اللبناني الذي كان يخضع للسيطرة السورية. أقام معسكرات تدريب لأعضاء حزبه في سهل البقاع، لكن سرعان ما تم إغلاقها على إثر ضغوط تركية. وقد بدأ الحزب بالقيام بعمليات عسكرية عام 1984م في تركيا والعراق وإيران سعيا لإنشاء وطن قومي للأكراد. وتعتبر دول عديدة حزب العمال الكردستاني تنظيما "إرهابيا"، من بينها أميركا والاتحاد الأوروبي وتركيا وأستراليا وإيران وسوريا. وظل أوجلان يقيم في سوريا حتى عام 1998م حين ساءت العلاقات السورية التركية، واتهمت أنقرة دمشق بدعمها لحزب العمال الكردستاني، وتدهورت العلاقات بينهما، حتى طلبت سوريا من أوجلان الرحيل. نجحت المخابرات التركية في اعتقاله يوم 15 فيفري 1999 في العاصمة الكينية نيروبي، حيث نقل بطائرة خاصة إلى تركيا، ويتهم الأكراد المخابرات الإسرائيلية بالضلوع في عملية رصده وتعقبه بواسطة الهاتف النقال. وقد احتجز بشكل انفرادي في جزيرة إمرالي في بحر مرمرة، وصدر بحقه حكم بالإعدام تحول فيما بعد إلى السجن مدى الحياة، بعد أن ألغت أنقرة عقوبة الإعدام في أوت 2002. شبكة الجزيرة الاعلامية، " عبد الله اوجلان"، متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/xpHUW ، على الساعة: 12:56، بتاريخ : 2019/04/14 .

[1] خميس دهام حميد، رؤى سنان جواد، "حزب العمال الكردستاني ودوره في تطور القضية الكردية في تركيا من عام 1991– 2013". مذكرة ماجستير (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، فرع النظم السياسية، 2013)، ص 5 .

[2] نفس المرجع ، ص 12.

البئر بالإبرة" أي الالتزام بالصبر والعمل الدؤوب للوصول الى النتائج ،وهذه الفلسفة كانت سبب في تقدم الحزب حتى هذا اليوم وبهذا الصدد يقول عبد الله أوجلان : "أن كل ما تحقق لهذا الحزب كان بهذا الأسلوب". ويتكون الحزب من عدد من الأجنحة ، الجناح السياسي و الجناح العسكري و الجناح الخاص بتنظيم العلاقات الخارجية للحزب وجناح خاص بتمويل الحزب.[1]

و في عام 1990م، دعا حزب العمال الكردستاني مؤيديه الى القيام بمظاهرات علنية، فضلا عن الدعوة الى القيام باضطرابات عامة والى اطلاق حملات الدعاية العلنية الأمر الذي كان غالبا ما يدفع القوات العسكرية التركية الى القيام بأعمال انتقامية. ثم توسعت تلك المظاهرات التي قام بها الحزب، لتمتد وتشمل السجناء السياسيين في كل من "ديار بكر، وان، غازي عينتاب"، الذين أعلنوا اضرابا عن الطعام، كما خرج طلاب الجامعات **دجلة، اسطنبول، أنقرة، أسكي شهير، أرض روم** في مظاهرات أيضا، كان هدف حزب العمال الكردستاني من هذه المظاهرات هو جلب اهتمام الرأي العام التركي الى القضية الكردية وبالفعل أصبحت القضية الكردية للمرة الأولى تحظى باهتمام الرأي العام وبشكل علني، هذه المظاهرات دفعت الرئيس التركي السابق **تورجوت أوزال** الى الاعتراف بوجود قضية كردية وبدأ يعلن عن رؤيته السياسية لحل هذه القضية.[2]

وبهذا الصدد يقول **صبري سياري** أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون الأمريكية : " **فأصبح التحدي الذي يشكله حزب العمال الكردستاني لوحدة تركيا السياسية والاقليمية، الهم الأول في سياستها الداخلية و الخارجية. وكان للأعمال العسكرية العنيفة التي اتبعها حزب العمال الكردستاني والحملات العسكرية التركية بغية القضاء عليه تكاليف باهظة جدا... وعدم استقرار اجتماعي واقتصادي في جنوب شرق تركيا. كما اضطرت الحكومة الى تسخير قسم كبير من امكانياتها الاقتصادية لمحاربة حزب العمال الكردستاني**". وكانت محاربة ذلك الحزب تكلف تركيا ما بين 6- 8 مليارات دولار أمريكي سنويا، اضافة الى أكثر من 20 ألف ضحية، وتدمير أكثر من 2000 قرية كردية خلال الفترة 1983- 1991م.[3]

غير أنه مع مطلع التسعينيات أصبح من الممكن رصد بعض المتغيرات في الساحة السياسية التركية ازاء المسالة الكردية، وكان التغير الأكثر وضوحا في خطاب الرئيس تورجوت أوزال الذي بدا أنه يبتعد رويدا رويدا عن اصرار العسكريين على سحق PKK وباتجاه حل سياسي ،يهدف لاستيعاب 12 مليون كردي في جنوب شرق البلاد، والذين أظهروا قدرتهم واستعدادهم لقبول تحدي الاستئصال الذي انتهجته الجمهورية التركية منذ نشأتها ...وبرغم ذلك الا أن تركيا قد اتبعت منهج "خطوة للأمام، خطوتين للوراء"،

---

[1] نفس المرجع ، ص ص 12-13 .

[2] نفس المرجع، ص 17 .

[3] هشام فوزي عبد العزيز، "دور التحالف التركي الاسرائيلي في التصدي للنفوذ الاسلامي وعمليات الاكراد المسلحة في تركيا". مجلة البصائر : المجلد 4، العدد 2، عمان : دار المنهاج للنشر والتوزيع ،2000، ص 21.

فعقب الغاء القانون 2932 المتعلق بمنع استعمال اللغة الكردية بفضل جهود أوزال، تقدم الرئيس في نفس اليوم بقانون مكافحة الارهاب يتصف بالبطش والشدة والقسوة، من حيث توصيف للإرهاب كأي "فعل يهدف الى تغيير الجمهورية التركية". وهذا الوصف الفضفاض يتسع بطبيعة الحال ليشمل أي فعل ديمقراطي سلمي للأكراد للتعبير عن مطالبهم سواء بالتظاهر أو النشر.[1]

وفيما كان رئيس الجمهورية التركية تورجوت أوزال يتحدث عن الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في تركيا، الا أن ذلك بقي حبرا على ورق اذ جرى تصعيد للعمليات العسكرية بين الطرفين الكردي والتركي، بعد أن اصطدمت دعوة الرئيس التركي بالمؤسسة العسكرية، كما ان حزب العمال الكردستاني قرر التحول في استراتيجيته العسكرية من استراتيجية "أطلق وأهرب" الى "الحرب المباشرة المفتوحة". كما قرر عبد الله أوجلان منح الحكومة الجديدة فرصة لتدرس موقفها، والا فانه سينقل الأعمال المسلحة الى المدن التركية اذ سيكون هناك وحسب تعبيره هدر كبير للدماء، وقد رد الرئيس التركي السابق أوزال على دعوة أوجلان : "**ربيع الأكراد سيكون داميا وليس كما يشتهي زعيم حزب العمال الكردستاني الذي وعد أن يكون العام 1992م عاما أسود**".[2]

وعلى مر السنين فقد واجهت الحكومات التركية المتعاقبة الأقلية الكردية وحزب العمال الكردستاني بمجموعة من الاجراءات تهدف الى القضاء على حزب العمال الكردستاني و اضعافه من جهة ومن جهة أخرى تحاول تسوية وضع الأقلية الكردية داخل المجتمع التركي ، من أهم هذه الاجراءات نجد :

- ✓ سياسة ادماج الكرد حيث تميزت في عهد اتاتورك بإطلاق حكومته تسمية" أتراك الجبل " على الكرد كتغييب ونفي لتميزهم القومي ،وتدريس الفولكلور التركي في المدارس ليكرس واقع التتريك، ويزيل الفوارق الثقافية والعرقية على حساب الثقافة الكردية، تهجير بعض العوائل الكردية إلى غرب تركيا ليؤدي ذلك إلى إدماجها في المجتمع التركي، ومشاركة الإعلام التركي بشكل كبير في الترويج للطابع التركي ،وفرضه على جميع مكونات المجتمع وأعراقه. ظلت سياسة إدماج الكرد في النسيج السياسي والاجتماعي التركي مستمرة منذ العهد الكمالي. وقد أصدرت حكومة الانقلاب العسكري التركي عام 1980م والتي خاضت حربا مريرة مع المقاتلين الكرد، عددا من القرارات التي تنحو نحو مزيد من إدماجهم، ومن هذه القرارات:
  - منع استخدام اللغة الكردية في مؤسسات الدولة.
  - تغيير أسماء القرى والبلدات الكردية.
  - الإجبار على التسمية بأسماء تركية.
  - حل الأحزاب ذات التوجه الكردي.
  - السجن مدة لا تقل عن 5 سنوات لمن ينتهك هذه القوانين.[3]

[1] رمضان عرابي، هل الأكراد قادمون؟. القاهرة : مطبعة الطوبجي ، 1999، ص 154- 155.

[2] خميس دهام حميد، مرجع سابق، ص ص 17- 18 .

[3] لقاء مكي ، مرجع سابق ، ص 64.

- ✓ تشكيل ما سمي "بحراس القرى" لحماية القرى التي تتعرض لهجمات عناصر حزب العمال الكردستاني، وأفراد حراس القرى جميعهم من العشائر الكردية الموالية للدولة، المستفيدة من تشكيل مثل هذا التنظيم الذي يقدر عدد أفراده بخمسين ألفا ينالون رواتب شهرية بمعدل 300 دولار للفرد الواحد، وقد تم تأسيس هذا التنظيم عام 1980م.
- ✓ فرض حال طوارئ على المناطق الكردية الأكثر تعرضا للنشاطات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، وذلك بدءا من عام 1987م ،وهي تجدد تلقائيا كل 6 أشهر وبموجب قانون خالة الطوارئ، تقدم الحكومة اغراءات مادية مضاعفة للموظفين الأتراك، عسكريين ومدنيين، العاملين في مناطق حالة الطوارئ، وذلك لتشجيعهم على البقاء والتصدي لمحاولات حزب العمال تفريغ المنطقة من العرق التركي.
- ✓ اللجوء الى أسلوب العسكري لقمع PKK ،وذلك من خلال ارسال عشرات الألوف من الجنود والطائرات والدبابات والصواريخ لمهاجمة معاقل المقاتلين الأكراد في الجبال الوعرة. وقد أسفرت هذه المواجهات المستمرة عن سقوط آلاف القتلى في صفوف الطرفين.
- ✓ تطوير المواجهة العسكرية من الداخل التركي الى المناطق الحدودية المحاذية لمناطق جنوب شرق تركيا، في سوريا وايران ولاسيما العراق، حيث تقوم القوات التركية بحملات منتظمة منتظمة خارج الحدود على قواعد PKK.
- ✓ اعتماد سياسة تفريغ القرى الكردية من سكانها، وصولا الى تدميرها اذا تطلب الأمر، وذلك لمنع استخدامها مأوى يتخفى فيها المقاتلون الأكراد، ويتهمون الأكراد القاطنين فيها بمساعدة حزب العمال، وعراب فكرة تفريغ القرى وتهجير سكانها الى المناطق السكنية الكبرى في المدن الرئيسية، هو رئيس الحكومة والجمهورية الراحل تورجوت أوزال مع أن هذا النهج لم يكن غائبا تماما فيما مضى.[1]
- ✓ الحرمان والفقر الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تتسم به المناطق التركية ذات الأكثرية الكردية، فالحكومة التركية كانت أشد اهمالا لتقديم حوافز لتطوير منطقة جنوب شرق الأناضول ، بحيث باتت هذه المنطقة معروفة بأنها من المناطق المحرومة اقتصاديا واجتماعيا. وبدأ الفاصل الاقتصادي بين الأقاليم الأقل تطورا وبقية المناطق التركية يتفاقم بصورة عامة مع الفاصل العرقي بين الأكثر التركية و الأقلية الناطقة باللغة الكردية في شرق الأناضول والجنوب الشرقي منها، ومثل هذه المصادفة الاقتصادية والاجتماعية البشرية لم تخف على ما يبدو على الكثير من الأكراد في موقفهم من الدولة التركية حيال هذه المناطق المختلفة وسكانها، وهو ما أسهم بدوره في زيادة النزعة الانفصالية لديهم التي تمثلت في اتساع نطاق المواجهات بين الجيش التركي و PKK.[2]

[1] نفس المرجع، ص ص 73- 74.

[2] أزهار عبد الله حسن الحيالي، " المتغير الأمريكي في الخلاف التركي- الكردي بعد عام 2003(تركيا وحزب العمال الكردستاني)". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية : العدد 3، 2010، ص ص 587- 588.

- ✓ تشريع مكافحة الإرهاب في 12 أفريل 1991م الذي أنشأ في محاولة لكبح العنف السياسي في الجنوب الشرقي، تم إعطاء الإرهاب تعريفًا واسعًا لأي نوع من الأفعال التي يقوم بها شخص أو أكثر ينتمون إلى منظمة بهدف تغيير خصائص الجمهورية على النحو المحدد في الدستور، وإلحاق الضرر بوحدة الدولة غير القابلة للتجزئة مع أراضيها وأمتها ،مما يهدد وجود الدولة والجمهورية التركية ، أو إضعاف أو تدمير سلطة الدولة أو الاستيلاء عليها عن طريق الضغط والقوة والعنف أو الإرهاب أو التخويف أو القمع أو التهديد.[1]

اذن ما يمكن ملاحظته أن الأقلية الكردية قد عاشت سنوات من الحرمان و التهميش و الاضطهاد وبعد سقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية، نتاج السياسيات العلمانية التي اتبعتها الحكومات التركية المتتالية التي تهدف في نفس الوقت الى تتريك الجميع داخل تركيا واحياء قومية واحدة وهي القومية التركية، وهذا يعني اقصاء باقي الهويات والقوميات التي تشكل فسيفساء النسيج المجتمعي التركي، هذا التجاهل للقوميات وقمعها أدى الى وجود صراع بين الحكومة التركية والأقلية الكردية التي يمثلها حزب العمال الكردستاني الآن في هذا الصراع.

المطلب الثالث : تطور الوعي القومي الكردي في تركيا

هناك عوامل أدت الى بلورت وبروز الوعي القومي الكردي فيمكن ايجازها في الآتي :

1. انتشار الفكرة القومية في العالم، ووصول أثر ذلك الفكر الى أوساط المثقفين والسياسيين الأكراد الذين كان منهم مفكرون وعلماء وساسة يعيشون في عاصمة الدولة العثمانية ،التي كانت مشحونة بتلك الأفكار والنظريات القومية التي تدعوا الى الاستقلال كشعب وقومية بكيان خاص به.
2. المظالم التي كان الكرد يتعرضون لها على يد الحكومات المختلفة التي كانت تحكم كردستان سواء الدولة العثمانية أو الدولة الصفوية.
3. تأكد الساسة الكرد ومثقفيهم من حتمية تفكيك الدولة العثمانية ، واعطاء الكيانات القومية في المنطقة أوضاعا سياسية جديدة، الأمر الذي أدى بهم الى تكوين جمعيات والأحزاب والسعي لمخاطبة الرأي العام العالمي والمحافل بغية عدم تهميشهم.
4. القناعة المطلقة للأكراد بكونهم قومية تمتاز بكل الخصائص التي تؤهلها لقيام دولة خاصة بها من لغة وتاريخ وأرض وثقافة وتطلعات ومؤهلات وموارد...، وقناعتهم التامة بأن حقوقهم في العدالة والمساواة مع الشعوب الأخرى ستضيع اذا لم يثوروا لانتزاعها.
5. التشجيع الذي كانت تتلقاه حركات القوميات المختلفة المنضوية داخل الدولة العثمانية، من الدوائر الغربية والاستعمارية.[2]

---

[1] "Political Violence and Law Reform in Turkey: Securing the Human Rights of the Kurds?". the journal of conflict studies : vol 26, no 2, Ireland: 2006, Get from the link : http://cutt.us/KGzLJ .

[2] مثنى أمين قادر، مرجع سابق، ص ص 93- 94.

هذه العوامل وغيرها أدت الى بدأ نضال الأكراد ضد تركيا من أواخر القرن 18 م، حيث قام عبد الرحمن باشان بابان بانتفاضة تستهدف الانفصال استمرا من 1788- 1812م، وقد رصدت في الفترة من 1812- 1935م ما يربو على 15 ثورة وانتفاضة مسلحة قام بها الأكراد ضد السلطات التركية، كان أهمها انتفاضة أمير محمد في رواندوز 1812- 1836م. ثورة الشيخ بدرخان 1830- 1847م. ثورة الشيخ عبيد الله النهري 1878- 1881م. ثورة الشيخ سعيد البيراني 1923- 1925م. وثورة درسيم بقيادة سيد رضا 1936- 1983م.[1]

وقد لعبت الجرائد والمجلات والمنشورات دورا في اليقظة القومية الكردية، ويرجع تاريخ أول صحيفة كردية الى عام 1898م وصدرت في القاهرة من الأسرة **البدرخانية** التي نزحت الى هناك، وكذلك كان للأحزاب المنظمة والجمعيات الثقافية دور أكبر، ويرجع تأسيس أو جمعية ذات طابع قوميو سياسي الى ما قبل 1900م باسم "جمعية العزم القومي الكردستاني" بمعنى جمعية الصمود الكردستاني وتأسست في كردستان تركيا، ثم تلاها جمعية طلابية سياسية باسم " هيفى" أي الأمل عام 1912م.[2] وكانت المراكز الثقافية الثورية في الشرق مدعوة الى المساهمة في تطوير اللغة الكردية والفولكلور الكردي، وتاريخ الكرد وأدبهم ونشرها.[3]

أما من حيث مطالب الثورات فقد كانت تختلف عن بعضها البعض الى حدا ما، ولكن الدوافع كانت واضحة في الحفاظ على حقوق الكرد واستقلالهم والمطالب السياسية للثورة أو الانتفاضة المعينة كانت تختلف طبقا للأمور التالية :

- ✓ طبيعة الثورة و الأفكار التي تحكمها أو ايديولوجيتها.
- ✓ مدى نضوج الوعي القومي لدى المساهمين فيها.
- ✓ الرؤية الاستراتيجية للقائمين عليها.
- ✓ مدى سعة طموح القادة.
- ✓ مدى ما تسمح به الظروف الدولية، ومقدار الدعم الذي يتوفر لها من الدول والحكومات.

ومطالب الحركات والانتفاضات الكردية تراوحت بين رفع مطالب محددة وجزئية لمنطقة بعينها، والضغط على الحكومة المركزية لتغيير قوانين وسياسات وممارسات محددة...الى حد المطالبة بكردستان موحدة حرة ومستقلة من أقصاها الى أقصاها، وبين هذا وذاك مطالب متدرجة.[4]

---

[1] بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان- نيفاشا نموذجا-. (د.ب.ن) : مركز الراصد لدراسات ، 2006، ص 68 .

[2] مثنى أمين قادر، مرجع سابق، ص 96.

[3] جليلي جليل و آخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ط2. تر: عبد حاجي. (د.ب.ن) : مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، 2012، ص 312.

[4] مثنى أمين قادر ،مرجع سابق، ص 97.

شهدت العقود الأربعة الممتدة من 1940- 1980م هدوءا في الأوضاع التركية فيما يتعلق بالمسألة الكردية، وتمكنت الحكومة التركية خلال هذه الفترة من السيطرة على الأوضاع تماما، الا أنه بحلول الثمانينات ظهر الى الوجود حزب العمال الكردستاني الذي يعتبر أقوى التنظيمات الكردية. بدأ وضع اللبنات الأولى لهذا الحزب خلال عقد السبعينات على يد الزعيم الكردي عبد الله أوجلان، وقد غر اوجلان في بداية الثمانينات الى لبنان وبدأ في اعداد المليشيات العسكرية وارسالها بمساعدة سوريا الى كردستان التركية، وقد استخدم الحزب أساليب العنف والارهاب لتحقيق أهدافه المتمثلة في الانفصال عن تركيا واقامة دولة مستقلة. [1]

وسرعان ما تعاظمت قاعدة الحزب في كردستان تركيا وبلغ أوج عنوفته في عام 1983م، حيث اتسع نطاق كفاحه المضني من أجل انفصال كردستان عن تركيا واقامة دولة كردية مستقلة، ويعمل حزب العمال الكردستاني في سبيل بلوغ هدفه بحرب العصابات التي تعتمد على أسلوب الكر والفر. وقد قام الحزب خلال عام 1991م بحوالي 801 عملية مسلحة في مواجهة قوات الجيش التركي ومنشآته، أما عام 1992 فقد شهد 3583 عملية عنف قامت بها مليشيات حزب العمال الكردستاني في مواجهة الأتراك، وفي عام 1993م قامت هذه المليشيات بحوالي 2161 عملية ، في حين بلغ عدد عملياتها في عام 1993م حوالي 1881 عملية. وبطبيعة الحال فقد كلفت هذه العمليات الحكومة التركية آلاف الملايين من الليرات. وفضلا عما تقدم يقوم الجزب من حين الى آخر بمهاجمة المباني والمنشآت التركية الموجودة بالخارج.[2]

الا أن القاء القبض على عبد الله اوجلان رئيس حزب العمال الكردستاني في عام 1999م، من قبل المخابرات التركية بمساعدة المخابرات الأمريكية والاسرائيلية في كينيا، قد أضعف قدرات الحزب في ساحة المواجهة ضد الحكومة التركية، رغم ذلك فالعمليات العسكرية للحزب لم تتوقف رغم اعتقال زعيمها مدى الحياة.

المطلب الرابع : أوضاع الأكراد داخل تركيا ومطالبهم

بغية اقامة دولة تركية ذات قومية تركية تم اتباع مجموع من القوانين والاجراءات من أجل ذلك، مما انعكس على أوضاع الأقلية الكردية في تركيا سواء على المستوى السياسي او الثقافي أو الاقتصادي والاجتماعي، التي كان الهدف منها استيعاب الأكراد ودمجهم ثقافيا واجتماعيا داخل المجتمع التركي .

فتميز الوضع الثقافي للأكراد، بقمع المطالب الثقافية الكردية بقوة خشية أن تتعارض مع الصفات المتجانسة للأمة، و تم حظر جميع الآثار العامة لهوية ثقافية كردية منفصلة ، مثل المدارس والجمعيات والمنشورات ومؤسسات التعليم الديني في تركيا. فأصبح أي تعبير علني عن الثقافة الكردية يعاقب عليه

[1] بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، مرجع سابق ، ص 68 .

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص ص 395- 396.

بموجب قوانين الفتنة التي يمكن أن تحمل عقوبة الإعدام ، لأنها تشكل تهديدًا للاندماج الوطني ، ومن المفارقات أن الاتصالات باللغة الكردية كانت محظورة في وقت كان فيه ثلاثة أو أربعة في المائة فقط من الأكراد كانوا قادرين على التحدث التركية، كان على الأكراد أن يقبلوا الأطروحة التاريخية التي تقول أن الأتراك والأكراد انحدروا من نفس العرق. وأن الأكراد قد نسيوا لغتهم الأم بسبب العزلة في جبال الأناضول في محاولة لتبرير تمييز الدولة للغة الكردية، تم حظر الدروس والتعليم باللغة الكردية وتم تحويل أكثر من 90 % من أسماء القرى الكردية إلى التركية ، وتم حظر اللباس والفولكلور الكردي.[1]

أما الوضع السياسي، فقد كان النموذج الكمالي لجمهورية علمانية ودولة موحدة يعني الحرمان المستمر من الحقوق الكردية، كان ينظر إلى الوعي القومي الكردي على أنه تهديد قاتل للسلامة الإقليمية ووحدة الدولة. لقد التزمت الحكومة التركية بالقضاء على أي شيء يوحي بوجود هوية كردية منفصلة في البلاد، فقد سعت الدولة التركية لقمع المطالب السياسية الكردية: "**الشعب التركي فقط له الحق في المطالبة بامتيازات عرقية و... هذه الأرض مخصصة للأتراك**". أما الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فمن أجل تخفيف الضغط ومنع التمرد ، قررت أنقرة حرمان منطقة كردستان من سكانها الأكراد ونقلهم بشكل خاص إلى مستوطنة : " **سيتم تسكين غير الأتراك والبدو الذين يحملون الجنسية التركية في مجموعات صغيرة، في المناطق التي تتجلى فيها الثقافة التركية بقوة، و كلما هددوا أمن تركيا ، سيتم طردهم من تركيا** ." نتيجة لذلك ، أخلت الحكومة الأجزاء التي لا يمكن الوصول إليها من كردستان تركيا لأسباب مادية ، ثقافية ، سياسية ، استراتيجية، و تم تجاهل التاريخ الكردي واللغة والثقافة الكردية ، وتم تدمير الهوية الكردية من خلال الترحيل والتشتت.[2]

وقد تعرض الأكراد للتمييز العرقي في تركيا، حيث شمل هذا التمييز منع التعبير العلني عن الهوية الكردية واستخدام اللغة الكردية، الاحتجاز والمقاضات، عدم التمثيل السياسي، و التمييز في التوظيف في القطاع العام. وشملت جهود الدولة لفرض هذه المحظورات وقمع المعارضة في بعض الأحيان بالاستخدام الواسع النطاق لعمليات القتل خارج نطاق القانون والتعذيب والاختفاء القسري.[3]

وتمثلت مطالب الأكراد في المطالب ذات الطابع الثقافي والسياسي و الاجتماعي والاقتصادي وهي :

1/ المطالب الثقافية :

في معظم النواحي الأساسية تم استبعاد المطالب الثقافية الكردية لاعتبارها أفكار تعكس الاستقلال الثقافي العريض لا يمكن تصورها لأنها غير دستورية وضد الرؤية الكمالية، ولا تزال السلطات تخشى من

[1] Simon Haddad," the kurds in turkey: context and current status". Magazine puplic administration and diplomacy Notre Dome University : lebanon,2011, p p 90- 91.
[2] Ibib. p 92.
[3]"country policy and information note turkey: kurds", op.cit, p 14.

أن منح الحقوق الثقافية للأقلية الكردية قد يؤدي في المستقبل إلى المطالب السياسية بالاستقلال والانفصال، وقد دعا الرئيس ديميريل إلى تطهير الأكراد الذين يشغلون مناصب في الدولة والذين لديهم شعور انفصالي لأنهم يتحدون الحكومة من الداخل.[1]

فالشعار الرئيسي للحركة الكردية في تركيا هو "تعليم اللغة الأم" وهو شعار شعبي، ومع ذلك لم يقل حزب العمال الكردستاني ولا حزب الشعب الديمقراطي ما إذا كانوا يريدون نظامًا موازياً أو نظامًا متعدد اللغات. ويحظر الدستور التركي اللغة الكردية في التعليم أو العمل الرسمي ، ولا تزال هناك مقاومة كبيرة للتغيير من القوميين الأتراك لكن الحركة الكردية لا تسعى إلى إزالة اللغة التركية كلغة رسمية، إنما يريدون تحرير استخدام اللغة الكردية في جميع جوانب الحياة العامة في المناطق الناطقة باللغة الكردية ، وينبغي للحكومة أن تخطط لطرق للعثور على مكانها في المدارس والبلديات والمحاكم والحياة التجارية.[2]

وفي هذا الصدد، دعا المثقفون والسياسيون الأتراك إلى الاعتراف الرسمي بالأقلية الكردية كحق أساسي من حقوق الإنسان، بالنسبة لهم فإن الاعتراف بالاستقلال الثقافي الكردي لا يتعارض مع وحدة الدولة التركية، ويعتقدون أن الأكراد سيكونون راضين عن الاعتراف الثقافي دون دولة كردية منفصلة، أما الرفض بالاعتراف بهوية كردية منفصلة سيحول الأكراد المسيسين هذا الرفض الى سلاح لتطرف في عملية الانفصال والانقسام.[3]

3/ المطالب السياسية :

- ✓ المطالبة بنهاية التمييز في الدستور والقوانين وتدعم الحركة الكردية صياغة دستور جديد، وإزالة أي مادة دستورية يمكن اعتبارها تمييزية على أساس العرق، فأكراد تركيا لن يقبلوا بأقل من المساواة مع باقي الأتراك. ويريد أكراد تركيا أيضًا تغييرات في القوانين التي تؤثر في الغالب على الأكراد، ويشمل ذلك قانون مكافحة الإرهاب والعديد من مواد قانون العقوبات والقانون الأساسي للخدمة الوطنية ، فضلا عن الحظر المفروض على الأكراد في معظم المحاكم ومجالات الحياة الرسمية.
- ✓ المطالبة بالحكم الذاتي، كان هدف حزب العمال الكردستاني هو دولة مستقلة لجميع الأكراد المنقسمين بين تركيا وايران والعراق وسوريا.[4] فالحركة الكردية الداعية الى نوع من اللامركزية الادارية ثم المطالبة بالحكم الذاتي ابتداء من أوائل القرن 19م، ولم تتطور المطالبة بالاستقلال الا بعد ثمانينات هذا القرن نتيجة حملة الابادة التي بدأتها القوات التركية ضدهم.[5]

---

[1] Simon Haddad, op.cit, p 96.

[2] " Turkey: the PKK and a Kurdish settlement". Crisis group Europe Report : N 219, 11/11/2012 , p 28.

[3] Simon haddad, op.cit, p 98 .

[4] " Turkey: the PKK and a Kurdish settlement", op.cit ,p p 28- 29 .

[5] ابراهيم البرقوي، أكراد تركيا، ط2. أربيل كردستان العراق : دار ئاراس للطباعة والنشر، 2008، ص 265.

ومع ذلك فقد أسقط هذا المطلب في الاستقلال في عام 1993م،عندما كان لدى أوجلان آمال كبيرة في التوصل إلى تسوية مع الرئيس الراحل تورجوت أوزال. ومنذ جويلية 2011م ، يسعى حزب العمال الكردستاني رسميًا إلى "الحكم الذاتي الديمقراطي". حيث قال أوجلان :" **ليس لدينا هدف لدولة كردية موحدة ومستقلة بدأنا مع هذا، لكننا غيرنا... الآن نريد اللامركزية والحقوق الديمقراطية للأكراد حيث يعيشون ، حتى لو كان الأكراد العراقيون يريدون دولة قومية**". ويتحدث أوجلان عن مصطلح "الحكم الذاتي الديمقراطي" كشيء بين الأمة والدولة ويبدو صادقا في تمنياته للأتراك والأكراد بالعيش في حالة تداخل، لكن بينما يصر على أن مقترحاته تقبل "المؤسسات والحدود الحالية جمهورية تركيا كشرعية "، يبدو أنه يريد التخلص من هذه الحدود باتحاد من نوع الاتحاد الأوروبي أو كونفدرالية مرنة لتركيا وسوريا والعراق. نهج الإقليمية أو الفيدرالية غير واقعية في تركيا نظرًا لعدم وجود حدود جغرافية أو عرقية أو حتى سياسية داخلية واضحة حتى في المحافظات الكردية الكبيرة، حيث هناك تداخل واسع بين المناطق الناطقة باللغة التركية والناطقة باللغة الكردية وحتى العربية، وبينما هناك الكثير من الأكراد يعيشون في المدن التركية الغربية نتاج عمليات التهجير في الماضي.

- ✓ المطالبة بالتمثيل السياسي، لطالما سعت الحركة الكردية إلى تخفيض أو إلغاء العتبة الانتخابية البالغة 10%المطلوبة لحزب ما لدخول البرلمان، فينبغي لأي حكومة تسعى بإخلاص إلى تحريك النشاط الكردي بعيداً عن الكفاح المسلح والسياسة القانونية أن تخفض العتبة إلى 5% على الأكثر، لأن الحركة الكردية القانونية هي الضحية الرئيسية لهذا التقييد. ومن المظالم الأخرى أن دعم الدولة للأحزاب الوطنية يذهب فقط إلى الأحزاب التي تحصل على أكثر من 7% من الأصوات الوطنية، كما ينبغي تخفيض هذه النسبة إلى 5 %.[1]

3/ المطالب الاجتماعية والاقتصادية الكردية :

تمثلت المطالب الاقتصادية والاجتماعية للأكراد في مطالبة الحكومة للالتفاف الى الوضع الاقتصادي المتدهور في جنوب شرق تركيا، حيث تقطن الغالبية الكردية والذين يعانون من مظاهر الفقر حيث يعتبر أن عدد اجمالي السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في تركيا هم الذين يقطنون في جنوب شرقها ،و تراجع الاقتصاد ،من بطالة و قلة الاستثمارات الصناعية والاستثمارات التجارية و انعدام البنية التحتية والطرق و انخفاض في الدخل الفردي مقارنة بالمدن التركية الأخرى التي اصبحت الهوى بينها وبين مناطق الأكراد كبيرة وغلب عليها الثراء، فقد عانت المناطق الكردية من التهميش الحكومي في مجال التنمية رغم أنها تمتلك خيرات و موارد طبيعية كالمعادن و الطاقة والزراعة ،الا أن الحكومة التركية تقوم باستغلال هذه الموارد للإنشاء والتنمية في المدن التركية الكبرى وتزويد هذه المدن بالكهرباء المنتجة في المناطق الكردية. فالأكراد يريدون العيش وفق المساواة مع نظائرهم الأتراك وأن يحضوا بتنمية اقتصادية في مدنهم، والتطبيق العدالة الاجتماعية .

[1] نفس المرجع، ص ص 29- 30 .

ان مطالب الأقلية الكردية كانت متعددة لكن أبرزها كانت المطالب الثقافية و السياسية التي تسعى للحفاظ على الهوية الكردية بكل مظاهرها وتعبيراتها سواء في اللغة أو اللباس ...،لكن المطالب الكردية ليست ثابته فهي تتغير بتغير البيئة الداخلية والخارجية الموجودة فيها، فمثلا بينما كانت الحركات الكردية تطالب بالانفصال في الثمانينيات و التسعينات ، أصبحت الآن تطالب بنوع من الحكم الذاتي و الفيدرالية و ذلك راجع لتغير الأحداث و تطورها على الساحة السياسية التركية و الاقليمية .

على الرغم من المقاربة العسكرية الأمنية هي الأسلوب الوحيد الذي كان متبع في التعامل مع المطالب الكردية، إلا أنه كانت هناك محاولات دبلوماسية من قبل الدولة التركية لمعالجتها في عقد التسعينيات من القرن المنقضي، ولعل من أبرزها:

1-محاولة الرئيس الأسبق **تورجت أوزال:** استمرت سياسة تجاهل الحقوق الكردية في تركيا حتى وصوله لرئاسة الجمهورية التركية، حيث ألغى الحظر الكامل المفروض على استخدام اللغة الكردية في المدارس الحكومية ودوائر الدولة، وجرى تحويله إلى حظر جزئي، وقد حاول أوزال إطلاق مفاوضات غير مباشرة مع حزب العمال الكردستاني. داعيا إلى مناقشة كل المسائل الحساسة في تركية علانية، ومنها مسألة فيدرالية بين الأتراك والأكراد، وبالمثل أعلن عبدالله أوجلان وقف إطلاق النار، والتخلي عن مطالبة بكردستان مستقلة، مطالبًا بدلا من ذلك بالحرية الثقافية والحرية السياسية، غير أن هذه المبادرات الواعدة تلاشت بوفاة تورجت أوزال في 17 افريل 1993م.

2-محاولة رئيس الوزراء الأسبق **نجم الدين أربكان**(28 جوان1996م- 30 جوان1997م): حيث حاول من جديد، فتح قنوات تفاوض مع حزب العمال الكردستاني، ولكن سلطة نجم الدين أربكان على المؤسسة العسكرية والأمنية لم تكن بالقوة التي تسمح له بإحراز تقدم سريع في المسار السلمي؛ كما أن حكومته لم تستمر لأكثر من عام.

إلا أن الجهود الدبلوماسية والأمنية العسكرية التي تم تبنيها من قبل هذه الحكومات ، لم تعطي أي نتائج ايجابية لحل المسألة الكردية و وقف الصراع العسكري مع حزب العمال الكردستاني ، بل المزيد من عدم الاستقرار السياسي في تركيا، لتدخل المسألة الكردية مرحلة جديدة من الصراع مع الحكومة التركية وهذه المرة بقيادة حزب العدالة والتنمية في 2002م.[1]

[1] معمر فيصل خولي، " المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف". مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متحصل عليه من الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/106 ، على الساعة:12:18، بتاريخ: 2019/05/25.

المبحث الثالث : مظاهر تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002- 2018

في بداية الأمر كانت الأقلية الكردية ترتكز على حزب العمال الكردستاني في التعبير عن مطالبها وكان هذا التعبير عن طريق العمل العسكري ، حيث لم تكن هناك انذاك تنظيمات أخرى للأقلية الكردية ، لكن لاحقا مع الاصلاحات التي قدمتها الحكومات التركية في مجال الحقوق والحريات الأساسية للأكراد ،أصبح هناك مجال ولو طفيف لإقامة تنظيمات كردية ،وهنا ظهرت الأحزاب السياسية الكردية التي دخلت الى الساحة السياسية في تركيا لتصبح نقلة نوعية في طريقة التعبير عن مطالبها وهي في المجال السياسي على غرار العمل العسكري، حيث من أبرز هذه الأحزاب الكردية نجد الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني وهو حزب الشعب الديمقراطي. اذ أصبح تأثير الأكراد على الاستقرار السياسي في تركيا ينبع من عملين هما : العمل العسكري ، والنضال السياسي، حيث عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على التصدي لهذين النهجين في نفس الوقت .ولهذا فقد تعددت مستويات تأثير هذه الأقلية على الاستقرار السياسي في تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، ولهذا سوف نستعرض مظاهر هذا التأثير على المستوى السياسي ،الأمني ،الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

المطلب الأول : مظاهر التأثير على المستوى السياسي

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002م ،بات الأكراد أكثر حرية في ممارسة النضال السياسي السلمي.[1] ففي عام 2005م في ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية صرح من هناك أردوغان قائلا: "**بكل صراحة إن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة ليس بالقمع ولكن بالمزيد من الديمقراطية**"، وقال أيضا : "**المسألة الكردية هي مشكلتي...و إن تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى**". وبالتالي أكد على أنه عازم على إعادة حل القضية بالمزيد من حقوق المواطنة، والمزيد من الرفاهية، فقد كان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكردية، ومع ذلك قوبلت تصريحاته بالشك والريبة من المعارضة التركية والأكراد، فالأولى اتهمته بالرضوخ لمطالب الإرهابيين، أما الثانية فرأت في تصريحاته مجرد كلام وخطب دون أي فعل على الأرض، ولهذه الأسباب، فشلت الحكومة في اتخاذ أية خطوات لتعزيز خطاب رئيس الوزراء التركي في ديار بكر.[2]

ومع حصول الأكراد على أول اعتراف رسمي بوجودهم منذ العام 1920م، زادوا من نضالهم السلمي، فمارسوا التظاهر والإضرابات عن الطعام وتوقيع العرائض بشكل منتظم في شرق البلاد وفي المدن الكبرى. وتلخصت مطالبهم بالإعتراف الكامل بحقوقهم كقومية لها مميزاتها الثقافية واللغوية والتاريخية الخاصة، مع

[1] جو حمورة، "قرن من القمع وعقد من الأخوة: "أتراك الجبال" عادوا أكراداً". المفكرة القانونية : 2جوان 2015م، متحصل عليه من الرابط: http://legal-agenda.com ، على الساعة: 18:43، بتاريخ: 2019/06/04.

[2] خولي فيصل معمر، " المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف"، مرجع سابق.

ما ينتج عن ذلك من حقوق تتعلق بالتحدث بلغتهم في الدولة وتعلّمها في المدارس، و إعطاء المناطق ذات الأكثرية الكردية استقلالية إدارية وسياسية أكبر في إدارة شؤونها بعيداً عن السلطة المركزية، والإفراج عن أوجلان. [1]

وقد أعلن أردوغان عندما كان يحتل منصب رئيس الوزراء التركي عن إصلاحات سياسية كبيرة ، بما في ذلك حقوق الأكراد الجديدة، وقد اقترح تخفيض الحد الائتماني 10% ، والذي يمنع حالياً الأحزاب الكردية والأصغر الأخرى من دخول البرلمان.[2] وقبل أية مفاوضات سياسية، عمل حزب العدالة والتنمية على خطوات بسيطة ومتدرجة في مجال الحقوق الثقافية والاجتماعية للأكراد، ثم استمر بها وبنى عليها بعد بدء المحادثات، كان أهمها :

- ✓ السماح بتنظيم دورات لتعليم اللغات غير التركية (الكردية تحديدا) عام 2003م.
- ✓ افتتاح أقسام لتعليم تلك اللغات في الجامعات التركية.
- ✓ إقرار حق التأليف والنشر باللغة الكردية.
- ✓ افتتاح قناة تليفزيونية رسمية ناطقة باللغة الكردية عام 2009م.
- ✓ السماح بتعليم الكردية كمادة غير إلزامية في المدارس عام 2012م.
- ✓ السماح للمتهمين الأكراد باستخدام لغتهم الأم في الدفاع عن أنفسهم أمام القضاء، في جانفي 2013م.
- ✓ حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي أعلنها أردوغان في سبتمبر عام 2013م والتي تضمنت السماح بفتح مدارس ومعاهد خاصة تدرس بلغات غير التركية (الكردية خاصة)، والدعاية السياسية بلغات ولهجات أخرى، وتغيير أسماء بعض القرى والبلدات لتعود لأسمائها القديمة، وزيادة عقوبات جرائم العنصرية والتمييز على أساس اللغة والعرق والقومية، وصولا إلى تغيير "القَسم الطلابي" الذي كان يُتلى صباحا في كل المدارس التركية لأنه يشير إلى الطالب "التركي" حصرا.
- ✓ اتباع سياسة تنمية جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية، من خلال عشرات المشاريع الاقتصادية والتنموية، من طرق ومستشفيات ومطارات وجامعات ومرافق سياحية.
- ✓ إقرار قانون "إنهاء الإرهاب وتمتين الوحدة المجتمعية"، الذي يفوض الحكومة باتخاذ الإجراءات الضرورية للعملية السياسية، ويُزيل المسؤولية الجنائية عن المشاركين فيها، ويسمح بعودة من يُلقي السلاح لبيته ويضمن مشاركته في الحياة المجتمعية.[3]

---

[1] جو حمورة ،مرجع سابق.

[2] Guney Yildiz, " Turkey's Erdogan announces Kurdish reforms". get from the link: http://cutt.us/hu0h2 , at: 21:12, in day: 10/02/2019.

[3] سعيد الحاج، " عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/mk7MA ، على الساعة :21:02، بتاريخ: 2019/02/10.

وقد اندلعت حرب كلامية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وزعيم **حزب الشعب الديمقراطي** اليساري **صلاح الدين ديميتراس**، دعا إلى توفير المزيد من الحقوق للسكان الأكراد داخل تركيا، الا أنه لاحقا كرر طلبًا قديمًا بإنشاء "مناطق حكم ذاتي" و"هيئات حكم ذاتي" كردية، ووصف أردوغان عمل ديميرتاش بأنه "خيانة".[1]

بعد اعتقال أوجلان عام 1999م ، أوقف حزب العمال الكردستاني عملياته العسكرية ضد الجيش التركي، الا أنه قد عاد الى النشاط العسكري في موقف الدفاع عن النفس في مطلع عام 2004م، وفي العام التالي شهد زيارة أردوغان الى ديار بكر التي تعتبر العاصمة غير الرسمية للأكراد في تركيا، حيث ألقى هناك خطابه الشهير والذي اعترف فيه بوجود مسألة كردية يجب حلها بتعميق الديمقراطية، أثار هذا الخطاب تفاءل وآمال الأكراد في ايجاد حل سلمي لقضيتهم، مما أسفر على اعلان وقف اطلاق النار من قبل حزب العمال الكردستاني وهو وقف من قبل جانب واحد، حيث أن القوات التركية أعلنت بأنها لن توقف عملياتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني. إلا أنه انتهت فترة الهدنة العسكرية التي أعلنها حزب العمال الكردستاني، أعقبت اشتباكات عنيفة في ربيع وصيف 2006م ، ترافقها محادثات مستمرة فكان الرئيس العراقي **جلال طالباني** ورئيس حكومة إقليم كردستان **مسعود بارزاني** ، في حوار مع الجانبين ودعوا إلى وقف إطلاق النار، وقد وجهت وزيرة الخارجية الأمريكية نداءات مماثلة. الأهم من ذلك أن الدولة التركية كانت تتحدث مع **حزب المجتمع الديمقراطي الكردي** (DTP)، كما عقدت اجتماعات مع أوجلان تمت مناقشة الخطوات الملموسة اللازمة لحل القضية في هذه الاجتماعات ، والتي شملت مجموعتي سلام لحزب العمال الكردستاني (واحدة من أوروبا وواحدة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني المنتشرين في كردستان الجنوبية) ، في المقابل كان من المفترض أن تبدأ الدولة التركية في تعديل بعض القوانين، وعلى اثر ذلك أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار في 1 أكتوبر 2006م.[2]

ما يمكن ملاحظته أن حزب العدالة والتنمية قد جنح الى السلم وبدأ المفاوضات مع ممثلي حزب العمال الكردستاني في فترة كانت تسبق فترة الانتخابات التشريعية لعام 2007م، وهذا ما يفسر على أن حزب العدالة والتنمية كان يريد اجراء الانتخابات في جو خالي من الصراع وفي نفس الوقت كانت جزء من حملته لكسب الأصوات الكردية في الانتخابات ،انطلاقا من التقارب مع الأحزاب الكردية لمناقشة المسألة الكردية وتحسين صورة الحزب لدى الأكراد بأنه لا ينكر الوجود الكردي في تركيا، وهذا ما حصل فقد جرت الانتخابات العامة في جو هادئ واستطاع الحزب أن يحقق فوز كبير في هذه الانتخابات حيث استطاع تشكيل حكومة لوحده دون الحاجة الى ائتلاف مع أحزاب أخرى.

---

[1]Vijay Prashad, "Turkey's War Against the Kurds". Get from: http://cutt.us/mgdFM , at: 14:02, in day: 26/03/2019

[2] Adem Uzun,"The Evolution of the Kurdish Conflict in Turkey and the Efforts to Resolve It". Berghof Transitions : No 11,2014,p 25.

فقد حصد الحزب 62.2% من الأصوات، متخطيًا بهذه النتيجة تلك التي حققها في الانتخابات البرلمانية عام 2002م، مما مهد له تشكيل الحكومة التركية بمفرده، وبهذا الفوز الانتخابي الثاني، أصبح عبدالله غول، الشخصية الثانية في حزب العدالة والتنمية، رئيسا للجمهورية التركية، وبذلك سيطر حزب العدالة والتنمية على رئاسات الدولة الثلاث، وهي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان.[1] فبدأ حزب العدالة والتنمية في تغيير موقفه من المسألة الكردية، فتم استبدال البحث عن حل سلمي بسياسات الإبادة المسلحة ووجهات النظر التي تقول "ليس هناك سؤال كردي إذا كنت لا تفكر في ذلك" و "قوات الأمن لدينا ستفعل كل ما هو ضروري بغض النظر عما إذا كان ينطوي على نساء أو أطفال" .وفي 17 أكتوبر 2007م ، تم تمرير مشروع قانون يمنح الجيش الإذن للقيام بهجمات عبر الحدود تستهدف حزب العمال الكردستاني، وفي 5 نوفمبر 2007م طلب أردوغان من المجتمع الدولي الحصول على الدعم اللازم لمحاربة حزب العمال الكردستاني بوصفه جماعة ارهابية.[2]

ثم جاءت الانتخابات العامة لعام 2009م، توقف حزب العمال الكردستاني عن إطلاق النار بشكل غير رسمي في ديسمبر 2008م، وعلمت الدولة التركية بهذا القرار من خلال الوسطاء ، ومع وجود القوات المسلحة التركية غير النشطة بشكل عام أجريت الانتخابات في جو سلمي. على اثر ذلك صرح أردوغان قائلًا: "**الأشياء الجيدة على وشك الحدوث**". وفي هذه الانتخابات فاز **حزب المجتمع الديمقراطي DTP** بـ 99 مجلسًا محليًا ، مما ضاعف حصته من الأصوات، و أظهر حزب العدالة والتنمية الذي لم يكن يتوقع أن يكون الحزب الكردي ناجحًا للغاية عدم ارتياحه. وبتحقيق الحزب الكردي حزب المجتمع الديمقراطي الفوز في الانتخابات ،أعلن حزب العمال الكردستاني قرار وقف إطلاق النار رسميًا في 13 أفريل 2009م، على الرغم من أن وقف اطلاق النار يعتبر بادرة حسنة من قبل حزب العمال الكردستاني ، الا أن رد فعل الحكومة كان بإلقاء القبض على 52 عضوًا رئيسيًا في حزب المجتمع الديمقراطي، والقبض على 1700 سياسي كردي.[3]

هذا وقد أوجدت المسألة الكردية انقساماً داخلياً في الأوساط السياسية والحزبية في تركية، وقد تجلت مظاهر الانقسام هذه من خلال ظهور الأزمة البرلمانية التي حصلت بين النواب الأكراد وحكومة رجب طيب أردوغان والمتمثلة في مقاطعة النواب الكرد للبرلمان ،وأصبح الأكراد بمرور الوقت يشكلون القوة السياسية والإقتصادية التي يحسب لها الحساب في النظام السياسي لتركيا وكفة الميزان الرابحة في أي انتخابات كانت برلمانية أومحلية.[4]

---

[1] خولي فيصل معمر، " المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف"، مرجع سابق.

[2] Adem Uzun, op.cit.

[3] Ibib, p 26 .

[4] أيمن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 550.

فقد كانت الأزمة البرلمانية حول الخمول العسكري لحزب العمال الكردستاني والانفتاح الديمقراطي، حيث أنه لاحقا عادت العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، التي كان من تبعاتها أنه في 11 ديسمبر 2009م حظرت المحكمة الدستورية حزب المجتمع الديمقراطي وطرد 37 نائبا كرديا، ورداً على ذلك قاطع النواب الأكراد الباقون الذين تم انتخابهم كمرشحين مستقلين البرلمان و عادوا إلى ديار بكر وتم قطع جميع العلاقات بين الأكراد والدولة التركية، وإرسال رسالة قوية مفادها أن البرلمان لا يمثل الأكراد في تركيا، لقد صدمت حكومة حزب العدالة والتنمية بشدة من هذه الخطوة لدرجة أنها أرسلت على الفور ممثلين لزيارة أوجلان في السجن.[1] ووسط الاعتقالات المستمرة للنشطاء الأكراد ، أعلنت الحكومة مبادرتها "**الافتتاحية**" ،[2] وأطلق عليها اسم **الانفتاح الديمقراطي** أو **الانفتاح الكردي**، ثم أشير إليها لاحقا **بمشروع الوحدة الوطني والأخوة**.[3]

إن الفترة التي أعقبت الانتخابات العامة 2009م شهدت حالة من اللاستقرار السياسي عاشتها تركيا من حيث ارتفاع عدد المعتقلين والمطرودين من البرلمان وحظر الأحزاب وغيرها ،أي زيادة نشاط الحكومة في عمليات القمع ضد الأكراد، وحتى الانقسامات داخل السلطة، لكن مع اقتراب موعد الاستفتاء حول التعديلات الدستورية 2010م، كان لزاما على حكومة حزب العدالة والتنمية تهدئة الوضع مع حزب العمال الكردستاني لإجراء الاستفتاء في جو سلمي، وهذا ما أدى بالحكومة التركية الى أن تبادر الى الدخول في مفاوضات واجتماعات رسمية مع حزب العمال الكردستاني لإيجاد حل سلمي للمسألة الكردية، وهذا ما تجلى في مفاوضات أوسلو والتي أعقبتها مفاوضات ايميرلي.

مفاوضات أوسلو :

في عام 2009م بدأت أنقرة مفاوضات سرية مع حزب العمال الكردستاني ، وبلغت ذروتها بما أصبح يعرف باسم عملية أوسلو، خلال المحادثات قلصت قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني عملياتهما الهجومية.[4] أوعز رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان لرئيس المخابرات التركي **هكان فيدان**، للتفاوض مع عبدالله أوجلان وحزب العمال الكردستاني وقد جرت هذه المفاوضات برعاية نرويجية واستمرت مفاوضات أوسلو حتى جويلية 2011م ،عندما قطع حزب العمال الكردستاني الهدنة مع الدولة، وشن هجوما على هدف عسكري تركي، وبالمثل ردت الدولة على تصاعد عنف الحزب بالمزيد من العمليات العسكرية، وبهذا العنف المتبادل انتهت مفاوضات أوسلو.[5]

[1] Adem Uzun, op.cit.

[2] Turkish security discourses and policies: the kurdish question". Antonia Todorova : vol.33. from : http://dx.doi.org/10.11610/isij.3305 ,at: 12:47, in day: 14/03/2019, p 112.

[3] طلحة كوسا، " صعود وهبوط مبادرات السلام الكردية التي أطلقها حزب العدالة والتنمية". رؤية تركية : العدد6/4، 2017، ص 128 .

[4] Gönül Tol," Turkey and the Kurds: From Predicament to Opportunity". US-Europe analysis series : No 54, 2014.

[5] خولي فيصل معمر، " المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف"، مرجع سابق.

لقد انعكست مفاوضات أوسلو على المشهد السياسي للأكراد في تركيا بقيام المحكمة الدستورية بحظر **حزب المجتمع الديمقراطي** DTP وأغلق هذا الحزب في عام 2009م، ودخل الأكراد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام 2011م في مظلة **حزب السلام والديمقراطية** BDPالذي أُسس في عام 2008م ،إلا أن عدم تجاوز الحاجز الانتخابي حال مرة أخرى دون أن يتمكن الحزب من دخول البرلمان، و ساهمت عملية السلام التي بدأتها الحكومة التركية مع حزب العمال الكردستاني المحظور، و حزمة الإصلاحات الديموقراطية التي تتعلق بالحريات العامة وبالحياة السياسية والحزبية إلى تغيرات في الحركة السياسية الكردية، فتأسس **حزب الشعب الديمقراطي HDP** في عام 2012م، ودخل الانتخابات المحلية والانتخابات الرئاسية الأولى في عام 2014م.[1] بالإضافة الى اعادة احياء الهجمات العسكرية لحزب العمال الكردستاني التي كانت قد توقفت في 2009م، مما أدى إلى الآلاف من الاعتقالات وتم اعتقال معظم محامي أوجلان ،إلى جانب العديد من الصحفيين الأكراد، فمنذ أفريل 2009م تم اعتقال 8000 شخص من بينهم نواب ورؤساء بلديات وصحفيون ومحامون ونشطاء حقوق الإنسان والمثقفون والكتاب والأكاديميون، ومئات الأطفال الأكراد يقبعون في السجون التركية لإلقائهم الحجارة على الشرطة أثناء المظاهرات.[2]

مفاوضات ايمريلي :

على الرغم من تجدد المواجهات العسكرية والتي بلغت ذروتها في منتصف عام 2011م-2012م والتي أسفرت عن فشل حزب العمال الكردستاني في بدء "حرب الثورة الشعبية"، وعجز الدولة التركية عن القضاء على ذلك الحزب، ووصول محادثات أوسلو إلى طريق مسدود.، بدرت بارقة أمل جديدة، وأطلق عليها هذه المرة اسم عملية إيمريلي، وبدا المشهد السياسي مختلفًا مقارنة بعام 2011م عندما تم إطلاق المبادرة السابقة، الا أنها توقفت بسبب اندلاع العنف مرة أخرى في جويلية 2015م. [3]

ففي 16 ديسمبر2012م التقى **هاكان فيدان** رئيس منظمة الاستخبارات الوطنية التركية، مع زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان في جزيرة إيمرالي، حيث يقضي أوجلان فترة عقوبته، ثم أعلن رئيس الوزراء رجب أردوغان عن هذا الاجتماع بعد أسبوعين في 29 ديسمبر.[4] ولكن المؤكد أن هذه العملية أطلقت على نحو ما قبل ذلك بكثير، فثمة مؤشرات عديدة على أن رئيس الحكومة التركية يحتفظ بقناعة عميقة بأن لا حل للمسألة الكردية وللحرب التي يقودها حزب العمال الكردستاني سوى

---

[1] موقع ترك برس، " تاريخ الأحزاب السياسية الكردية في تركيا". متحصل عليه من الرابط:
https://www.turkpress.co/node/9827 ،على الساعة: 18:09، بتاريخ: 2019/03/16.

[2] Adem Uzun, op.cit, p30.

[3] خولي معمر فيصل، " المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف"، مرجع سابق.

[4] طلحة كوسا، مرجع سابق، ص 129.

بالتفاوض، واعادة بناء الدولة وعلاقتها بالشعب، قانونيا ودستوريا وسياسيا...وفي الوقت التي حقق الجيش التركي نجاحات ملموسة في تقويض مقدرات حزب العمال الكردستاني العسكرية، أوكل أردوغان لرئيس جهاز مخابراته مهمة الحوار مع عبد الله أوجلان.[1]

حيث أنه قد سبق الاعلان عن هذه المفاوضات ،قيام أعضاء حزب العمال الكردستاني المسجونون في منتصف عام 2012م ، إضرابا عن الطعام لأجل غير مسمى ردا على النهج العدواني لحكومة حزب العدالة والتنمية، و في 17 نوفمبر 2012م ، عندما كان المضربون عن الطعام على وشك الموت دعا أوجلان إلى التوقف ،وتمت الاستجابة لدعوة أوجلان وأنهى المسجونون إضرابهم.[2]

وقد سمح لأوجلان وللمرة الأولى في جويلية 2012م بالتواصل هاتفيا مع قادة في حزب السلام الديمقراطي الكردي، تلا ذلك في 3 جانفي 2013م زيارة قام بها نائبان عن الحزب ذاته إلى سجن إيمرالي من أجل لقاء أوجلان، ثم ما لبث أن سلم أوجلان في 21 فيفري 2013م الحكومة التركية مسودة خارطة طريق لحل شامل ودائم للمسألة الكردية. أعقبه قيام الحكومة التركية في 22 فيفري بعرض مجموعة من التعديلات القانونية لتغيير إجراءات الاتهام والتقاضي بما قد يسهم في الإفراج عن آلاف المعتقلين الأكراد سواء من المناصرين أو المنتسبين لحزب العمال الكردستاني. [3]

وفي 21 مارس 2013م قرئت رسالة عبد الله أوجلان للجمهور باللغة التركية و الكردية خلال احتفالات عيد النوروز في ديار بكر، ودعت الرسالة الى وقف إطلاق النار وتضمنت ايضا نزع السلاح والانسحاب من الأراضي التركية ووضع حد للكفاح المسلح، وفي 25 أفريل 2013م أعلن حزب العمال الكردستاني أنه سيسحب كل قواته من تركيا.[4] وأفصح عبدالله أوجلان بعدها عن خارطة طريق للسلام والتي تتضمن ثلاث مراحل :

- ✓ المرحلة الأولى: الانسحاب التدريجي لقوات حزب العمال الكردستاني من الأراضي التركية.
- ✓ المرحلة الثانية: الإصلاحات الديمقراطية من جانب الحكومة.
- ✓ المرحلة الثالثة: إدماج حزب العمال الكردستاني في الحياة السياسية والمدنية بعد نزع سلاحه.

وفي ماي 2013م بدأ الحزب في سحب قواته من داخل تركيا إلى شمال العراق، ولكن في نهاية المطاف، انسحبت نسبة محدودة فقط من قواته من الأراضي التركية ، ثم توقفت عملية الانسحاب في

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات، "فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/AnOEz ، على الساعة: 19:59، بتاريخ : 2019/06/07.

[2] Adem Uzun, op.cit , p 31.

[3] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات ،أفريل 2013، ص 4.

[4] ناز ماسراف، "حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط". مركز البيان للدراسات والتخطيط: 2016، ص 23 .

سبتمبر 2013م حيث أعرب حزب العمال الكردستاني عن خيبة أمله، بحجة أن الحكومة أخفقت في اتخاذ الإجراءات الكافية من حيث الإصلاحات التي وعدت بها ،لذلك لم تكتمل المرحلة الأولى من العملية، ومن ثم تعرقلت المراحل التالية .[1]

حيث في لقاء مع عائلته في 18 نوفمبر 2013م ، وصف أوجلان موقف الحكومة بقوله : "**أخبرناهم أن يقوموا بالتعديلات القانونية وأن المقاتلين سيغادرون البلاد، كان يمكن أن يغادروا عاجلاً ، خلال شهرين فقط، لكن الحكومة لم تفعل شيئا، ولأنهم لم يفعلوا شيئًا فهذا هو أقصى ما يمكن أن يحدث. لم يتم إعداد إطار قانوني لو أن الدولة فعلت ذلك ، كان يمكن للمقاتلين أن يغادروا في الحافلات ، متراجعين بشكل مريح لكن الإطار لم يكن مستعدا.**" وبدلاً من التعديلات التشريعية الموعودة ، تمضي حكومة حزب العدالة والتنمية قدما في بناء المزيد من الثكنات العسكرية الشبيهة بالقلاع في كردستان وتكثيف النشاط العسكري، و يبدو أن الحكومة تعتزم الحفاظ على الخيار العسكري.[2]

الا أنه لاحقا أقر البرلمان التركي في 11 جويلية 2014م مشروع قانون قدمته الحكومة يعطي دفعا لعملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، ويهدف القانون إلى ضمان حماية قانونية لأبرز المسؤولين المشاركين في المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية على غرار العديد من الدول الأخرى، ويساهم القانون أيضا في إعادة دمج المقاتلين المتمردين، الذين يسلمون سلاحهم، ويعطي الحكومة سلطة تعيين أشخاص وهيئات تقود المفاوضات المتصلة بـ "المسألة الكردية". ومما لا شك فيه يعد هذا قانون خطوة إيجابية في مسار عملية الحل السلمي للمسألة الكردية، كما أنه سيساهم في كسب رجب طيب أردوغان أصوات الأكراد في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في 02 أوت 2014م.[3]

وفي خريف عام 2014م عندما حاول المقاتلون الأكراد السوريون الدفاع عن مدينة **كوباني** السورية الكردية من قوات تنظيم الدولة الإسلامية ، رفضت السلطات التركية السماح للأكراد من تركيا بعبور الحدود لمساعدة المدافعين عن كوباني ، على الرغم من حقيقة أن تلك السلطات نفسها كانت أكثر من راغب في غض الطرف عن التدفق المستمر للجهاديين إلى سوريا من الأراضي التركية، اشتعلت المزيد من المشاعر عندما أعلن أردوغان مع عدم مبالاة واضحة ، أن كوباني كانت "على وشك السقوط" موجة من الاحتجاجات انتشرت في جميع أنحاء تركيا ، وقمعت بقسوة من قبل السلطات التركية.[4] وأدى ذلك الى مقتل 42 شخصا وفرضت الحكومة حظرا للتجول في ست مدن يسكنها الأكراد في تركيا من أجل السيطرة على الكثافة المتزايدة للتظاهرات.[5]

---

[1] طلحة كوسا، مرجع سابق، ص ص 130-131 .

[2] Adem Uzun, op.cit. p 32.

[3] خولي فيصل معمر، " المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف"، مرجع سابق.

[4] Djene Bajalan," Turkey and the Road to Genocide". Get from: http://cutt.us/0xbzI , at: 12:54, in day: 19/04/2019.

[5] ناز ماسراف، مرجع سابق، ص 23 .

لقد تسببت هذه الحادثة في تمهيد ادعاء في أوساط تركيا بأن حكومة حزب العدالة والتنمية هي حليف لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات الإرهابية في سوريا، واستخدم حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني هذا الادعاء وسيلة دعائية ،بينما لم يتمكن حزب العدالة والتنمية من إقناع الأكراد بعدم صحة هذه الاتهامات. وبالنظر إلى حملات الانتخابات الرئاسية التي جرت في أوت 2014م سعى خطاب حزب الشعب الديمقراطي إلى حشد الناخبين الأتراك عن طريق استخدام لغة إستراتيجية جديدة في مواجهة أردوغان، وركزت الحملات الانتخابية للحزب على القومية الكردية في المناطق الشرقية والمناطق الجنوبية الشرقية، بينما ركزت على معارضة أردوغان في المناطق الأخرى. ويمكن القول إن حملة حزب الشعب الديمقراطي نجحت إلى حد ما، حيث استطاع الحزب تخطي العتبة الانتخابية البالغة 10% في الانتخابات العامة التي جرت في جويلية 2015م حيث حصل على 13.1% ونوفمبر2015م ولكن هذا الإنجاز لا يعني بالضرورة أن الحزب حقق هدفه في أن يصبح جزءا لا يتجزأ من ديناميكية تركيا السياسية و الاجتماعية.[1]

إن النجاح الشامل لـ HDP في انتخابات جوان 2015م والنجاح المحدود في انتخابات نوفمبر 2015م قد عزا إلى عدة عوامل داخلية وخارجية.[2] فقد أدى الاستياء المتزايد من الأتراك من السياسة الاستبدادية والأجندة المؤيدة للإسلاميين للرئيس أردوغان إلى عدم الرغبة في دعم رؤيته "تركيا الجديدة"، فوقعت الخسائر الكبيرة لحزب العدالة والتنمية في جنوب شرق تركيا ، حيث أطاحت إلى حد كبير بالحزب من المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد، أحد أسباب هذا التحول الكبير يرجع إلى نوع معين من الناخبين الأكراد (صراعهم الطويل مع الوضع الراهن ومع جهاز الدولة التركية القوي الذي يهيمن عليه الجيش التركي ومع ظهور حزب الشعب الديمقراطي) ففضل العديد من الأكراد الذين صوتوا في السابق لصالح حزب العدالة والتنمية دعم حزب كردي في الترشح للبرلمان، وبالتالي ممارسة الضغط على الحزب الحاكم لمواصلة عملية السلام.[3]

لقد أدى صعود حزب الشعب الديمقراطي داخل تركيا إلى إضعاف طموحات أردوغان الشخصية لتحويل العملية السياسية التركية من الحكم البرلماني إلى الحكم الرئاسي.[4] فرغبة أردوغان في تغيير نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، ما يتيح له الترشح لانتخابات الرئاسة في 2014م واحتمال فوزه بمنصب رئاسي ذي سلطات وصلاحيات أوسع من تلك التي يتولاها الرئيس حاليًا ومن ثم، تمكينه من قيادة تركيّا حتى عام 2022م.[5]

---

[1] طلحة كوسا، مرجع سابق، ص ص 133- 134 .

[2] Stefano M. Torelli, Kurdistan An Invisible Nation. Milano: ISPI , 2016, p 57.

[3] "Turkish security discourses and policies: the kurdish question". op.cit, p 117.

[4] Vijay Prashad, Op.cit.

[5] خولي فيصل معمر، " المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف"، مرجع سابق.

وقد منعت انتصارات حزب الشعب الديمقراطي في كل من الانتخابات البرلمانية لعام 2015م حزب أردوغان من كسب الأغلبية المطلقة في البرلمان ، والتي من شأنها أن توفر له السلطة لتغيير النظام. إن حرب أردوغان ضد حزب الشعب الديمقراطي تنبع من الإحباط السياسي، فتم تصميم محاولته لربط HDP بـ PKK لتخويف قاعدة الدعم الخاصة به، وبدأت اغتيالات واعتقالات السياسيين والصحفيين المؤيدين لحزب الشعب الديمقراطي ، هذا ما أدى الى وفقدان الثقة في التزام تركيا بأقلياتها والديمقراطية متعددة الأحزاب.[1]

ولقد أدى الانتصار السياسي لحزب الشعب الديمقراطي، إلى جانب النجاح العسكري المتنامي والسمعة الدولية للقوات الكردية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني في سوريا ، إلى خلق مناخ يشعر فيه أن اتفاق السلام من المرجح أن يضعف يده أكثر من تعزيزه. يبدو أن كلا من الحكومة وحزب العمال الكردستاني قد استنتجا ، لكن بشكل غير مبرر أن الطرف الآخر كان يستغل المفاوضات لتحسين موقفه في الجولة المقبلة من القتال. قلق حزب العمال الكردستاني من أن الحكومة تستخدم الانسحاب الجزئي للجماعة لبناء قواعد عسكرية جديدة ، واتهمت الحكومة حزب العمال الكردستاني بتخزين الأسلحة وزرع المتفجرات على الطرق في جميع أنحاء المنطقة، وهكذا بعد أن تخلى الجانبان عن المفاوضات ، اندلع قتال جديد بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية في صيف عام2015م.[2]

فبدأ حزب العمال الكردستاني في شن هجماته في جويلية 2015م وأخفق مسؤولو حزب الشعب الديمقراطية في النأي بأنفسهم عن اعتداءات الحزب، كما تراجعت مطالبات حزب الشعب الديمقراطي بالاندماج في تركيا، دعم الرئيسان المشاركان لحزب الشعوب الديمقراطي **صلاح الدين دميتراش وفيغين يوكسكداغ** مطالب الحكم الذاتي الديمقراطي التي أعلن عنها مؤتمر المجتمع الديمقراطي في 27 ديسمبر2015م وهكذا قوضت الصدامات بين قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني مساعي حزب الشعب الديمقراطي نحو الاندماج في تركيا.[3]

وعلاوة على ذلك، لوحظ التباين بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني فقد أدت الإنجازات السياسية لحزب الشعوب الديمقراطي إلى عدم الارتياح داخل الجناح المسلح للمنظمة. فقد رغبت قيادة حزب العمال الكردستاني في أن تكون لها الأسبقية على حزب الشعب الديمقراطي، الذي ظهر بوصفه ممثلا للحركة الكردية خلال العملية، وساد الارتباك في المجالات السياسية والمجتمعية الكردية. كما كان للمسلحين الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بمستقبل عملية السلام.[4]

---

[1] Vijay Prashad, Op.cit .

[2] Nick Danforth, " Turkey's "Kurdish Problem" – Then and Now". Get from: www.fpri.org , at: 16:46, in day: 16/03/2019

[3] طلحة كوسا، مرجع سابق، ص 135 .

[4] نفس المرجع، ص 145.

وقد أثر نجاح حزب الشعب الديمقراطي في الانتخابات العامة التي جرت في جويلية 2015م والاستقلال الذاتي لحزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا في حزب العمال الكردستاني، وفي أمل تأسيس نظام حكم ذاتي مستقل في الأراضي التركية، أعلنت منظومة المجتمع الكردستاني الحكم الذاتي في حوالي 12 مقاطعة في تركيا في 12 أوت 2015م، وبعد هذا الإعلان، ارتفعت النزعات القومية بين الأتراك والأكراد.[1] الا أن القوات التركية استطاعت أن تعيد سيطرتها على تلك المناطق.

أما فيما يخص حادثة الانقلاب العسكري التي حدثت في 15 جويلية 2016م، الذي قام به بعض الضباط من الجيش التركي ضد حكومة حزب العدالة والتنمية المنتخبة من الشعب، فقد كان رد الأكراد بخروجهم في المدن والبلدات الكردية في ولايات جنوب شرق تركيا في دياربكر كبرى المدن الكردية وهكاري وغيرها من المدن الأخرى إلى الشوارع والميادين دون سابق إنذار فور سماع نبأ محاولة الانقلاب ضد طيب أردوغان، وبالتالي أن الحشد الشعبي الكردي الرافض للحكم العسكر لا يأتي من الفراغ أو غير مخطط له مسبقاً بل يأتي من خلال الجهود التي قام بها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى سدة الحكم في البلاد في سنوات الأخيرة الذي قام بإصلاحات اقتصادية وخدمية وصحية التي شهدتها تركيا بصورة عامة والمناطق الكردية بصورة خاصة. وكما أكد صلاح الدين ديمرتاش على رفضه المطلق العودة إلى حكم العسكر و وضع البلاد تحت قانون الطوارئ والأحكام العرفية .[2]

وأوقفت الشرطة التركية في 04 نوفمبر 2016م ، 12 نائبا من الشعوب الديمقراطي بينهم رئيسا الحزب المشاركين **صلاح الدين دميرتاش، وفيغان يوكسك داغ**، جراء رفضهم الإدلاء بإفادتهم في إطار التحقيقات المتعلقة بأحداث الشغب في أكتوبر 2014م ، و تنظيم حزب العمال ، واجتماع مؤتمر المجتمع الديمقراطي في 2015م ،الذي شهد مطالبات بتأسيس إدارات ذاتية الحكم في المناطق ذات الغالبية الكردية.[3] قرر الحزب إيقاف أعماله في البرلمان التركي، وأصبح موضوع انسحابهم من الأعمال في البرلمان موضوعا مثيرا للفضول لما له من تداعيات محتملة على عمل البرلمان.[4] وبعد أن اتضحت العلاقة بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني وتنظيم غولن، خاصة في فترة ما بعد انقلاب 15 جويلية ، انكشفت مؤامراتهم وفقد الحزب مصداقيته عند الشعب. كما رفض المواطنون في محافظة ديار بكر إبداء أي ردة فعل، سواء على تعيين قائم جديد بأعمال بلدية ديار بكر، أو اعتقال

---

[1] نفس المرجع، ص 146 .

[2] محمد رمضان،" الكرد في تركيا ولحظة الانقلاب". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/qRUeu ، على الساعة: 18:46، بتاريخ: 2019/03/16 .

[3] تركيا بوست، " الشعوب الديمقراطي يعتبر توقيف نوابه عملية سياسية". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/mYmgH ،على الساعة: 15:57، بتاريخ: 2019/06/02.

[4] تركيا بوست، "كيف سيؤثر غياب أعضاء حزب الشعوب الديموقراطي على جلسات البرلمان التركي؟". متحصل عليه من الرابط: https://turkey-post.org/p-169222 ،على الساعة: 15:59، بتاريخ: 2019/06/02.

نواب حزب الشعب الديمقراطي.[1]

الى جانب مظاهر تأثير الكرد على المشهد السياسي في تركيا وانعكاسه على الاستقرار السياسي فيها كما سبق الذكر ،الا أنه هناك جانب آخر يمتد له تأثير الأكراد على الاستقرار السياسي في تركيا وهو الذي يتعلق بالجانب الديمقراطي في تركيا.

فقد احتلت تركيا المركز 142 بين 179 دولة في مؤشر الديمقراطية، الذي تعلن عنه جامعة غوتنبرغ السويدية سنويا.[2] واحتلت تركيا المرتبة 41 والأخيرة، في مؤشر الديمقراطية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي.[3]

وبدأت تركيا في التراجع عن الديمقراطية وسيادة القانون في عام 2004م ، بحيث تسارع هذا الاتجاه بشكل كبير من عام 2010م فصاعدا، ذلك راجع الى هجمات حزب العمال الكردستاني التي شنها في عام 2004م واشتدت في النصف الثاني من الألفية الجديدة. على الرغم من أن هذه الصورة قد تشير إلى وجود علاقة سببية مباشرة بين تدهور الديمقراطية التركية وتصعيد الصراع الكردي ، إلا أن الصورة في الواقع أكثر دقة. ففي عام 2009م عندما كانت الديمقراطية التركية راكدة بالفعل ، بادرت حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) بعملية الانفتاح الكردي لكنها فشلت، لكن أعيد تشغيل هذه العملية في الفترة 2012م –2013م ، عندما تكشف تراجع الديمقراطية التركية، ونتيجة ذلك قامت احتجاجات في Gezi Park في جويلية 2013م ضد تآكل الديمقراطية والحقوق الأساسية التركية في حين كانت عملية السلام لا تزال على المسار الصحيح.[4]

إن التدابير المتخذة للسيطرة على النزاع من قبل الحكومة تعمل على إعاقة تطور الديمقراطية في تركيا، بحيث ارتفعت نسبة الاجراءات المتبعة من قبل الحكومة ضد الأكراد كالاختطاف ،التعذيب، الاغتيال، الهجرة القسرية، تضييق الحريات والاعتقالات خاصة ضد النشطاء السياسيين والاعلاميين، وهي تمثل خروقات للحريات الأساسية وحقوق الانسان التي تعتبر من بين ركائز أو متطلبات الديمقراطية. رغم قيام الحكومة بإصلاحات ديمقراطية في مجال حقوق الانسان والحريات العامة المتعلقة بالأقلية الكردية إلا أنها لا تفي بالغرض المنشود وهو إرساء الديمقراطية.

---

[1] تركيا بوست، "زعماء "الشعوب الديموقراطي" يصدرون تعليمات بنشر الفوضى والشعب يرفض". متحصل عليه من الرابط: https://turkey-post.org/p-169267 ،على الساعة : 15:58، بتاريخ: 2019/06/02.

[2] العين الإخبارية للإعلام والدراسات ،"تركيا تتراجع إلى المركز 142 في مؤشر الديمقراطية". متحصل عليه من الرابط: https://al-ain.com/article/saudi-arabia-iran-summit ،على الساعة:23:45، بتاريخ: 2019/06/05.

[3] "تقرير: تركيا في المرتبة الأخيرة لمؤشر الديمقراطية". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/HkXGJ ، على الساعة : 23:40 ، بتاريخ : 2019/06/05 .

[4] Senem Aydın-Düzgit, E. Fuat Keyman, "Turkey's Kurdish Conflict and Retreat From Democracy".10 July 2017, get from: http://cutt.us/4oWiv ,at: 23:53, day: 05/06/2019

ويشهد مسار المبادرات السلمية لحل النزاع الكردي على وجود علاقة متناقضة بين التوطيد الديمقراطي وحل النزاعات ،فقد أصبحت احتمالات حل النزاع أكثر واقعية مع تدهور الديمقراطية التركية تدريجياً. بحيث تشير دراسة أجراها مركز السياسة في إسطنبول في أفريل وماي عام 2017م ، إلى أن بعض الجماعات الكردية البارزة في الجنوب الشرقي لتركيا تفضل إبرام اتفاق سلام مع الرئيس أردوغان بدلاً من انتظار فتح الديمقراطية على المستوى الوطني. هذه الجماعات تطالب بالتطبيع والعودة إلى محادثات السلام في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة ديمقراطية عميقة. لكن من المرجح أن يتم التوصل إلى السلام عن طريق عقد صفقة مع رئيس تركيا أردوغان وحكومة الأغلبية من خلال المطالبة بخطوات نحو تعزيز الديمقراطية. ويشير تشابك الصراع الكردي وتطور تركيا ذهابًا وإيابًا بشأن الإصلاح السياسي إلى ثلاث رؤى أساسية في العلاقة بين الديمقراطية وتسوية الصراع بشكل حاد:

- ✓ أولاً : قد يؤدي الافتقار إلى الديمقراطية والحريات الأساسية إلى جانب قمع الهوية الإثنية إلى تصعيد التوترات الإثنية القائمة إلى صراع مسلح ، ولكن قد لا يتوقف حل النزاع النهائي بالضرورة على توطيد الديمقراطية في المراحل الأولى من حل الصراع ، فقد لا تشكل الديمقراطية شرطا ضروريا للسلام. في الحالة التركية تم تنفيذ عملية السلام (أوسلو ، ايمرلي) بنجاح (قبل عودة الهجمات العسكرية) في وقت كانت فيه الديمقراطية في حالة تراجع.

وينطبق هذا أيضًا على العكس: فالصراع العرقي ليس بالضرورة العقبة الرئيسية أمام التوطيد الديمقراطي في المجتمعات التي مزقتها الصراعات. ففي الحالة التركية لم يكن للنهاية المؤقتة للنزاع الكردي (أوقات وقف اطلاق النار) أي تأثير إيجابي على تعزيز الديمقراطية التركية.

- ✓ ثانيا : قد تفضل الجهات الفاعلة في الصراع إبرام اتفاقات مع قادة أقوياء أو أحزاب سياسية تسودها أغلبية على حساب التوطيد الديمقراطي. تدافع بعض الجماعات الكردية الآن عن هذه الإستراتيجية .
- ✓ ثالثًا : تشير الحالة التركية إلى الحاجة إلى التمييز بين بدء حل النزاع الكردي ووقت استدامته، فمن المرجح أن تزداد أهمية الديمقراطية في حل النزاع عندما تكون استدامة السلام على المحك. بمعنى آخر بمجرد تحقيق السلام قد يكون من الصعب الحفاظ عليه لفترة طويلة في غياب الديمقراطية. يمكن للقيادة القوية التي تدفع إلى إبرام اتفاق سلام اليوم ، وإشعال الصراع بسهولة لتحقيق مكاسب سياسية غدًا. وبالمثل ، قد تفشل الخطط الأولية لإصدار قرار على المدى المتوسط إلى المدى الطويل عندما يؤدي كبح الحريات الأساسية وتآكل سيادة القانون إلى إبقاء التوترات الإثنية حية واستقطاب المجتمع.[1]

[1] Senem Aydın-Düzgit, E. Fuat Keyman, op.cit.

المطلب الثاني : مظاهر التأثير على المستوى الأمني

لقد كلف النزاع مع حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره أنقرة منظمة ارهابية نحو 45 الف قتيل في معارك مستمرة ضمن سياق حملة تركيا ضد حزب العمال الكردستاني ،بدون أن يلوح في الأفق أي حل سياسي للنزاع.[1] وأدى فشل المبادرة الحكومية في عام 2011م إلى أسوأ موجة عنف شهدتها البلاد منذ التسعينيات ، حيث قتل أكثر من 900 شخص بحلول مارس 2013م.[2] بالإضافة الى قيام حوالي 100 من مقاتلي حزب العمال الكردستاني بمهاجمة موقع عسكري في تشوكوركا ، بالقرب من الحدود العراقية.[3]

بدأت الدورة الجديدة من الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني بتفجير انتحاري قام به متشدد مشتبه به من داعش في بلدة **سروج** يوم 20 جويلية 2015م، والذي أسفر عن مقتل 32 من الناشطين الأكراد والأتراك الذين كانوا يرغبون في المساعدة لإعادة بناء مدينة كوباني السورية التي تقع في المنطقة الحدودية مع تركيا. مما دفع حزب العمال الكردستاني إلى الرد باغتيال اثنين من رجال الشرطة.[4]

وتفيد بعض المصادر غير المتحقق من صدقيتها، أن الهجوم قد نُفِّذ بمساعدة وزارة العدل والإعلام وقد حرضت عليه الحكومة كذريعة لبداية الصراع المسلح لعبت دورها تسبب هذا في احتجاجات حاشدة ، وأثار رد فعل عنيف من حزب العمال الكردستاني بشن العديد من الهجمات على الأهداف العسكرية والبنية التحتية ووضع حد لوقف إطلاق النار لمدة عامين بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية ، وأثار تصاعد العنف المخاوف من دخول تركيا في فترة تذكرنا بسفك الدماء المأساوي الذي ساد التسعينيات.[5] ومنذ أكتوبر 2015م ، لم تضرب القوات المسلحة التركية المدن الكردية في جنوب شرق تركيا فحسب بل وأيضًا مقاتلي حزب العمال الكردستاني **وقوات حماية الشعب الكردية*** داخل سورية، اتهم زعيم حزب العمال الكردستاني جميل بايك الدولة التركية بمهاجمة حزب العمال الكردستاني "لوقف التقدم الكردي ضد داعش". هذا اتهام أصبح شائعًا في المنطقة – أن حزب العدالة والتنمية متورط في تأسيس داعش. حدود تركيا مع سوريا يسهل اختراقها لدخول داعش والجيش الإسلامي.[6]

***قوات حماية الشعب الكردي:** هي قوات مشتركة بين مسلحين من اكراد سوريا الى جانب قوات من حزب العمال الكردستاني تعمل في داخل منطقة كردستان سورية ضد داعش .

[1] شبكة فرانس 24 الاعلامية، "سقوط ثلاثين قتيلا في معارك بين قوات الأمن ومتمردين أكراد في جنوب شرق تركيا". متحصل عليه من الرابط: https://www.france24.com ، على الساعة: 14:22، بتاريخ: 2019/06/06.

[2] "Turkish security discourses and policies: the kurdish question". op.cit, p 113.

[3] Gareth H. Jenkins, "The AKP's new dialogue with Öcalan: a process but which process?". Turkey Analyst :Vol. 6, No 1,16/01/2013. Get from: http://cutt.us/VDvOM

[4] "Turkey Is Back at War with the Kurd". Get from: http://cutt.us/eqdC3 ,at: 14:20, in day : 16/03/2019

[5] "Turkish security discourses and policies: the kurdish question". op.cit, p116.

[6] Vijay Prashad, op.cit.

وفي الوقت نفسه توجت أعمال العنف بسلسلة من الهجمات التي شنها حزب العمال الكردستاني وغيره من الجماعات الكردية وعملية واسعة النطاق قامت بها قوات الأمن التركية في جنوب شرق تركيا ، حيث تعيش معظم الأقلية الكردية في تركيا. وفقًا للأمم المتحدة ومختلف منظمات حقوق الإنسان ، قامت قوات الأمن التركية أيضًا بالاعتداء العشوائي على المدنيين الذين يعيشون هناك.[1]

وقد أعقب انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في جويلية 2015م، استئناف حزب العمال الكردستاني هجماته على قوات الأمن والجيش وأهداف أخرى داخل تركيا، كما شرع في إستراتيجية جديدة تكمن في السيطرة على بلدات ذات غالبية كردية في المناطق الجنوبية الشرقية للبلاد. ولتنفيذ إستراتيجيته، اعتمد الحزب على جناح شبابي مسلح قام بحفر الخنادق والإقامة في بلدات مثل بلدة سور في ولاية ديار بكر. لكن أنقرة ردت بعمليات واسعة لمكافحة "الإرهاب"، وخلال عام تمكنت قوات الأمن والجيش من إخراج مسلحي حزب العمال من تلك البلدات. ووفق إحصاءات نشرتها مجموعة الأزمات الدولية في موقعها على الإنترنت، فإن المواجهات بجنوبي شرقي تركيا أسفرت منذ صيف 2015م عن مقتل 4222 شخصا بينهم أكثر من 2600 من مسلحي حزب العمال ومجموعات مرتبطة به، وأكثر من 1100 من عناصر الأمن والجيش التركيين، فضلا عن 465 مدنيا. أما المناطق التي تركزت فيها المواجهات هي هكاري وشرناق وماردين وديار بكر، وفق خريطة نشرتها مجموعة الأزمات على موقعها.[2] وكانت الخسائر المادية كبيرة بنفس القدر حيث تحولت العديد من المدن الكردية إلى أنقاض وأطلال مزينة بالأعلام التركية.[3] وأدى الصراع الكردي الذي اشتعل حديثًا في تركيا بالتوازي مع حملة داعش الإرهابية إلى زعزعة استقرار الوضع الأمني في تركيا.

فقد كانت المعارك بين القوات الحكومية والمقاتلين الأكراد قد انتقلت إلى المدن منذ انهيار وقف إطلاق النار عام 2013م ، فمنذ انهيار الهدنة، شهدت استمرار اختباء مقاتلي حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في العراق، فيما أصبح شباب المدن والبلدات في المواجهة مع القوات التركية. بدأ هؤلاء الشباب أولًا استخدام الحجارة وقنابل المولوتوف، ثم ما لبثوا أن نظموا أنفسهم في قوات قتالية متدربة ومسلحة. وتحمل تنظيمات هؤلاء الشباب أسماء مختلفة، حسب مدنهم، ففي ديار بكر مثلًا تحمل المنظمة التي تقاتل القوات التركية اسم حركة الشباب الثوري الوطني (YDG-H)، فيما تحمل اسم وحدات الحماية المدنية (YPS) في بلدة نصيبين. ومعظم هؤلاء الشباب هم من أبناء هذه المدن، وهم يعرفون مداخلها ومخارجها جيدًا، ويقومون بنصب كمائن وبزراعة ألغام، كما يختبئ قناصوهم فوق سطوح المنازل لرصد الجنود الأتراك.[4]

---

[1] Fabien Merz," Security and Stability in Turkey". CSS Analyses in Security Policy : N 221, February 2018,p 2.

[2] شبكة الجزيرة الاعلامية، "هل تقترب تركيا من القضاء على حزب العمال الكردستاني؟". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/Tr1tM ،على الساعة: 15:04، بتاريخ: 2019/06/05.

[3] Djene Bajalan, op.cit.

[4] ميسون أبوالحب، "حرب تركيا مع الأكراد تدور في المدن". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/p7cOj ،على الساعة : 15:10، بتاريخ : 2019/06/06.

وتعهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بمواصلة الحملة العسكرية على حزب العمال الكردستاني حتى تطهير جنوب شرقي البلاد منه، وقال إن هذه الحملة أوقعت الخمسة الأشهر الماضية من عام 2015م أكثر من ثلاثة آلاف قتيل في صفوف مسلحي الحزب. وقال أردوغان، في كلمة تلفزيونية بمناسبة السنة الجديدة 2016م : "**قواتنا الأمنية تواصل تطهير كل مكان من الإرهابيين: في الجبال وفي المدن، وسنواصل ذلك**". وأضاف أن نحو 3100 مقاتل كردي لقوا مصرعهم بالعمليات داخل تركيا وخارجها، وقال إن لدى بلاده عزما وموارد للتغلب على حزب العمال الذي وصفه بالمنظمة الإرهابية الانفصالية.[1]

وفي عام 2018م واصلت تركيا بوتيرة عالية عملياتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، وهي تأمل أن تنهي قريبا نشاطه المسلح على أراضيها، وتحاول في الوقت نفسه القضاء عليه في شمالي العراق بالتوازي مع تضييق الخناق على من تعتبرهم فرعا له في سوريا، وتحديدا وحدات حماية الشعب الكردية. في منتصف شهر ديسمبر 2018م ، قال وزير الداخلية التركي **سليمان سويلو** إنه لم يتبق في جنوبي شرقي تركيا سوى 700 من مقاتلي حزب العمال، الذي تراجعت أعداد مقاتليه بشكل ملفت خلال العقدين الماضيين. أورد أرقاما عن الحرب التي تشنها تركيا على المسلحين الأكراد، وقال إنه تم خلال العام الجاري تنفيذ أكثر من 87 ألف عملية ضدهم داخل الأراضي التركية، مما أسفر عن مقتل 289 مسلحا، وقد بلغت حصيلة خسائر الحزب خلال عامين 732 قتيلا خلال عامي 2017م و 2018م، فضلا عن استسلام عدد مماثل في المدة نفسها.[2]

وقبل الانسحاب الذي نفذه حزب العمال الكردستاني في ربيع 2013م من جنوبي شرقي تركيا بموجب اتفاق مع الحكومة التركية، كانت هناك تقديرات بأن عدد مقاتليه في تركيا في حدود 2000.حيث في 1997م كانت التقديرات تفيد بأن عدد عناصره تتراوح بين 10 آلاف و15 ألف عنصر، لكن هذا العدد تراجع بحلول عام 2002م إلى ما بين 4000 و5000، أغلبهم يتمركزون في شمالي العراق. وهناك تقديرات بأن عدد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الموجودين حاليا في شمالي العراق يقارب 2000. ورغم أن مسلحي الحزب يواصلون مهاجمة القوات الأمنية والعسكرية التركية، فإنه لم تسجل منذ أشهر من عام 2018م عدة عمليات كبيرة سواء في جنوبي شرقي تركيا أو على الحدود مع العراق.[3]

---

[1] شبكة الجزيرة الاعلامية، " أردوغان يتعهد بـ "تطهير" تركيا من المسلحين الأكراد". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/QF64L، على الساعة : 22:12، بتاريخ : 2019/02/10.

[2] شبكة الجزيرة الاعلامية، "هل تقترب تركيا من القضاء على حزب العمال الكردستاني؟". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/Qu0EU ، على الساعة : 15:16، بتاريخ : 2019/06/06 .

[3] المرجع نفسه.

المطلب الثالث : مظاهر التأثير على المستوى الاقتصادي

خصصت تركيا 15 مليار دولار سنويًا ، لجهود مكافحة حزب العمال الكردستاني، فالعبء المالي الذي سببته حملة مكافحته أوقع أضرارًا بالغة في الاقتصاد التركي.[1]

حيث يتم إنفاق أكثر من ثلث الميزانية السنوية للحكومة المركزية على النزاع، وبالتالي فإنه يمثل عاملاً رئيسياً وراء ارتفاع العجز في الميزانية، إلى جانب الإنفاق على الفوائد على الدين العام ، وكذلك أدت النفقات العسكرية إلى نقص النفقات على القطاع الاجتماعي مثل الصحة والتعليم والاستثمار العام، وارتفاع البطالة وانخفاض في الخدمات الاجتماعية هي بعض من النتائج الجانبية للوضع الاقتصادي المتدهور.[2]

كان لنزاع تركيا مع حزب العمال الكردستاني (PKK) تأثير سلبي وعميق على المناطق الأكثر تضرراً من هذا النزاع، و يقدم **فيرات بيلجل وبرهان كان كاراهسان** دراسة حول التكلفة الاقتصادية لتركيا جراء الصراع مع حزب العمال الكردستاني، حيث خلصت الدراسة الى أن الناتج المحلي الإجمالي التركي كان يمكن أن يكون أعلى بنسبة 14 % مما هو عليه الآن في غياب الصراع، وهذا ما يؤدي إلى دور التخلف والفقر في إدامة العنف. وبذلك فان التأثير المباشر للنزاع هو الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي في مناطق جنوب شرق تركيا، خاصة مع حظر التجول إلى أجل غير مسمى أدى إلى هجرة قسرية وهبوط حاد في النشاط الاقتصادي. في حين أن بعض التقديرات تشير إلى أن المنطقة كان يمكن أن تتمتع بحوالي 7 % من إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد دون ارهاب حزب العمال الكردستاني، فإن تركيا كدولة كان يمكن أن تشهد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 14 %، وهو ما يترجم إلى زيادة في دخل الفرد يبلغ 1600 دولار.[3]

ان الفجوة الاقتصادية بين الجنوب الشرقي الكردي وبقية تركيا مستقطبة للغاية بحيث لا يمكن للحلول السياسية وحدها أن تسود، بينما فاز أكراد تركيا بالعديد من معارك الحقوق المدنية والسياسية التي طال أمدها منذ أن شن حزب العمال الكردستاني صراعًا مسلحًا ضد الدولة في عام 1984م ، فإن الفقر في المجتمعات الكردية الجنوبية الشرقية لا يزال غير مهزوم وقوة دافعة رئيسية وراء عدم الاستقرار في تركيا. فقد أدت ثلاثة عقود من القتال المتقطع إلى شل البنية التحتية وإخافة الاستثمارات من جنوب شرق تركيا معقل حزب العمال الكردستاني ، تاركة الاقتصادات المحلية في حالة توتر وعرضة للتطرف. [4]

وسجل مركز الأعمال الإقليمي الرئيسي في تركيا أن بعض المتاجر في ديار بكر تعرضت الى خسائر

---

[1] خولي فيصل معمر،" المسألة الكردية في تركيا من الانكار الى الاعتراف". مرجع سابق.

[2] Nimet Beriker," The Kurdish Conflict in Turkey: Issues, Parties and Prospects". Get from: http://cutt.us/R08P1, at 14:54, in day: 19/04/20193 Fırat Bilgel, Burhan Can Karahasan,

[3]"Estimating the economic cost of Turkey's PKK conflict". get from: http://cutt.us/W5Y1v ,at: 12:01, in day: 19/04/2019

[4] Ben Sollenberger, "The Economic Dimension of Peace in Turkey". The Washington Institute for Near East Policy, get from: http://cutt.us/5geXf ,at: 15:05, in day: 04/06/2019.

2015 في الإيرادات بنسبة 80 %، وتكافح الفنادق لملء الغرف بسبب موجات العنف الأخيرة، ووفقًا لبيانات عامم الصادرة عن المعهد الإحصائي التركي ، فإن حوالي ثلث سكان تركيا الذين يعيشون تحت خط الفقر يعيشون في المقاطعات الجنوبية الشرقية.[1] وبإعتبار حزب العمال الكردستاني أصبح يملك بطرق و مآوي آمنة في منطقة قنديل في كردستان العراق، أصبح هذا الأمر يهدد مصالح تركيا الاقتصادية في منطقة كردستان العراق ،حيث لدى تركيا الآن العديد من صفقات الطاقة مع الحكومة الإقليمية الكردية (KRG) في أربيل، فاحتياجات تركيا لطاقة تتزايد وهذا ما أسفر الى التوجه الى استيراد نفط كردستان العراق الغنية به، و من جهة أخرى تصميم تركيا على تقليل اعتمادها على الطاقة على إيران وروسيا، وبالتالي تواجد حزب العمال الكردستاني في هذه المنطقة (شمال العراق) أصبح لديه القدرة على أن يفسد العلاقات الاقتصادية والسياسية المتنامية بين أنقرة و إربيل.[2]

أما في الجانب السياحي فأظهرت مؤشرات صادرة عن وزارة السياحة التركية تراجع عدد السياح بنسبة 8.12% خلال شهر مارس 2018م ، وهي دلالة على أن قطاع السياحة الذي يوفر أكثر من 32 مليار دولار سنويا بحسب آخر إحصائية للعام الماضي بات يواجه أزمة كبيرة، وهو ما توقعه صندوق النقد في بيان سابق له قائلًا: "**المخاوف الأمنية أضرت بإيرادات تركيا من السياحة وهي مصدر رئيسي للعملة الأجنبية**".[3]

وقد قدمت الحكومة التركية مبادرات اقتصادية من أجل تخفيف وطأة تأثير النزاع الكردي على الاقتصاد التركي من خلال مشاركة تركيا في مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي تبلغ تكلفته 32 مليار دولار ، وهو عبارة عن شبكة من 22 سدا و 19 محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية ، والتي هي مفتاح التنمية الاقتصادية في بلاد الرافدين العليا، حيث سوف تروي 2500 ميل مربع من الأراضي وتؤثر على حياة 6.5 مليون شخص في هذه المنطقة. ترى الحكومة التركية أن هذا المشروع هو وسيلة لمعالجة المشكلة الكردية ، على الرغم من أن المسألة الكردية تتجاوز الفقر إلى قضايا الحقوق الثقافية والسياسية.[4]

ان اللجوء الى التنمية الاقتصادية في جنوب شرق تركيا وغض النظر عن الاصلاحات السياسية والثقافية ،لن يحل المشكلة الكردية ولن يقنع الأكراد بها على المدى الطويل، لكن يمكن القول أن علاقة التنمية الاقتصادية بالاستقرار السياسي مهمة جدا، فبدون الدعم الاقتصادي لن تكون المناورات العسكرية والسياسية كافية لمنع تركيا من الانزلاق الى دوامة العنف.

---

[1] Ibib.

[2] Gönül Tol, op.cit .

[3] جريدة الزمان التركية، "تراجع عدد السياح في تركيا". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/nqW9M ، على الساعة :15:41، بتاريخ: 2019/06/07.

[4] Hakan Yavuz, "Five stages of the construction of Kurdish nationalism in Turkey". Nationalism and Ethnic Politics. Get from: https://doi.org/10.1080/13537110108428635 , at: .12:54, in day: 14/03/2019, p 20.

المطلب الرابع : مظاهر التأثير على المستوى الاجتماعي والثقافي

فيما يتعلق بتأثير الأقلية الكردية على المستوى الاجتماعي والثقافي في تركيا يمكن الاستعانة بدراسة قام بها باحثين لإسقاطها على الحالة التركية. فقد أشار الباحثين **ديبراي راي وخوان إستيبان** ، بأنه فيما يتعلق بوجود الهويات و**الاستقطاب*** والصراع داخل المجتمع ، من الضروري في أي مجتمع توافر ثلاثة شروط التي عندما يتم استيفاء هذه الشروط الثلاثة في نفس الوقت في مجتمع ما ، قد يحدث الاستقطاب والنزاع وهي :

1-وجود مجموعات هوية مختلفة داخل المجتمع

2-كل مجموعة متجانسة داخل نفسها (تحديد الذات) ،بمعنى هناك مستوى عالٍ من التعريف الذاتي (التجانس) داخل المجموعة.

3-مجموعات الهوية غير متجانسة فيما بينها (معزولة عن بعضها البعض)،بمعنى وجود مستوى عالٍ من الاغتراب (عدم التجانس) بين المجموعات.[1]

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الأكراد يعتبرون مجموعة ذات هوية خاصة ومتجانسة نوعا ما، وعلاقتهم مع باقي الجماعات في المجتمع التركي غير متجانسة، يرجع ذلك لظروف تاريخية وسياسية التي عايشها الأكراد والأتراك معا. ونتيجة لذلك فقط ازدادت نسب الاستقطاب السياسي في المجتمع التركي في كلا الجانبين سواء على مستوى الأكراد التي تغذيها الأحزاب السياسية الكردية ذات التوجهات المختلفة ضد القومية التركية والحكومة، أو على الجانب التركي الذي تغذيه هو كذلك الأحزاب السياسية العلمانية والقومية ضد الهويات الأخرى بخلاف الهوية التركية خاصة الكردية، لأن الرؤى الكمالية تعامل "الاختلاف الاجتماعي والسياسي "كمصدر لعدم الاستقرار وتهديد للوحدة الوطنية ، وبذلك تسعى الحركات الكردية إلى إعادة تعريف نفسها على أنهم "أكراد وهذا ما يتعارض مع المشروع الكمالي. ولا يمكن اغفال وسائل الإعلام لكلا الطرفين ،هذا ما خلق عنصر التمييز وخطاب الكراهية بين الجماعات ،التي أصبحت من بين المظاهر الاجتماعية في المجتمع التركي وازدياد العنف جراء ذلك والانقسامات الاجتماعية، كل هذا يهدد الاستقرار الاجتماعي في تركيا خاصة مع قيام حكومة حزب العدالة والتنمية بإعلان حزمة من الإصلاحات الديمقراطية وبعض الحقوق والحريات للأقلية الكردية ، مما زاد من سخط الأتراك على الكرد، وساهم في تقوية الإسلام الراديكالي والاستقطاب العرقي والقومي.

***الاستقطاب:** وجوهر عملية الاستقطاب هو حشد طاقات الأفراد، وتعبئتها بطريقة منظمة؛ لدعم وتنفيذ برنامج سياسي محدد، "رؤية واحدة"، لذا فالاستقطاب لا يسمح بالتعدد، ولا بالتنوع، ولا يقبل باختلاف وجهات النظر؛ لأنه ينطلق من طهرانية الذات، وقداستها، وخطأ الغير وانحرافه. ماجد رمضان، "الاستقطاب السياسي". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/3xr1l ، عل الساعة: 19:34، بتاريخ : 2019/06/07.

[1] Erol Katırcıoğlu, Political and Economic Trends 2002-2017 Implications for Conflict Resolution in Turkey. London: Democratic Progress Institute, 2017, p 11.

المبحث الرابع : نهج حكومة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الأقلية الكردية وسيناريوهات مستقبل العلاقة بينهما

بتولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، فقد سعى ايجاد حل للمسألة الكردية وأوضاع الأكراد داخل تركيا، بعيدا عن الحل الأمني العسكري الذي كان منتهج من قبل الحكومات التي سبقته الذي لم يؤدي الى أي نتائج سلمية ،وانما فقط الى تعميق الأزمة أكثر فأكثر، وللحد من تأثير هذه الأقلية على الاستقرار السياسي و الأمن الداخلي و الوضع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، فتبنى مجموعة من السياسيات والمقاربات أثناء الانفتاح الديمقراطي و عملية السلام الداخلي التي أطلقتها حكومة أردوغان في 2009م ، ومقاربات جديدة بعد فشل عملية السلام إثر عودة المواجهة العسكرية بين حزب العمال الكردستاني و القوات التركية. ولهذا فإننا سوف نستعرض المقاربات المتبناة من قبل حزب العدالة والتنمية، وأيضا سيناريوهات التي ستحدد طبيعة العلاقة بين حكومة تركيا و أكرادها والتي تتمثل في ثلاثة سيناريوهات انطلاقا من المفاوضات الأخيرة بين حزب العدالة والتنمية وحزب العمال الكردستاني.

المطلب الأول : نهج حكومة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع المسألة الكردية

طرح حزب العدالة والتنمية رؤيته لإدارة المسألة الكردية مبتعداً عن المسار العسكري الأمني عبر مسارين:

المسار الأول: التسوية السياسية

بدأ تطرق حزب العدالة والتنمية إلى المسألة الكردية علانية في عام 2005م ،أثناء زيارة أردوغان مدينة ديار بكر، قائلا: "**إن المسألة الكردية مشكلتنا وإن تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى**"، مؤكداً أنهم عازمون على حلها عبر الديمقراطية وحقوق المواطنة والمزيد من الرفاهية الاقتصادية، لتتصاعد جهود الحزب في هذه المسألة في عام 2009م ، بإطلاق مبادرة "الانفتاح الديمقراطي" الساعية إلى حل المسألة الكردية سلمياً، لتكون هذه المرحلة إيذانا لحراك سياسي واجتماعي على المستويين الرسمي والأهلي لتسوية المسألة الكردية في تركيا، وتتجلى هذه الجهود بإجراء محادثات غير مباشرة بين الحكومة وعبد الله أوجلان منذ فيفري عام 2013م ،عبر أعضاء جهاز الاستخبارات التركي، وأعضاء حزب الشعوب الديمقراطي .[1]

المسار الثاني: تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية في مناطق شرق البلاد ذات الأغلبية الكردية

أعلن أردوغان أثناء زيارته مدينة ديار بكر عام 2008م عن خطة حكومية لرفع مستوى التنمية في المناطق الكردية، تتضمن استثمار12 مليار دولار خلال خمس سنوات في 73 مشروعاً في تسع مدن كردية، إضافة إلى تحويل مدينة ديار بكر إلى مركز جذب للشركات بالعمل في شروط قانونية وتشريعية

[1] يلماز أنصار أوغلو، "مسألة تركيا الكردية وعملية السلام". مجلة رؤية تركية : العدد 3، اسطنبول: 2013، ص 12.

وبنى تحتية أكثر كفاءة، واعداً بخلق 3.8 مليون فرصة عمل. تأتي هذه الخطوة في إطار محاولات حزب العدالة والتنمية تحسين الأوضاع المعيشية للأكراد للحد من نقمتهم على الحكومة في أنقرة، وتغييب أحد عوامل انضمامهم إلى حزب العمال الكردستاني الناجمة عن الفقر والبطالة وضيق الحالة الاقتصادية. إن مقاربة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع المعضلات التي تواجه تركيا، تختلف عن المقاربات التي كانت تستخدمها النخب العلمانية في مواجهة المعضلات ذاتها، وساهمت في تعميقها بدلا من حلها .[1]

تتميز حكومات حزب العدالة والتنمية عن غيرها من الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية باعترافها بوجود "قضية كردية" في البلاد، فقد استخدم رئيس الوزراء في عام 2005م رجب طيب أردوغان (الرئيس الحالي) تعبير "المسألة الكردية" ،الذي كان يُعد من تابوهات السياسة الرسمية. كما اعترفت الحكومة بالحقوق الإثنية للأكراد، مثل السماح قانونيًا بتدريس اللغة الكردية، وتخصيص صفوف اختيارية لها، وتدشين قناة خاصة بها على التلفزيون الرسمي. ونتيجة للسياسة التصالحية، سعت الحكومة للبدء بـ "عملية الحل" لإيجاد تسوية نهائية تفضي إلى "الحقوق المتساوية" في الدولة التركية. لذلك، بدأت في عام 2009م محادثات مع حزب العمال الكردستاني أسفرت عن دعوة زعيمه عبد الله أوجلان إلى التخلي الدائم عن السلاح في مارس 2013م وقد استمرت عملية التفاوض حتى جويلية 2015م عندما انهارت إثر تفجيرات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في مدينة سوروج، التي استهدفت تجمعا للأكراد، لذلك عاد حزب العمال الكردستاني إلى شن هجمات في المدن التركية، ما أنهى المحادثات تماما.[2]

وقد تزامن انهيار العملية السلمية مع مرحلة سياسية صعبة واجهها حزب العدالة والتنمية، إذ حدث متغيران جوهريان:

- ✓ أولهما : وصول حزب كردي لأول مرة في تاريخ الجمهورية إلى البرلمان، بعد تجاوزه عتبة 10% وتكمن المشكلة بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية في نوعية حزب الشعوب الديمقراطي الذي تجاوز هذه النسبة، والذي يعد من أشد معارضيه .
- ✓ ثانيهما : حرمان حزب العدالة والتنمية لأول مرة من تحقيق الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، واضطراره لعقد ائتلاف؛ ما يجبره على تقديم تنازلات للأحزاب المؤتلفة معه، وقد يؤدي ذلك إلى حرمان الحزب من التمتع بحرية الحركة وصعوبة صياغة القوانين أو إقرارها وعرقلة المشاريع التي ينفذها.[3]

وكنتيجة لهذين المتغيرين، وتفاقم الوضع الأمني، بدأت حكومة بن علي يلدرم في عام 2016م سياسة جديدةً وشاملة إزاء القضية الكردية، وذلك من خلال ثلاث مقاربات:

---

[1] رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق، ص 79.

[2] عماد قدورة، "المقاربة الجديدة للقضية الكردية في تركيا". سياسات عربية : العدد 33، جويلية 2018، ص 23 .

[3] وحدة الدراسات التركية، مسألة التمثيل الكردي في تركيا وبدائله. الإمارات العربية المتحدة : مركز الامارات للسياسات، 2017، ص 1 .

- ✓ الأولى: تكريس فكرة غياب "المُحاور" الكردي الذي يتمتع بصدقية وينشد السلام، ما يعني التخلي عن فكرة التفاوض مع حزبي الشعوب الديمقراطي والعمال الكردستاني.
- ✓ الثانية: اتباع مواجهة عسكرية وأمنية شاملة تجاه حزب العمال الكردستاني، ونهج صارم لتقويض حزب الشعب الديمقراطي.
- ✓ الثالثة: الانفتاح على الأحزاب والحركات الكردية الأخرى التي تنبذ العنف، وتسعى لحل القضية الكردية في نطاق "الحقوق المتساوية" داخل الدولة التركية وخلق بديل كردي من خلالها.[1]

أولا : تكريس فكرة غياب المحاور الكردي

اتخذت المقاربة الأولى نمط حملة إعلامية حكومية، استهدفت زعزعة التفكير السائد حول وجود طرفين في معادلة التفاوض، أي الحكومة وحزب العمال الكردستاني أو الحزب السياسي الذي يتعاطف معه، وشرعت بالحديث عن انتهاء عهد الطرف الثاني، ووجود بدائل كردية ستحل محله.[2]

إن الحكومة تحل القضية الكردية دون تعاون حزب العمال الكردستاني PKK و "ذراعه السياسي"، الحزب الشعب الديمقراطي HDP ،الذي يمثله في البرلمان التركي. ويقال إن هذا يعني استخدام المزيد من القوة ضد المتشددين ، واعتماد نهج أكثر صرامة تجاه حزب الشعب الديمقراطي ، والمزيد من الانفتاح تجاه الجماعات الكردية غير العنيفة والمدنيين. لكن ليس من الواضح على الإطلاق كيف تريد الحكومة تنفيذ مثل هذه الخطة في غياب بدائل موثوق بها على الجانب الكردي للتحدث معها...و أخبر **أورهان مير وأوغلو** وهو نفسه عضو في حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ، قناة تلفزيونية تركية : "**أنه في هذه "الحقبة الجديدة" لن تكون هناك محادثات على الإطلاق مع حزب العمال الكردستاني أو حزب الشعب الديمقراطي**"... وقال :"**سيكون الحوار الآن مع جميع طبقات الشعب والسكان الأكراد**".[3]

وقال وزير الغذاء والزراعة التركي **فاروق جليك** في نوفمبر 2016م : "**إن تركيا تحتاج إلى أحزاب محافظة أو ديمقراطية اجتماعية أو حتى سياسية عرقية بديلة، منذ أن فقد الحزب الديمقراطي الشعبي المؤيد للأكراد فرصته في الابتعاد عن "الإرهاب" والعمل كمحاور. لحل ديمقراطي للمسألة الكردية**". متحدثًا خلال مقابلة مع صحيفة حريت اليومية ، اتهم جليك حزب الشعب الديمقراطي بتجاهل مطالب ما يقرب من 2 ملايين شخص صوتوا لصالحه في انتخابات 2015م، ودعا المواطنين الأكراد إلى إنشاء أحزاب بديلة... مؤكداً أنه يعارض اعتقال السياسيين المنتخبين والصحفيين.[4]

---

[1] عماد قدورة، مرجع سابق ، ص 24.

[2] وحدة الدراسات التركية،" مسألة التمثيل الكردي في تركيا وبدائله". مرجع سابق، ص 2 .

[3] Abbas Djavadi," No More Talks With The PKK ?". Radio Free Europe .May 2016, get from the link : http://bit.ly/2jkY2cH , at : 18:10, dat: 24/05/2019.

[4] "Minister says alternative conservative Kurdish parties needed in Turkey". Turkish Minute, 18/11/ 2016, get from the link: http://bit.ly/2jtBTvD ,at: 18:23, dat: 24/05/2019.

كما أكدت بعض الصحف المقربة من الحكومة مثل صحيفة صباح، أن الحكومة تعول على الانقسام بين السياسيين الأكراد المعتدلين والمحافظين واليساريين في حزب الشعوب الديمقراطي .وصعد رئيس تحرير **صحيفة يني شفق، إبراهيم كاراغول،** ضد الحزبين الكرديين الرئيسيين عبر ربطهما بأجندات خارجية تضر بأمن تركيا، فقال: "**لا يمكن التعامل مع الحزبين الكرديين كمحاور في عملية التسوية في ضوء أنهما أصبحا طلائع حرب دولية على تركيا**"، وخلص إلى النتيجة نفسها بضرورة "إنشاء أحزاب جديدة وآليات تمثيل جديدة للأكراد".[1]

ثانيا : إضعاف حزب الشعب الديمقراطي

يعد حزب الشعب الديمقراطي وريثًا لحزب السلام والديمقراطية الكردي منذ عام 2013م ،والذي كان الحزب الرئيس الممثل للأكراد في تركيا، فقد صمم الحزب الجديد ليكون أوسع نطاقًا وأكثر قبولا على مستوى تركيا كلها. وكانت فكرة تأسيسه كحزب وطني على مستوى تركيا، ولكنه كردي في جوهره، إحدى أفكار عبد الله أوجلان، فبناء على اقتراح أوجلان، تم تشكيل مؤتمر في أكتوبر 2011م من اليساريين الأتراك، والناشطين البيئيين، وناشطي حقوق المرأة، والأقليات بمن فيها العلويون الأتراك، واليساريون الأكراد، نظرا إلى التاريخ الطويل من التعاون بين اليسار والحركة الكردية في تركيا، وبعد أقل من سنة أي في سبتمبر2012م تم تأسيس حزب الشعب الديمقراطي رسميًا. من أجل تجاوز نسبة 10% الوطنية حد التصويت المطلوب للأحزاب الدخول البرلمان.[2]

إذا كان الحزب قادرا على دخول البرلمان ، فسيؤدي ذلك إلى تقليل عدد مقاعد حزب العدالة والتنمية بشكل كبير ، مما يجعل من المستحيل على أردوغان تحقيق هدفه المتمثل في الرئاسة العليا. وإذا فشل HDP في تلبية العتبة ، فقد يكون الاستقرار المحلي لتركيا في خطر أكبر. إن احتمال استبعاد الحزب الموالي للأكراد من البرلمان قد يثير اضطرابات واسعة النطاق في المناطق الكردية ، مما يحتمل أن يعرقل مفاوضات السلام الجارية مع حزب العمال الكردستاني الذي يشترك في جدول أعمال الحزب الكردي القومي ...لقد أدت عملية السلام بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني المحظور إلى إضفاء الشرعية على حزب الشعب الديمقراطي على أجزاء من الشعب التركي والأكراد من التيار الرئيسي ، الذين تم عزلهم منذ زمن طويل بسبب الأساليب المتطرفة لحزب العمال الكردستاني. حصل الحزب الموالي للأكراد أيضا على دعم كبير بعد احتجاجات Gezi Park في عام 2013م ،حيث وضع حزب الشعب الديمقراطي نفسه معقلا جديدًا للمشاعر المناهضة لحزب العدالة والتنمية بين الليبراليين والمعارضين الأتراك.[3]

---

[1] عماد قدورة، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع ، ص 25 .

[3] Asli Aydintasbas," Kurds Shaping Turkey's Political Map" . The Washington Institute Policy Watch : No 2,13 April 2015 , get from the link: http://cutt.us/QbrU2 , at :17:45, in day: .25/05/2019

كان لإحتجاجات Gezi Park وقمعها من قبل قوات الأمن في الولاية ، تأثيرا كبيرا أيضا في تغيير النقاش السياسي والعرض الإعلامي لحزب الشعب الديمقراطي ،عندما جاءت الانتخابات الرئاسية في وقت لاحق من عام 2014م ، ترشح ديميتراس لحزب الشعب الديمقراطي وتجاوز التوقعات.[1] وسجل الحزب المؤيد للأكراد في تركيا ما يصل إلى 23 إلى 25% من الأصوات في المدن الكردية الرئيسية في الشرق ، ولكن حوالي 2.5 % فقط على مستوى البلاد – أقل بكثير من حد 10%. أعضاء حزب الشعب الديمقراطي والأحزاب الكردية الأخرى قد تحايلوا بشكل جزئي على هذا الحاجز من خلال الترشيح كمرشحين "مستقلين" بدلاً من قائمة الأحزاب، على الرغم من أن هذه الآلية سمحت للنواب الوطنيين الأكراد بدخول البرلمان .[2]

لكن بدأت بوادر فشل حزب الشعب الديمقراطي في أن يصبح واحداً من الأحزاب القائمة في تركيا بالظهور نتيجة للهجمات الإرهابية الأخيرة لحزب العمال الكردستاني.[3] فخلال نحو خمسة أشهر فقط خسر نحو مليون من أصواته الانتخابية، وفقد21 مقعدا برلمانيًا، واقترب من فقدان عتبة الدخول إلى البرلمان، حيث انخفضت نسبته إلى 10.7% وتُعزى هذه الخسارة السريعة إلى عوامل عديدة، منها :

- ✓ إنهارت المحادثات السرية بين الحكومة التركية ومسؤولي حزب العمال الكردستاني في الصيف الماضي. أشارت تقارير غير مؤكدة من الجانب الحكومي إلى أن الجانب الكردي يثير مطالبًا شملت منطقة منفصلة ذات علم منفصل وقوة أمنية ، في نظر تركيا اقتربت من الاستقلال الفعلي. أدى انهيار المحادثات إلى إنهاء اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين واستأنف حزب العمال الكردستاني هجماته الإرهابية ، حيث قام الجيش لتركي وقوات الأمن التركية بالرد بقوة. [4]
- ✓ عودة حزب العمال الكردستاني إلى الحرب بعد تفجيرات تنظيم الدولة في مدينة سوروج، فقد إتهم الحكومة التركية بالتهاون مع التنظيم أو مساندته، وبخاصة إبان عملية عين العرب/ كوباني. وانطلاقًا من ذلك شعر المحافظون الأكراد أن حزب الشعب الديمقراطي يخضع إلى حد كبير لحزب العمال الكردستاني، فهو لا يدين عنفه ولا يستطيع تحقيق تقدم في عملية السلام الداخلي من دونه، ويعتقد بعضهم أنه متوافق معه في إفشال هذه العملية.

---

[1] Tom Stevenson, " The rise and near fall of Turkey's pro-Kurdish HDP". Middle East Eye. 16/02/ 2016, get from the link: http://cutt.us/nD88k , at: 22:20, day: 25/05/2019.

[2] Asli Aydintasbas, op.cit.

[3] Ali Murat Yel, "Many Kurds in Turkey are conservative and religious, which is why they do not support the PKK and its political wing, the HDP". Daily Sabah. get from the link : http://cutt.us/bvAy3 , at: 00:13, day: 26/05/2019.

[4] عماد قدورة، مرجع سابق، ص ص 25 –26.

- ✓ مخاوف الأكراد من العودة إلى الاضطراب الأمني والمعيشي الذي شهدته فترة التسعينيات، فقد أيدت الأغلبية الساحقة للأكراد برنامج حزب الشعب الديمقراطي في انتخابات جويلية 2015م لإعطاء فرصة ما لتحقيق السلام ووقف إطلاق النار بصورة دائمة. ولكن مع عودة الاشتباكات في مناطقهم، وبعد إعلان الحكومة مجددا الحرب على حزب العمال الكردستاني وداعميه، عادت أجواء التسعينيات، وأدت خيبة الأمل هذه إلى عودة كثير من الناخبين الأكراد المحافظين إلى حزب العدالة والتنمية أملا في استعادة النظام العام والاستقرار.[1]
- ✓ سعي حزب العدالة والتنمية لاستمالة وكسب أصوات الأكراد ، لقد ركزت الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية على النظام العام والأمن والتنمية ،على توق الطبقة الوسطى الكردية الشاق للحرب لإنهاء النزاع والمبادرات للبدء في العمل على البنية التحتية التي مزقتها الحرب في المنطقة.[2]

وقد كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نفسه واضحا في رسائله الأخيرة ، مؤكدًا أنه لن يكون هناك مزيد من المحادثات مع أولئك الذين ما زالوا يستخدمون الأسلحة ضد المدنيين والقوات العسكرية والأمنية التركية. وافق البرلمان التركي بالفعل على حرمان البرلمانيين من حصانتهم إذا اشتبه في ضلوعهم في أعمال إرهابية أو جرائم جنائية أخرى، ذُكر أن هناك عشرات من نواب جميع الأحزاب السياسية لديهم ادعاءات معلقة ضدهم قد يواجهون الآن تهماً جنائية، ليس هناك شك في أن هذا القانون يستهدف في المقام الأول أعضاء الفصيل البرلماني لحزب الشعب الديمقراطي، وقد يضعف ذلك بشكل خطير ثالث أكبر حزب في البرلمان أو حتى يتسبب في إغلاقه.[3]

ثالثا : البدائل المحتملة

عمل حزب العدالة والتنمية و حكومته على ايجاد بديل أو بدائل لحزب الشعب الديمقراطي، لمحاورتهم كممثلين على الأكراد من خلال اجراءات وسياسيات ، أهمها :

1/ تعزيز مكانة حزب العدالة والتنمية وأعضائه الأكراد في المناطق الكردية :

يعد حزب العدالة والتنمية الحزب الوحيد غير الكردي في البرلمان الذي استطاع أن يحظى بتمثيل مهم في مناطق جنوب شرق البلاد، ويعود ذلك إلى أسباب منها: أنه الحزب الذي ينفذ البرامج التنموية للحكومة في المناطق، ومن ثم تلتقي بعض مصالح الطبقة الوسطى ورجال الأعمال فيها مع هذا الحزب. والثاني، أنه حزب محافظ وفوق الإثنية فعلا إذ لديه عدد كبير من أعضائه من الأكراد الذين استطاع من خلالهم اختراق هذه المناطق وإيجاد روابط مع السكان المحليين ومخاطبتهم بلغتهم وتمثيلهم في الحكومة والبرلمان.

---

[1] Zülfikar Doğan," Will there be a 'Kurdish AKP' in Turkey?". Al-Monitor, 27/11/ 2015. get from the link : http://bit.ly/2iybddu , at: 18: 20,in day: 25/05/2019.

[2] Gönül Tol, "Turkey's Kurds Split by AKP Policies". The Cairo Review of Global Affairs. 10/12/ 2015, get from the link: http://cutt.us/dHfWE , at: 19:10,in day: 25/05/2019.

[3] Abbas Djavadi , op.cit .

وتدل نسب تمثيله في الانتخابات العامة في نوفمبر 2015م وفي الاستفتاء على التعديلات الدستورية في أفريل 2017 م ،وفي الانتخابات التشريعية والرئاسية في جويلية 2018 م، على القوة النسبية لقاعدته الانتخابية وعلى شعبية أعضائه الأكراد في المناطق الكردية.[1] وتدل نسبة التمثيل في الانتخابات العامة الأخيرة على قوة الحزب وأعضائه الأكراد في المناطق الكردية، فقد فاز بتمثيل محافظتين كاملتين هما **بينغول** بنسبة 64 % وقارص بنسبة 36%، كما سجل حضورا كبيرا في محافظات أخرى، فحصل في **بتليس** مثلا على 44% ،**إيغديز**20% ،**ماردين** 30% ، **موش** 34%، **سيرت** 32%، و**فان** 30%، كما تظهر نسبة تمثيله في محافظة **ديار بكر** 22% مدى نجاح خطابه وبرامجه، ودور أعضائه الأكراد في منافسة حزب الشعوب الديمقراطي في معقله.[2]

على الرغم من التقاء حزب الشعب الديمقراطي ، برفقة حزب المناطق الديمقراطية الشقيق DBP بممثلين عن الحزب الاشتراكي الكردستاني PSK وحزب الحرية الكردستاني PAK وحزب الحقوق والحريات HAk والحزب الديمقراطي الكردستاني / الشمال PDK–T وحركة آزادي في ديار بكر، لإقناعهم بالتصويت بالرفض في الاستفتاء على التعديلات الدستورية لعام 2017م ،الذي أقره البرلمان يمنح الرئيس أردوغان سلطات غير مسبوقة، الا أنه قد تزايدت في المناطق الكردية نسبة التأييد للتعديلات.[3]

أما مدى وجود الأعضاء الأكراد ونفوذهم داخل حزب العدالة والتنمية، فتظل التقديرات غير واضحة بسبب قيام العضوية في الحزب على أساس المواطنة التركية وليس الانتماء القومي. ومع ذلك، فثمة تقدير لافت وذو دلالة مهمة، إذ يشير رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو إلى أن نسبة الأكراد من الكوادر الوسطى في الحزب تبلغ 36 في المئة وفضلاً عن ذلك، فإن أعضاء الحزب قد وصلوا إلى مراكز متقدمة جدا في الحكومة، ومنهم مثلا **بشير أتالاي** الذي كان نائبًا لرئيس الوزراء وهو أحد مؤسسي الحزب، وهاكان فيدان رئيس الاستخبارات العسكرية التركية لذا، من المتوقع أن يعزز حزب العدالة والتنمية نشاطه في المناطق الكردية بدعم أعضائه الأكراد، والمستقلين المناصرين لدعم مساعي الحكومة، لانتزاع مزيد من المحافظات من أيدي حزب الشعوب الديمقراطي بما يُفقده ربما عتبة دخول البرلمان مستقبًلا، وإن كانت محاولته في الانتخابات الأخيرة لعام 2018م لم تكلل بتحقيق هذا الهدف، ففي حال حرمانه من تجاوز هذه النسبة، فبإمكان حزب العدالة والتنمية الحصول على كثير من مقاعده البرلمانية، لأن الأصوات الانتخابية للحزب الخاسر يعاد توزيعها على الأحزاب الأخرى الممثلة في البرلمان.[4]

---

[1] عماد قدورة ، مرجع سابق.

[2] رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق ، ص 4 .

[3]" HDP meets other pro-Kurdish parties over Turkey referendum". Kurdistan 24, 15/02/ 2017, get from the link: http://cutt.us/T2EYb , at: 11:49, day: 26/05/2019 .

[4] عماد قدورة، مرجع سابق، ص 27 .

2/ التقارب مع أحزاب وحركات إسلامية كردية :

تسعى مقاربة حزب العدالة والتنمية للتقارب مع أحزاب كردية محافظة قائمة مثل حزب الدعوة الحرة، أو استقطاب حركات تطمح إلى أن تصبح حزبًا سياسيًا مثل حركة أزادي، أو أنها لا تؤمن بالعمل السياسي مثل مدرسة الزهراء لكنها قد تفيده في التأثير على المحافظين المتدينين :[1]

- ✓ حزب الدعوة الحرة "هدى بار" Huda-Par : وتأسس حزب الدعوة الإسلامي رسميا عام 2012م ، ولكن تعود بدايات عمله إلى ثمانينيات القرن الماضي عندما قرر شباب من أصول كردية تأسيس منظمة حزب الله التركي عقب الثورة الإيرانية التي تأثروا بها. و شارك حزب الدعوة بالانتخابات البلدية عام 2014م ، وحصل على 7.8% من الأصوات في محافظة **باطمان**، و4.32% بمدينة ديار بكر جنوب شرق تركيا. وبعد فشل تسعة من مرشحيه (على لوائح المستقلين) في الانتخابات البرلمانية التي جرت في جويلية 2015م ،ويصر حزب الدعوة الحرة الإسلامي الكردي في تركيا على عدم المشاركة بالجولة الثانية، معللا موقفه بعدم الثقة بالانتخابات. وقال الأمين العام لحزب الدعوة **محمد ياووز** للجزيرة نت "**إننا لا نشارك بالانتخابات لعدم ملاءمة الظروف بسبب العنف الذي يقوم به حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا... لسنا متأكدين من إظهار إرادة الشعوب بمناطق جنوب شرق تركيا، بسبب ضغوط ومضايقات حزب العمال الكردستاني على الناخبين، لذا فضلنا عدم المشاركة بالانتخابات كحزب**".[2]

وعلى الرغم من جذور هذا الحزب وحجمه الصغير، فإن أوساط حزب العدالة والتنمية ترى أنه يمكنه المساهمة في المنافسة من خلال خطابه الإسلامي واختلافه الجذري مع حزبي العمال الكردستاني والشعوب الديمقراطي. ويتخذ حزب هدى بار موقفًا صارما إزاء محاولات حزب العمال الكردستاني ادعاء تمثيل الأكراد، ويسعى لتجريده من ذلك؛ إذ يقول **ياووز**: "**إنهم يدعون تمثيل الأكراد في تركيا وبقية المناطق التي يتواجد فيها الأكراد، وهذا الكلام ليس بمحله،" ولكنه يؤكد أن حزبه أيضا "لا يستطيع ادعاء أنه يمثل الأكراد بمفرده**".[3]

- ✓ حركة أزادي : تضم إسلاميين أكراد، وقد تشكلت في جويلية 2012م في ديار بكر، مستلهمة "حركة أزادي" للشيخ سعيد بيران، ويبين منسقها **آدم أوزجنر** أنه رغم استعارة هذا الاسم فإنهم لا يدعون تمثيل حركة الشيخ سعيد، وأن الحركة تطمح إلى أن تصبح حزبًا سياسيًا، وترفض استخدام العنف أو تطبيق الشريعة، على العكس من حزب هدى بار. وترى أن لديها القدرة على التعاون مع حزب الشعب الديمقراطي على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية، وأن مشروعها لا يقوم على

---

[1] نفس المرجع، ص 29 .

[2] كمال شيخو، " حزب الدعوة الكردي يختار عدم المشاركة بانتخابات بتركيا". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/l4bSg ، على الساعة: 14:43، يوم: 2019/05/26 .

[3] عماد قدورة ، مرجع سابق.

استهدافه، وإنما على إعادة الاعتبار للحقوق التي اغتصبتها الجمهورية التركية، وتعتبر هيمنة حزب العدالة والتنمية مشكلة، لذلك ترى أن القوى الكردية يجب أن تعمل معا لدفعه خارج كردستان ، ولكن هذه المواقف تعود إلى عام 2013م أي في سياق "عملية السلام ووقف إطلاق النار"، ومع عودة الحرب في المناطق الكردية، يطمح حزب العدالة والتنمية إلى أن تعمل هذه الحركة مع أحزاب أخرى لتنافس حزب الشعب الديمقراطي.

- ✓ مدرسة الزهراء : هي جماعة إسلامية متفرعة من الحركة النورسية التي تعود إلى **الشيخ سعيد النورسي**، وتستمد اسمها من الجامعة التي كان يطمح إلى بنائها في مدينة فان على غرار جامعة الأزهر "لنشر التعليم الذي يلبي متطلبات العصر، ويجعل المسلمين يتفوقون على الغرب فكرا وعلما"... ويتنافس حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الديمقراطي على أصوات هذه الجماعة لأنها مؤثرة في أوساط المحافظين، **فديمرتاش** قدم الشكر لها لدعم حزبه في انتخابات جويلية 2016م فقال: "**رغم أنهم لم يعقدوا تحالفًا معنا، فإن هذا الدعم هو جهد مشترك**". لكن حزب العدالة والتنمية تصدى له. فقد حرصت **صحيفة صباح** على نشر بيان تؤكد فيه الجماعة عدم صحة ذلك[1]، بقولها: "**ليس لدى مدرسة الزهراء أي دعم مفتوح أو مغلق لأي حزب سياسي حتى الآن، إننا نعتبر هذا البيان الذي أدلى به ديمرتاش بمثابة معلومات مغلوطة أُعطيت له. و جعلت مدرسة الزهراء من المبادئ القرآنية هدفها واتبعت النهج القرآني منذ إنشائها.**"[2]

3/ فكرة تأسيس "حزب عدالة وتنمية" كردي :

بدأت تظهر إشارات إلى إمكانية تأسيس حزب كردي محافظ على شاكلة حزب العدالة والتنمية بعد أن نجح الأخير في إعادة كثير من المحافظين الأكراد إلى تأييده في انتخابات نوفمبر 2015م ، وإذا كان من الصعب جعل هذا التأييد دائما، فيبدو أنه سيكون أسهل في حال تأسس حزب كردي وسطي يجمع المحافظين المستقلين، وحركات إسلامية أو مؤيديها، وربما بعض المنشقين عن حزب الشعب الديمقراطي. وفي هذا السياق، يشير النائب عن حزب الشعب الديمقراطي **ألتان تان** إلى أن حزب العدالة والتنمية استطاع جذب ثلث أصوات المحافظين الأكراد منذ انتخابات نوفمبر، وكثف جهوده من أجل كسر الرابط نهائيا بين المحافظين الأكراد وحزب الشعب الديمقراطي، وخلق قاعدة شعبية لحزب إسلامي كردي بديل أو ما يسميه "حزب العدالة والتنمية الكردي"، ويطمح إلى استقطاب من تبقى من المحافظين الأكراد في حزب الشعوب الديمقراطي، ومن المرجح إقناع النواب الإسلاميين المحافظين والمعتدلين فيه بالانشقاق وتشكيل حزب جديد للانتخابات المقبلة في عام 2019م أو قبل ذلك.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص ص 29- 30 .

[2] "Med-Zehra'dan Selahattin Demirtaş'a yalanlama,". get from the link: http://cutt.us/fFGoO , at: 12:11, in day : 26/05/2019.

[3] رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق، ص ص 5- 6 .

4/ دعم الحزب الاشتراكي الكردستاني :

عُرف بجماعة "**طريق الحرية**" نسبة إلى المجلة التي كان يصدرها وله نفوذ واسع بين المثقفين والطلبة، ويصدر إضافة إلى "طريق الحرية" جريدة باسم "**روزاولات**" أي شمس الوطن، وقام الحزب بدور كبير في نشر الأفكار اليسارية باللغتين الكردية والتركية في كردستان، مستثمرا النشر العلني أو شبه العلني الذي كان مسموحا به في فترة حكم حزب الشعب الجمهوري اليساري بقيادة **بولند أجاويد** أواخر السبعينيات .[1]

وقد عاد رئيس الحزب الاشتراكي الكردستاني **مسعود تك** وأعضاء بارزين فيه، عام 2014 م بعد 35 عاما في المنفى، حيث ألقى كلمته في مؤتمر لحزبه يقول : " **إن الغرض الوحيد من الاجتماع لم يكن تأسيس حزب جديد ، لقد تركت ديار بكر منذ 35 عاما و6 أشهر... عندما تم تأسيس حزبنا ، لم تكن الظروف متوفرة. لم يكن من الممكن حتى استخدام الكلمات الكردية، و لإنشاء حزب كردي كان علينا أن نعمل في ظل ظروف غير قانونية، ثم قررنا المؤتمر الكردستاني على تغيير في قانونية تركيا للقيام بعملنا، من الآن فصاعدا ، تم فتح صفحة جديدة في سجل PSK نريد أن نجعل نموذجا جديدا ،برنامجا جديدا، وليس فقط إضفاء الشرعية على حزبنا، في الأيام القادمة سنولي أهمية للتقارب بين الأحزاب السياسية الكردية... لم يعد الأكراد بحاجة إلى اللجوء إلى العنف... من وجهة نظري ، ينبغي للأكراد إخراج الأسلحة من جدول الأعمال والتركيز على أنشطة المجتمع المدني والمدني القانونية المشروعة من أجل الحصول على حقوقهم الوطنية... ويجب على تركيا و الأكراد أن يوقفوا العمليات العسكرية و وقف إطلاق النار غير مشروط.**"[2]

ومع أن خطاب الحزب الاشتراكي يبدو مشجعا للحكومة التركية، فإنه لا يمكن التعويل عليه تماما في تقديم المنافس لحزب الشعوب الديمقراطي. ومما يعزز هذا الرأي قيام مسعود تك بتقديم الشكر إلى ديمرتاش على "كلماته الطيبة" الموجهة إليه بعد عودته، وتأكيده أنه لا يشكل بديلا من أي حزب، بقوله: "**نستطيع أن نعمل مع الأحزاب الأخرى**".[3]

5/ تشجيع اندماج الأحزاب الكردية الأخرى وتحالفها :

تبقى جميع البدائل التي قد تعتمد على دعم حزب كردي واحد، مهما كان توجهه، قاصرةً عن تقديم بديل حقيقي من حزب الشعوب الديمقراطي، نظرا إلى أن الأحزاب أو الحركات الموجودة تُعد صغيرة ومحدودة الانتشار والتأثير. ولذلك، فأي خطوة في اتجاه عقد تحالفات أو حتى اندماجات بين هذه الأحزاب هي خطوة مكملة وضرورية في سياق تجميع الجهود لإيجاد بديل كردي يحظى بقاعدة تمثيل عريضة. وقبل تناول الحراك الذي شهدته الساحة الكردية منذ بداية عام 2016م في هذا الاتجاه، يمكن توضيح أهم

---

[1] أمين شحاتة،" الأحزاب والتيارات السياسية الكردية". متحصل عليه من : http://cutt.us/62CJ8 ، على الساعة: 12:25، بتاريخ : 2019/05/26 .

[2] Mahmut Bozarslan, "Kürdistan Sosyalist Partisi 35 Yıl Sonra Döndü Amerikaninsesi, 17/10/2015. get from the link : http://cutt.us/f7yYO , at: 12:24, in day: 26/05/2019.

[3] عماد قدورة، مرجع سابق، ص 31 .

الأحزاب والحركات الكردية التي يمكن أن ينشأ بينها تعاون، وهي :

- ✓ حزب المشاركة الديمقراطي (Participatory Democracy Party, KADEP) : أسس الحزب في 19 ديسمبر 2006م من قبل **شرف الدين إلجي** للتنافس في الانتخابات البرلمانية لعام 2007م .و يدعو برنامج KADEP إلى حل ما يسمى بالقضية الكردية من خلال إنشاء نظام فدرالي ، وتقليل القوة السياسية للجيش ، وتوسيع الحقوق الفردية ، وتنفيذ سياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين.[1]
- ✓ حزب الحرية الكردي (Kurdistan Freedom Party, PAK) : حزب الحرية الكردي تأسس عام 2014م بزعامة **مصطفى أوزجيليك**، وهو على علاقة وثيقة أيضا بمسعود برازاني، وينظر بإيجابية إلى حزب العدالة والتنمية.[2] وقال مصطفى أوزجيليك :" **إن حزب حرية كردستان PAK سوف يسعى إلى الاستقلال أو اتحاد تركي كردي من خلال الوسائل السياسية والقانونية...إ ذا استمرت أيديولوجية الدولة التركية المتمثلة في" شعب واحد ، ولغة واحدة ، وعلم واحد "، فلدينا الحق في فصل أنفسنا عن تركيا والسعي إلى دولة مستقلة ... لا يزال استخدام اللغة الكردية يواجه قيودا ولا يمكن للأطفال الأكراد تلقي التعليم بلغتهم الأم في المدارس العامة... إن الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة التركية في السنوات الأخيرة كانت موضع ترحيب لكنها غير كافية**".[3]
- ✓ الحزب الكردستاني (Partiya Kurdistani, PAKURD) : ليس للحزب أي قاعدة شعبية حقيقية، في لكنه ناشط على وسائل التواصل الاجتماعي ويطلق عليه اسم **Twitter Party** يترأسه **إبراهيم هلال.**[4] الذي قررعدم دعم أي حزب في الانتخابات العامة، تم شرح بيان PAKURD في الانتخابات على النحو التالي: "**نظرا لمبادئ حزبنا والوضع في مفاوضات الانتخابات ، فإننا لا نشارك في الانتخابات ولا ندعم أي حزب. على الرغم من أن الاتجاه العام لأبنائنا هو في اتجاه المقاطعة ، فإننا نجد أنه من المناسب عدم اتخاذ أي توصية من شأنها أن تربط أعضاء ومتطوعي حزبنا – الحركة.**"[5]
- ✓ الحزب الديمقراطي الكردستاني – التركي (KDP–North, KDP–Bakur or T–KDP) : وهو حزب عراقي يعمل في تركيا بطريقة غير رسمية، ويرأسه **سرتاك بوجاك** تأسس عام 1965م ،وقدم أوراق تسجيله داخل تركيا عام 2013م ويُعرف بصلاته القوية بالحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بل إن اسمهما المتشابه ثم عبارة "فرع الشمال" أو "التركي،" يشير إلى امتداده في تركيا. ويختلف هذا الحزب مع حزب الشعب الديمقراطي.[6]

---

[1] "New Kurdish Political Party Adopts Progressive But Unrealistic Platform," Public Library of US Diplomacy,19/01/2007. Get from: http://cutt.us/s8tvg ,at: 12:32, day: 26/05/2019.

[2] عماد قدورة، مرجع سابق.

[3] Deniz Serinci, "New Kurdish independence party in Turkey 'good for democracy' ". Rudaw, 26/10/2014, get from: http://cutt.us/u4yXk ,at: 12:14, day : 26/05/2019.

[4] Fehim Taştekin, "Could an alternative Kurdish party succeed in Turkey ?. Al-Monitor,27 Jun 2016. Get from: http://cutt.us/gVhBQ , at: 12:45, day : 26/05/2019.

[5]"Pakurd: Hiçbir partiye destek yok!". Rudow,3 /06/2015. Get from: http://cutt.us/jFbNw , at: 12:45, day : 26/05/2019.

[6] عماد قدورة ،مرجع سابق.

- ✓ حزب الحقوق والحريات "حق" (Rights and Freedoms Party, Hak-Par) تأسس عام 2002م على يد **عبد الملك فيرات**، ويرأسه حاليًا **رفيق كراكوش**، ولديه علاقات جيدة مع حزب العدالة و التنمية، ولم يدخل البرلمان فقد حصل على نحو 110 آلاف صوت فقط في انتخابات نوفمبر 2015م.
- ✓ حزب الحرية والاشتراكية (Freedom and Socialism Party, OSP) : تأسس عام 2011م بزعامة **سنان جفتيورك**، وهو حزب يساري أو حزب للعمال، ويتطلع إلى حل القضية الكردية من خلال الفدرالية بشرط تحقيق المساواة للسكان الأكراد.
- ✓ حزب الدعوة الحرة "هدى بار".
- ✓ حركة أزادي.
- ✓ الحزب الاشتراكي الكردستاني .[1]

لقد قامت بعض هذه الأحزاب بتحركات في السياسة الكردية تسعى إلى عقد شراكات جديدة بين الأجنحة اليمينية والإسلاميين والاشتراكيين، منها المبادرة التي قدمت من أجل تشكيل تحالف من خمسة أحزاب كردية، إذ عقد مؤتمر في الفترة 2-6 فيفري 2016م في ديار بكر لهذه الأحزاب لتشكيل جبهة فيما بينها، وفيه انتقدت عنف حزب العمال الكردستاني، وكذلك شعار الدولة التركية "دولة واحدة، أمة واحدة، بلد واحد، علم واحد". أما التطور الجاد الذي وصف بأنه جهد من أجل خلق بديل من حزب الشعوب الديمقراطي، فكان المؤتمر الذي عقد في32 ماي 2016م في ديار بكر، من أجل تنظيم عملية الدمج بين حزب المشاركة الديمقراطية والحزب الكردستاني الديمقراطي-التركي، إذ اتفقا على الاتحاد تحت اسم حزب كردستان الديمقراطي لتركيا، وأعلنا أنهما سيشكلان بديلا عن حزب الشعب الديمقراطي.[2]

المطلب الثاني : سيناريوهات مستقبل العلاقة بين حكومة حزب العدالة والتنمية والأقلية الكردية

1/ سيناريو بقاء الوضع كما هو

يفترض هذا السيناريو بقاء الوضع الراهن كما هو على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في الواقع فإن قضية كالقضية الكردية وما تحتويه من تعقيد لا يمكن أن تحل بسرعة أو خلال مدة زمنية قصيرة جدا، بل هي تحتاج الى حل شامل على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال إن تركيا نفسها لم تنجح في التقدم في إنجاز اصلاحاتها على كافة الصعد إلا تدريجيا، فقد استغرق تقليص نفوذ الجيش التركي في الحياة السياسية التركية أحد عشر عاما. اذا أقر التعديل للمادة 35 من الدستور التركي في 30 جويلية 2013م، والتي كانت تنص على أن واجب الجيش التركي خصوصا هو "صون الجمهورية التركية وحمايتها"، إذ إن التعديل الجديد يقيد مجال تدخل القوات

[1] نفس المرجع، ص ص 31- 32 .

[2] ريا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق ، ص 8 .

المسلحة، موضحا أن دورها هو الدفاع عن المواطنين الأتراك من التهديدات والمخاطر الآتية من الخارج. وعليه ربما حل القضية الكردية يحتاج وقت كالوقت الذي استغرقه تقليص نفوذ الجيش. وفي الواقع هناك عدد من الفرضيات التي تدفع إلى بقاء الوضع كما هو عليه وهي :[1]

- ✓ رفض المعارضة التركية ولاسيما حزب الحركة القومية المتطرفة للحل السلمي، انطلاقا من قناعته بأن أي اعتراف بالقضية الكردية يعد خيانة للقومية التركية ويفتح الباب أمام تقسيم تركيا، وعليه بدأت الأوساط القومية التركية تشن حملة غير مسبوقة ضد أردوغان وتدعو إلى محاكمته بتهمة الخيانة، فيما على الجبهة الكردية ثمة قناعة بأن بعض القيادات العسكرية لحزب العمال الكردستاني غير مستعدة للتخلي عن السلاح حتى لو أعلنت موافقتها على الحل السياسي تلبية لرغبة أوجلان، فهي من خلال الشروط الكثيرة للحوار كفيلة بإفشال العملية السلمية مع الزمن.[2]
- ✓ لحظة الأسئلة الصعبة التي وصلت إليها العملية السياسية بين الطرفين والتنازلات الأليمة المطلوب للاستمرار، وهو ما كان الطرفان يخشيانه، فلا حزب العمال الكردستاني كان مستعدا لإلقاء السلاح بشكل نهائي ،ولا الحكومة كانت قادرة على صياغة الدستور الجديد المطلوب لإقرار المواطنة المتساوية والحقوق الكاملة للأكراد، فضلا عن البت في ملفات محورية وحساسة، على رأسها مصير عبد الله أوجلان ووضعه القانوني، والعفو العام عن مقاتلي العمال الكردستاني، وعودتهم إلى حياتهم الطبيعية في المدن والقرى، وربما رفع اسم الحزب من قوائم الإرهاب والتعامل معه كحزب سياسي عادي، وهي تنازلات لا تخلو من مجازفة سياسية كبيرة بالنسبة لحزب حاكم كان مقبلا على انتخابات برلمانية. كل هذه عوامل أسهمت في تجميد العملية السياسية وتوتير الأجواء بما حفَّز الأعمال العسكرية.[3]
- ✓ الخلافات بين الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية في منح الكرد حقوقهم الكاملة، وعليه عدم تعديل قانون العقوبات لتخفيف الأحكام على المعتقلين، واعتماد الرد العسكري و الأمني والعنف والمجازر الجماعية على أي مطلب كردي، وتهجير السكان، وممارسة المزيد من سياسات التطويق للحركة الكردية المسلحة مع دول الجوار لعزلها وضربها.[4]
- ✓ المستحيل إقناع حزب العمال الكردستاني بنزع سلاحه وانتظار حل سياسي من أنقرة قد لا يأتي أبدا، كما من المستحيل الاقتناع بوجود رغبة تركية في الحل السياسي مع استمرار أنقرة في نهجها الأمني، حيث لا تتوقف حملات التمشيط العسكرية في الداخل، ويتواصل القصف الجوي لمعاقل

---

[1] خميس دهام حميد، رؤى سنان جواء، مرجع سابق، ص 25.

[2] خورشيد دلي، " أبعاد السلام التركي الكردي". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/V5ryK ، على الساعة : 16:19، بتاريخ : 2019/05/27 .

[3] سعيد الحاج، " عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق". مرجع سابق.

[4] خضر عباس عطوان،" المتغير الكردي في العلاقات العراقية –التركية بعد عام 2003". مجلة قضايا سياسية : العدد 21/22، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2010، ص 65 .

الحزب في الداخل والخارج، فالمسألة تبدو له على هذا النحو أقرب إلى الاستسلام من الحل السياسي.[1]

- ✓ ثمة أزمة ثقة متبادلة بين الطرفين ظهرت في سلسلة من التصريحات العدائية في كلا الاتجاهين، حيث يخشى كل منهما أن يكون الطرف الآخر يناور لكسب الوقت والنقاط، فيلقي الحزب السلاح دون الحصول على شيء، أو تقوم الحكومة بالتعديلات الدستورية المطلوبة قبل إلقاء الحزب سلاحه، وهو ما انعكس على إصرار كل طرف على أن يكون الطرف الآخر هو البادئ بالخطوة الأولى.
- ✓ العامل الاقليمي اذ ثمة قناعة تركية بأن الدول الإقليمية وتحديدا إيران وسوريا وحتى إسرائيل لن تتوانى عن محاولة إفشال عملية السلام بين تركيا والأكراد انطلاقا من أن مثل هذا السلام سينعكس في صالح تركيا ودورها ونفوذها في المنطقة.[2]

إن بقاء وضع الأكراد كما هو دون تغيير ،لن يخدم كلا الطرفين لا الحكومة التركية ولا حزب العمال الكردستاني، وإنما مزيد من حالات اللاستقرار السياسي والداخلي في تركيا ، وهذا ما قد يؤدي الى أمرين إما التصعيد العسكري بين الطرفين الذي لا تحمد عقباه، أو الحل السلمي عن طريق العودة الى مفاوضات جدية بينهما التي تضع حد للمسألة الكردية وتحقق الاستقرار السياسي في تركيا.

2/ سيناريو التصعيد العسكري

يقوم هذا السيناريو على عودة و اشتداد الصدام والعمليات العسكرية بين كل من الحكومة التركية وقوات حزب العمال الكردستاني.

فبعد نحو سنتين من إطلاق عملية السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني عادت أخبار المواجهات بين الجانبين تتصدر عناوين وسائل الإعلام التركية والكردية، فوعد زعيم حزب العمال الكردستاني بانتهاء عهد الرصاص إلى غير رجعة لم يتحقق، مع أن فوز حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد في الانتخابات البرلمانية ودخوله مجلس الأمة (البرلمان) بشّر بعهد جديد من المشاركة الكردية في الحياة العامة التركية. في الواقع، رغم ضراوة الحرب المندلعة حاليا، فإن ثمة قناعة دفينة لدى الجانبين التركي والكردي بأن النهج العسكري لن يؤدي إلى نتيجة أو حل، فجولات القتال السابقة بين الجانبين انتهت بالفشل بعد أن كلفت أعدادا كبيرة من الضحايا وتدميرا هائلا للبنى التحتية وهدرا للأموال، حيث تشير التقارير التركية إلى أن الحرب ضد الكردستاني منذ عام 1984م حتى الآن كلفت أكثر من خمسمئة مليار دولار، وهو مبلغ كاف لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية في المناطق الكردية في جنوب شرق البلاد،

[1] خورشيد دلي، " القضية الكردية في تركيا والحل السلمي". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/j94zs.htm ، على الساعة : 16:26، بتاريخ : 2019/05/27.

[2] سعيد الحاج، " فرص نجاح عملية السلام مع الأكراد في تركي". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/wjpXP ، على الساعة : 13:52، بتاريخ : 2019/05/27.

وأمام هذه القناعة فإن السؤال الجوهري هنا يتعلق بخلفيات التصعيد الجديد وكيفية العودة إلى طاولة الحوار من أجل سلام منشود يحقق الاستقرار لتركيا والهوية القومية للكرد.[1]

فحزب العمال الكردستاني يشعر من النواحي العسكرية بأنه مرتاح ومقتدر أكثر، فالكرد في سوريا الآن عامل دعم مهم وليدهم قوة مسلحة توازي قوة الحزب نفسه والعراق وايران لديهم مشاكل مع تركيا من الممكن أن يقوم الحزب بإستغلالها.[2]

ولعل ما زاد الهواجس التركية هو ارتفاع معدل العمليات والإجراءات الأمنية التي يقوم به حزب العمال الكردستاني في الداخل من جباية للضرائب وإقامة حواجز أمنية في المناطق الريفية وحفر للخنادق، وفي المقابل، فإن الكرد الذين انتظروا طويلا لتقوم الحكومة التركية بخطوات عملية لدفع عملية السلام إلى الأمام، لا سيما الإفراج عن عبد الله أوجلان والاعتراف الدستوري بالكرد وحقوقهم القومية، وجدوا أنها تمارس سياسة أقرب إلى تمرير الوقت والتهرب من الاستحقاقات وعدم الجدية. وزادت تصريحات أردوغان بعدم وجود قضية كردية، وتنصله من بيان السلام الذي عرف ببيان قصر **(دولمه باهجه)** بين الحكومة التركية وحزب الشعوب الديمقراطي من قناعة الكرد بأهمية التصعيد السياسي والأمني لوضع الحكومة أمام معادلة: إما الاستجابة للمطالب الكردية أو الدفع نحو التفجير... وعليه كانت العمليات العسكرية التركية ضد مواقع الكردستاني في العراق وتركيا مقابل تصعيد الأخير عملياته في الداخل على شكل استهداف جنود ومقرات أمنية وحكومية، تدشينا لمرحلة جديدة من الدم والدمار والشقاق القومي... فالحكومة التركية تراهن على أن العمليات العسكرية ستؤدي إلى إضعاف الحزب الكردستاني وتجريده من حاضنته الشعبية، خاصة أن الحرب أثرت على مصالح الناس وأعمالهم وأرزاقهم، مع المراهنة على أن هذه الحرب ستفرز قوى كردية معتدلة في تركيا بمساعدة من رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني الذي يعيش في خلاف سياسي يتعمق هذه الأيام مع حزب العمال الكردستاني. بينما يرى الأخير أن الحرب ستجعله أكثر تأثيرا في الساحة الكردية، وستجبر الحكومة التركية تحت ضغوط الداخل والخارج على العودة مجددا إلى مفاوضات السلام، ويبدو أن الحزب يراهن على الضغوط الأميركية والأوروبية المطالبة بعودة الجانبين إلى مفاوضات السلام.[3]

وعليه فإن التصعيد العسكري بين الطرفين من الممكن أن يؤدي الى النتائج التالي :

- ✓ زيادة الانفاق العسكري في تركيا على العمليات العسكرية، وشراء الأسلحة لمواجهة مقاتلي الحزب

---

[1] خورشيد دلي، " دلالات التصعيد التركي الكردي". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/pjAby ، على الساعة : 23:34 ،بتاريخ : 2019/05/26 .

[2] خميس دهام حميد، رؤى سنان جواء، مرجع سابق، ص 27 .

[3] خورشيد دلي، " دلالات التصعيد التركي الكردي". مرجع سابق.

ستعرض المدارس الى الحرق والتدمير، وهذا سيؤدي الى القاء العديد من الشباب في الشوارع فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة، وهذا سيحقق غاية حزب العمال الكردستاني فبقليل من التنظيم والإدارة سينجح هؤلاء الشباب و ارسالهم للمقاتلة في الجبل، وإذا لم يجندهم حزب العمال الكردستاني، فبالتأكيد ستعمل الدولة التركية على استمالتهم وتعيينهم كحراس قرى، وفي الحالتين فإن الشعب الكردي هو الخاسر الوحيد.

- ✓ إن التفرد بالحل العسكري في مواجهة قوات حزب العمال الكردستاني، سيؤجل تحقيق الديمقراطية الكاملة في تركيا، وعودة العمل بقوانين الطوارئ في المحافظات الكردية.
- ✓ الصراع والعنف والعداء والتوتر في نهاية المطاف، يعطي فرصا لقوى خارجية أخرى للبدء بالحروب العرقية والدينية في تركيا.
- ✓ فشل مشروع 2023م الذي طرحه سابقا الرئيس التركي أردوغان، الذي يهدف الى احداث نهضة اقتصادية في تركيا وجعلها من الدول العشر الأولى اقتصاديا، وهذا يتطلب ازالة العوائق الداخلية والخارجية ومن أهمها حل القضية الكردية.
- ✓ تأخير حلم تركيا في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي...ان قرارات الاتحاد الأوروبي الى جانب الأكراد اذ طالبت الدول الأوربية من الحكومة التركية منح السكان الكرد المزيد من الحقوق والحريات...كما أن عبد الله أوجلان نجح في نقل الصراع ما بين الأكراد والحكومة التركية الى المحافل الأوروبية وعمل على جعل القضية الكردية ورقة ضغط أوروبية على دخول تركيا الى الاتحاد الأوروبي...ستجعل الحكومة التركية تعيد التفكير في استخدام الحل العسكري واعادة التفكير في حل سلمي للقضية الكردية من أجل كسب التأييد لدخول تركيا الى الاتحاد الأوروبي.[1]

لكن ما يمكن استخلاصه بالنسبة الى خيار التصعيد العسكري ، فإن هذا الخيار لن يؤدي لنتائج سلمية لحل المسألة الكردية على المدى الطويل، فقد تم اتباع هذا النهج من قبل الحكومات التركية السابقة في التسعينيات ، ضد قوات حزب العمال الكردستاني وقد تبين من التجارب السابقة فشل هذا الخيار العسكري، وأن النتائج العكسية للخيار العسكري تفتح الطريق الى الحل السلمي.

3/ سيناريو الحل السلمي

ان الحاجة الى حل سلمي لحل المسألة الكردية أصبح شيء ضروري، وحاجة ملحة خاصة بعد ما عاشته تركيا من صراعات وضحايا في صفوف الأتراك والأكراد، فتركيا الآن تدرك أنه من أجل تحقيق أمنها واستقرارها الداخلي ونموها الاقتصادي لا بد من ايجاد حل سلمي للمسألة الكردية و انهاء الصراع، والذي قد يتمثل في اعطاء المزيد من الحقوق والحريات للأكراد أو نوع من الحكم الذاتي، أو اللامركزية الادارية، وهناك مجموعة من العوامل التي تدعم وتساهم في العمل لتحقيق الحل السلمي بين الحكومة التركية و حزب العمال الكردستاني والتي تمهد الطريق له وهي :

[1] خميس دهام حميد، رؤى سنان جواء، مرجع سابق، ص ص 28- 30.

- ✓ الظروف الإقليمية : فالتحولات التي تشهدها المنطقة في ظل ثورات الربيع العربي قلّصت المساحة التي كان حزب العمال الكردستاني يتحرك فيها على طول الشريط الحدودي الممتد من الأراضي الإيرانية إلى الشمال السوري مرورا بشمال العراق ما يعني زيادة مساحة نفوذه.[1]
- ✓ تحسن علاقات تركيا مع كردستان العراق : علاقات تركيا السياسية والاقتصادية والتجارية مع إقليم كردستان العراق تحسنت كثيرا في السنوات الأخيرة بعد أن قررت أنقرة تعزيز العلاقات مع أربيل وإنهاء سياسة التجاهل، ووصل التبادل التجاري بين تركيا وكردستان العراق العام الماضي إلى 12 مليار دولا ر بعد أن كان أربعة مليارات قبل أربع سنوات، وتشكل الشركات التركية حاليا حوالي نصف الشركات المستثمرة في كردستان العراق، وهناك خطط مستقبلية للتعاون في مشاريع أخرى خاصة في مجال الطاقة ونقل النفط الكردي إلى أوروبا، وكان مسعود البارزاني قد صرح في مقابلة تلفزيونية مع إحدى القنوات العربية بأن أكبر حلمه ربط أربيل إلى أوروبا بالسكك الحديدية، ولا يمكن أن يتحقق هذا الحلم إلا بالتعاون الوثيق مع تركيا. وكان من نتائج هذه السياسة الجديدة تعزيز التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الشعور لدى الأكراد بأنهم ليسوا مستهدفين من قبل الحكومة التركية، بل المستهدف هو ما يمارسه حزب العمال الكردستاني من الأعمال الإرهابية، ودعمت هذا الشعورَ تصريحاتُ قادة الإقليم المؤيدة للخطوات التي تتخذها حكومة أردوغان في سبيل حل المشكلة مع حزب العمال الكردستاني بالطرق السلمية.
- ✓ سياسة الانفتاح: حزب العمال الكردستاني منذ تأسيسه يرفع راية الدفاع عن حقوق الشعب الكردي المهضومة، وسياسة الانفتاح التي تبنتها حكومة أردوغان تجاه الأكراد، بالإضافة إلى الإصلاحات الديمقراطية وتعزيز الحريات العامة أثبتت أن الأبواب مفتوحة على مصراعيها للنضال الديمقراطي والحصول على الحقوق دون الحاجة للجوء إلى الأعمال المسلحة وسفك الدماء، وسحبت هذه السياسة البساط من تحت أقدام حزب العمال الكردستاني الذي دأب على استغلال عدم الاعتراف بحقوق الشعب الكردي تبريرا لهجماته .
- ✓ الضغوط الشعبية: الصراع الدموي بين حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية خلف حتى الآن عشرات الآلاف من بين قتيل وجريح من كلا الطرفين، بالإضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة التي تكبدتها تركيا في حربها ضد الانفصاليين. وبعد سنوات من القتل المتبادل، سئم الأتراك والأكراد من استمرار إراقة الدماء، في ظل تنامي القناعة لديهم بأن حزب العمال الكردستاني لا يمكن أن يصل إلى أهدافه بالهجمات التي تحصد أرواح المدنيين من الأتراك والأكراد، كما أن الحكومة التركية لن تستطيع أن تحل المشكلة الكردية بالتدابير الأمنية وحدها. وارتفعت الأصوات سواء في الأوساط التركية أو الكردية ترفض القتل وتدعو إلى الحل السلمي للمشكلة.

[1] نفس المرجع ، ص 31.

- ✓ تأييد المجتمع المدني للحل السلمي: كانت منظمات المجتمع المدني والجماعات الإسلامية من ضمن الأوساط الضاغطة على الطرفين لإنهاء النزاع المسلح ،والوصول إلى المصالحة لتنعم تركيا عموما ومحافظات جنوبي الشرق على وجه الخصوص بالأمن والاستقرار وتزدهر بالمشاريع الاقتصادية والتنموية التي حرمتها الأعمال الإرهابية منذ سنين. [1]
- ✓ التنافس الإقليمي والربيع العربي: في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية تصاعد الدور التركي واشتد التنافس بين القوى الإقليمية، وكشفت الثورة السورية عن أن تركيا لا يمكن أن تصل إلى أهدافها دون أن تحل المشكلة الكردية التي تعطي القوى الإقليمية الأخرى فرصة استغلال هذه الورقة ضدها لاستنزاف قوتها وإشغالها بالمشاكل الداخلية. [2]
- ✓ أما بالنسبة لثورات العربية فإن تركيا تريد تجنب ما يمكن تسميته بالربيع الكردي ،بعدما أكدت مسيرة ثورات الربيع العربي أن لا دولة في المنطقة بمنأى عنها، وبالتالي ضرورة الانخراط في عملية إصلاح حقيقية تفضي إلى تحقيق الديمقراطية وإلا فإن الانفجار قادم.[3]
- ✓ شعبية أردوغان: الجلوس على طاولة التفاوض مع حزب العمال الكردستاني ليس بأمر هين يستطيع أي زعيم سياسي أن يتحمل عواقبه، بل يحتاج إلى زعيم ذي شخصية قوية وشعبية واسعة يثق به الشارع التركي. ووجود زعيم مثل أردوغان لقيادة مراحل عملية السلام فرصة ذهبية لإقناع الأغلبية التركية بأن الخطوات التي تقدمها حكومته ليست استسلاما للإرهاب، ولن تؤدي إلى تقسيم البلاد.[4] و التطلع إلى تحقيق إنجاز تاريخي، أي نزع سلاح حزب العمال الكردستاني بعدما فشلت المؤسسة العسكرية في القضاء على الحزب عسكريا طوال العقود الثلاثة الماضية، وتحقيق مثل هذا الإنجاز من شأنه تغير وجه تركيا والتخلص من الفكر الكمالي وبناء الجمهورية الثانية الذي عمل من أجلها سابقا عدنان مندريس وتورغوت أوزال، وقد دفع الإثنان حياتهما ثمنا لذلك، إن أردوغان يريد من وراء خطوة الحل السلمي للقضية الكردية، كسب أكراد المنطقة في العراق وسوريا وإيران، ولاسيما في ظل علاقاته الإيجابية مع إقليم كردستان العراق والتي وصلت إلى مستوى التحالف، وهدف أردوغان هنا له علاقة بالمتغيرات والتطورات الجارية في المنطقة وبناء تحالفات جديدة لإقامة نظام إقليمي جديد فيها، يكون لتركيا الدور المركزي والمؤثر فيه كما يخطط هو ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو.[5]

---

[1] إسماعيل ياشا،" تركيا.. نحو حل المشكلة الكردية". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/g6uKK ، على الساعة: 1:44 ، بتاريخ : 2019/05/28 .

[2] خميس دهام حميد، رؤى سنان جواء، مرجع سابق، ص 32.

[3] خورشيد دلي، " أبعاد السلام التركي الكردي". مرجع سابق.

[4] إسماعيل ياشا،" تركيا.. نحو حل المشكلة الكردية". مرجع سابق.

[5] خورشيد دلي، " أبعاد السلام التركي الكردي". مرجع سابق.

ويمكن اعتبار أن للحل السلمي عوائد ايجابية على تركيا و حزب العمال الكردستاني ومن بينها :

- تخلص تركيا من مشكلة كانت تؤرقها لسنوات طويلة، والتي كانت من بين الأجندات السياسية الصعبة على الحكومة التركية.
- الحلي السلمي للمسألة الكردية سيؤدي الى تحقيق المزيد من التجانس الاجتماعي والثقافي في المجتمع التركي ،الذي يعتبر من بين أهم متطلبات الاستقرار السياسي ، ومنه يتحول التعدد الثقافي والمجتمعي الى عامل قوة يمكن لتركيا استخدامه.
- تحقيق الديمقراطية الكاملة التي لطالما كانت تسعى تركيا الى تحقيقها، والتي كانت تعتبر المسألة الكردية عائق في تحقيقها.
- تمتع الأكراد بكافة الحقوق والحريات الممنوحة لبقية الأتراك، وبلوغ المساواة والعدالة الاجتماعية.
- تمتع الأكراد بالتمثيل البرلماني داخل الحكومة التركية.
- التوافق ما بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، سيخدم المصالح التركية في منطقة الشرق الأوسط.
- التقارب بين الحكومة التركية وأكرادها سيؤدي الى تقارب تركيا مع الأكراد في الدول المجاورة، وهذا من شأنه خلق مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية مشتركة، تساهم في عودة تركيا الى لعب دول اقليمي مهم في المنطقة.
- تقارب الحكومة التركية مع أكراد الشرق الأوسط ، يعطيها ورقة ضغط رابحة ضد الدول التي تحتويهم، لتحقيق مصالحها.
- الحل السلمي للمسألة الكردية، سيحقق الأمن الداخلي لتركيا والمزيد من الاستقرار السياسي وفي كل الأصعدة وهذا ما تريده تركيا.
- عودة الأمن للمناطق الكردية في تركيا، وبدأ حقبة جديدة من الانتعاش الاقتصادي والتعليم و الصحة والتنمية الشاملة.
- التخلص من الأعباء والانفاق العسكري لكلا الطرفين والخسائر المادية والبشرية.
- نمو وتحسن المستوى الاقتصادي لتركيا، وهذا يسهل من تحقيق مشروعها 2023م.
- اعطاء فرصة أكبر لإنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي الذي كان يضغط على تركيا من أجل حل المسألة الكردية.
- تقوية مكانة حزب العدالة والتنمية وخاصة شخصية أردوغان، في المجتمع التركي الذي استطاع أن ينهي سنوات من الصراع مع الأكراد.

اذن الطرفان الكردي وحكومة حزب العدالة والتنمية سيكونان مستقبلا أمام أحد هذه السيناريوهات التي ستتحدد طبيعة العلاقة بينهما ، والتي سيتوقف اختيارهم لأحد هذه السيناريوهات على ماذا يريد كل طرف وفقا لما تمليه عليه مصالحه والظروف الداخلية المحيطة والظروف الخارجية الاقليمية والدولية.

خلاصة الفصل الثاني

في نهاية هذا الفصل ما يمكن استخلاصه أن حزب العدالة والتنمية في تركيا والذي انبثق تأسيسه من قبل المنشقين عن حزب الفضيلة الاسلامي في 2001م، أنه لا يدعي بأنه حزب اسلامي رغم أن جذورها اسلامية بل حزب محافظ ديمقراطي يتبع النهج الرأسمالي، وكان هذا الحزب في نظر القوميين الأتراك أنه عدو العلمانية ودائما محط تخوف لهم من أن يحيد النظام العلماني في تركيا بوصوله الى سدة الحكم في 2002م برئاسة رجب طيب أردوغان، فقد شهدت تركيا خلال فترة حكمها الكثير من الانجازات على المستوى الاقتصادي والسياسي خاصة فيما يتعلق بالأقلية الكردية، رغم وجود بعض التحديات. وتعتبر نسبة وجود الأكراد في تركيا الأكبر مقارنتا بالدول الأخرى التي يتوزع فيها الشعب الكردي، وتحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة عددها داخل تركيا مع باقي المجموعات الأخرى، وقد تعرض كرد تركيا الى الاضطهاد والتمييز ضدهم مما جعلهم يقومون بثورات وتمردات للمطالبة بالإنفصال التام عن تركيا في بداية الأمر ، لكن لاحقا أصبحت مطالب الأكراد تتجلى في الحقوق الثقافية والسياسية و الحكم الذاتي و اللامركزية الإدارية بدل المطالبة بالإنفصال.

ان عدم استجابة الحكومة التركية لمطالب الأقلية الكردية جعل منها تدخل في دوامة الصراع مع الأكراد والذي يعتبر حزب العمال الكردستاني ممثل رئيسي لهم الى جانب الأحزاب السياسية له ، وهذا الصراع بين حزب العمال الكردستاني و حكومة حزب العدالة والتنمية جرى تركيا الى حالة من عدم الاستقرار السياسي، الذي تجلت مظاهره على المستوى السياسي مثل عدم استقرار البرلمان حيث ازدادت نسب اسقاط العضوية من الأعضاء والمقصود بهم هنا الأكراد، و بروز مظاهر العنف السياسي (الاعتقالات، تمردات) وعرقلة الديمقراطية في تركيا. أما على المستوى الأمني فقد أصبحت الأوضاع الأمنية في تركيا متدهورة وغير مستقرة . أما على المستوى الاقتصادي، فميزانية النفقات العسكرية للجيش التركي المتزايدة أصبحت ترهق خزينة الدولة وتنعكس سلبا على الاقتصاد. أما على المستوى الاجتماعي والثقافي، تجلت مظاهر عدم استقراره في الانقسامات المجتمعية والكراهية بين الأكراد والترك.

أما بالنسبة للعلاقة بين حكومة حزب العدالة والتنمية مع حزب العمال الكردستاني الممثل الرئيسي للأقلية الكردية في تركية ،يمكن أن ينتهج الطرفان على المدى الطويل أو المتوسط احدى السيناريوهات التالية التي تحدد طبيعة هذه العلاقة وهي : أولا بقاء الوضع كما هو أي حدوث مفاوضات بين الطرفين التي لا تؤدي الى أي نتيجة تحل المسألة الكردية والتي تتخللها عمليات عسكرية لكلا الطرفين، وثانيا التصعيد العسكري وهو الزيادة في وتيرة العمليات العسكرية والانتقال الى مستوى متقدم في شن الضربات العسكرية ضد قوات حزب العمال الكردستاني، أما ثالثا فهو اللجوء الى الحل السلمي للمسألة الكردية عن طريق البدء في مفاوضات جدية نابعة من الارادة السياسية لصناع القرار من أجل الوصول الى تسوية سياسية و سلمية للمسألة.

الخاتمة

بدون شك أن إثارة نقطة الأقليات في العلوم السياسية غالبا ما يرادفه الإشارة الى ظاهرة الإستقرار السياسي ذلك أنه هناك علاقة تربط الأقليات بالإستقرار السياسي ،فإنطلاقا من أن الدول التي تحتوي على أقليات في مجتمعها غالبا ما عانت من صراعات الأقليات التي ينعكس سلبا على استقرارها السياسي، ولذلك فإن مشكل الأقليات لدى مثل هذه الدول يتم ربطه بالقضايا الأمنية و الاستقرار. لكن لا يمكن الجزم بأن وجود أقلية في دولة ما يبشر بوجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، لأن ذلك راجع الى مجموعة من المعايير والمحددات التي نستند اليها في تحديد ما اذا كانت هذه الأقلية تأثر على الاستقرار السياسي بشكل خطير أم لا أي قد تأدي الى عنف الأقليات. انطلاقا من معرفة العلاقة التاريخية والسلوك بين الأقلية والمجموعات الأخرى داخل الدولة ومع النظام السياسي للدولة الموجودة فيها، اذا كانت ذات طبيعة صراعية أم تعاونية وإنسجام، وكذلك طبيعة الأقلية بحد ذاتها فالأقلية التي تكتسي طابعا قوميا وتتسم بالتجانس السياسي عادة ما تجد الدولة صعوبة في التعامل معها على عكس الأقليات التي تميل الى الاندماج في المجتمع الأكبر، وأيضا لا يمكن اهمال أوضاع الأقلية داخل الدولة سواء السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أيضا ماهي طبيعة مطالب الأقلية والوسائل التي تنتهجها لتحقيق مطالبها اذا كانت وسائل سلمية أم عنيفة وموقف الحكومة منها وكيفية استجابتها لها(سياسة الدمج القسري أو التهجير الإجباري لجماعات الأقليات الذي يولد التمرد)، فبعض المطالب تشكل تهديد لوحدة الدولة كالمطالب الانفصالية مع اللجوء إلى العنف وأعمال التخريب وهناك مطالب لا يمكن اعتبارها تهديد كالمطالب الثقافية والحريات مع اللجوء الى الوسائل السلمية.

أيضا لا يمكن اهمال دور النظام السياسي فتعامل الأنظمة السياسية مع جماعات الأقليات يلعب دورا هاما في تحديد طبيعة التأثير، فهناك بعض الأنظمة التي تسييس مشكل الأقليات لخلق حالة من اللاستقرار والصراع داخل المجتمع من أجل تحقيق مكاسبها ومصالحها، أو يعجز النظام السياسي عن بناء أطر ومؤسسات يمكنها أن تحقق " الرضا" و"الإجماع" من جانب الأقليات و الجماعات المختلفة، وهذا يؤدي الى بروز الضعف في الترابط الإجتماعي والسياسي داخل الدولة الذي يتطور الى نشوب نزاع داخل الدولة، وعلى العموم فإن التمييز السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي الذي يمارسه النظام السياسي هو المحدد لطبيعة التفاعل بين مختلف الجماعات. وتلعب كذلك العوامل الخارجية دور كبير في تفاقم مشكلة التفكك داخل الدولة خاصة إذا كانت متعددة العرقيات .وبالتالي فإن تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي لا يتم بطريقة مباشرة بل بتدخل عدة عوامل التي تحدد طبيعة و درجة هذا التأثير وهذه العوامل تختلف من دولة الى أخرى.

فبالنسبة للأقلية الكردية فإنها تأثر سلبا على الاستقرار السياسي في تركيا، فالدولة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي وذلك راجع الى الأعمال العسكرية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني الممثل الرئيسي للأكراد في تركيا ضد قوات الجيش التركي والمدنيين و المنشئات الحكومية، الى جانب العمل السياسي لجناحه السياسي حزب الشعب الديمقراطي، حيث انعكست على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية–الثقافية للبلاد. لكن لا يمكن اعتبار أن الأقلية الكردية هي وحدها المسؤولة عن حالة عدم الاستقرار في تركيا فالعملية هنا هي عبارة عن فعل ورد فعل بين الأكراد والحكومة، اذ يمكن القول أن هناك جزء يقع على عاتق الحكومة التركية في التسبب هي كذلك في عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه تركيا الآن.

وبالتالي من خلال التطرق في بحثنا الى تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي و الأخذ بالأقلية الكردية في تركيا كدراسة حالة، فإننا نستخلص مجموعة من النقاط والنتائج أهمها :

– بلغ مصطلح الأقليات من التعقيد والغموض والصعوبات لدرجة أن هناك اختلافات جمة في وضع تعريف له، فقد ركز أصحاب الوضع القانوني في تعريفهم للأقلية على المعيار العددي، أما الباحثين الاجتماعيين والسياسيين فقد ركزوا على العيار الموضوعي والذاتي في تحديد تعريف الأقلية.

– مطالب الأقليات متعددة ومتنوعة وتختلف من أقلية لأقلية تبعا لمجموعة من الظروف المتعلقة بها (تاريخية، جغرافية، طبيعتها، سياسية، اقتصادية، اجتماعية...).

– تعددت استراتيجيات الدول في مواجهة مطالب الأقليات المتعددة حفاظا على أمنها واستقرارها، الا أنه عند اتباع استراتيجية غير مناسبة تجاه مطالب أقلية ما سوف تأدي الى نتائج عكسية على الاستقرار.

– الاستقرار السياسي هو غاية تسعى كل الدول لتحقيقها الا أنه هناك مجموعة من المتطلبات التي يجب أن تستوفى جميعا لأنها مكملة لبعضها البعض من أجل حالة الاستقرار، فمثلا لا يمكن تحقيق التجانس القومي داخل الدولة متعددة الأقليات والقوميات بدون المتطلبات السياسية كإنشاء مؤسسات سياسية تعمل و تتلاءم مع هذا التعدد المجتمعي و الاقتصادية كتوزيع العادل للثروة بين الفئات المختلفة .

– من ناحية تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي فإننا نجد المقاربات والنظريات في العلاقات الدولية التي تناولت هذا الموضوع ، قد ركزت على الجماعات الاثنية كوحدة تحليل، لكن الاختلاف فيما بينها هو في تفسيرها لهذا التأثير.

– الأقليات ليست دائما تشكل تهديد للاستقرار السياسي الا في حالة توافر بعض العوامل التي تؤدي بها الا أن تتحول الى تهديد فعلي للاستقرار.

– مطلب الانفصال أو الحكم الذاتي تعتبره العديد من الدول مهدد للوحدة الوطنية وللسيادة لذلك تختار الدولة المواجهة العسكرية ضد الأقليات على أن يتحقق الانفصال، بالرغم من أنه في بعض الأحيان منح

الانفصال للأقليات يؤدي الى تحقيق الاستقرار بدلا من تكبد عناء المواجهة العسكرية التي تنعكس سلبا على أمن الدولة.

– يجب احتواء الأقليات بالأساليب السلمية بعيدا عن الأساليب القسرية والعنف، لأن العنف لن يولد سوى المزيد من العنف.

– من أبرز الصراعات السياسية في تركيا نجد الصراع القومي التركي–الكردي، الذي يتميز بأنه صراع بين جماعة ضد الحكومة.

– مع اعلان عبد الله أوجلان تأسيس حزب العمال الكردستاني والعمل المسلح بشكل رسمي ضد الحكومة التركية ، دخلت تركيا مرحلة خطيرة من النزاعات والتوترات التي كانت لها أبعاد خارجية على المصالح التركية.

– اعتبرت الدولة التركية المسألة الكردية من أكبر التحديات التي تواجهها، والتي ربطتها بمحورين هما : مصدر قلق أمني و مشكلة الارهاب، وانتهجت من الأسلوب العسكري كأداة لتعامل معها.

– تعرض الأكراد داخل تركيا الى سياسات الصهر والدمج (التتريك) التي كانت تتم في غالب الأحيان بطريقة قسرية، بالاعتماد على العامل الديني العنصر المشترك مع الأكراد وتجاهلهم للخصوصية التي يتمتعون بها من حيث أنهم يشكلون عرقا مختلف، وهو العامل الرئيسي في تعميق الأزمة الكردية.

– انتهاج حزب العدالة التنمية في تعامله مع الأقلية الكردية الأسلوب العسكري في اطار مكافحة الارهاب الى جانب ترويج لمبادرات السلام ومنح الحقوق (الانفتاح الكردي، مفاوضات ايمرلي). حيث يلاحظ أن في أوقات الانتخابات تلجأ الحكومة الى تهدئة الأوضاع مع حزب العمال الكردستاني ،عن طريق اطلاق مبادرات سلام التي تنتهي دوما بعودة اطلاق النار بين الطرفين دون الخروج بحل سلمي ينهي الصراع، وتعود الى شن عملياتها العسكرية في الفترات التي تلي الانتخابات، فالمواجهة بمقاربة أمنية–عسكرية بحتة تهدف الى كسر شوكة حزب العمال الكردستاني وإرغامه على رمي السلاح ونبذ العنف.

– ان مطالب الأقليات تتعرض لعملية ديناميكية قابلة للتغير مع مرور الوقت، وهذا راجع الى تغير الأحداث والمعطيات في البيئة الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن مطالب الأكراد قد تغيرت من المطالبة بالإنفصال وأنشاء كيان سياسي جديد مستقل الى المطالبة بنوع من الحكم الذاتي و مزيد من الحقوق الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

– تساؤل الأكاديميين على نحو متزايد عن حجم الوحدة السياسية الكامنة بين الأكراد حيث أنه هناك من يدعم العمل المسلح لنيل مطالبهم وهناك من يرفض ذلك ويكتفي بالنضال السياسي.

– مظاهر تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي في تركيا تجلت بشكل واضح على المستويات السياسية ، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

– المسألة الكردية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في تركيا مستقبلا يتحدد في ثلاث سيناريوهات: بقاء الوضع كما هو، التصعيد العسكري بين الطرفين، الحل السلمي للمسألة.

– من خلال السيناريوهات السابقة فإنني أرجح سيناريو بقاء الوضع كما هو على المدى الطويل لأن الحكومة في ظل وضعها الاقتصادي المتدهور لن تشرع في عمليات تصعيد عسكرية التي سوف تكلفها نفقات أخرى هي في غنى عنها، وكذلك بوجود قضايا أمنية أخرى تستدعي الإلتفاف إليها كالحرب الأهلية في سوريا، محاربة الجماعة الإسلامية داعش وحماية حدودها، مراقبة الحدود من تهريب السلاح والأشخاص...، وأستبعد الحل السلمي للمسألة فالحكومة التركية تتخوف من أن اعطاء المزيد من الحقوق الثقافية والسياسية والإقتصادية للأكراد سوف يؤدي الى المطالبة بالحكم الذاتي لاحقا، واعطاء الحكم الذاتي مع مرور الوقت سوف يستطيع الأكراد توفير ما يلزم من الظروف والموارد والتنظيم من أجل إقامة كيان سياسي جديد مستقل عن تركيا ،وهذا ما تخشاه الحكومة التركية فهي لا ترضى فأي تقسيم يمس أراضيها، ولهذا فإن بقاء الوضع كما هو أي عمليات عسكرية بين الطرفين تتخللها مبادرات سلام أحيانا هو السيناريو الأوفر حظا.

– صحيح أن العمل المسلح لحزب العمال الكردستاني قد أثر سلبا على الاستقرار السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية الا أنه لا يمكن اهمال العوامل التي أدت الى هذا التأثير وأبرزها السياسات القمعية التي تمارسها الحكومة على الأقلية الكردية خاصة في الشق السياسي والثقافي.

– لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي ولا وحدة وطنية في مجتمع تم تأسيسه انطلاقا من انتهاج التجمع والدمج الإجباري لجماعات مختلفة غير متجانسة قوميا.

أولا : المراجع باللغة العربية

أ-الكتب :

1- البرقوي ابراهيم، أكراد تركيا، ط2.: أربيل كردستان العراق: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2008 .
2- الغزالي عبد الحميد، الاسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة. القاهرة: مكتبة الشؤون الدولية، 2007 .
3- ابراهيم علي حيدر، حنا ميلاد ، أزمة الاقليات في الوطن العربي. دمشق : دار الفكر،2002.
4-أمين قادر مثنى، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا). السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003 .
5-بسلي حسين، أوزباي عمر، رجب طيب أردوغان قصة زعيم. تر: طارق عبد الجليل. مصر: دار البشير الثقافة والعلوم، 2012 .
6-بك زكي أمين محمد، خلاصة تاريخ الكرد وكوردستان، ط2.تر: محمد علي عوني. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005 .
7-بن النوي حسان، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط. الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2015 .
8- بيليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية. (د.ب.ن) : مركز الخليج للأبحاث، 2004.
9-جارش عادل، العيفاوي جمال، النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعددية- الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين-. (د.ب.ن) : المركز الديمقراطي العربي ، 2014 .
10- جالياند جيرارد، شعب بدون وطن الكرد وكردستان. تر: عبد السلام النقشبندي. أربيل : دار اراس، 2012.
11- جليل جليلي و آخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ط2. تر: عبد حاجي. (د.ب.ن): مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2012 .
12- حسن وليد، معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط. (د.ب.ن): المركز الكردي للدراسات، 2018 .
13- حسين علي العيثاوي وسام، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018 .
14- دان تيم، سميث ستيف، ميليا كوركي، نظريات العلاقات الدولية -التخصص والتنوع-. تر: ديما الخضرا، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
15- دشتى ابراهيم، المسألة الكردية- نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الاقليمية. الكويت : مجلس الأمة، 1999 .
16- رضا جلائي بور حميد، المشكلة الكردية. تر: محمد علاء الدين منصور. جامعة القاهرة : مركز الدراسات الشرقية، 2000 .

17- رمضان عرابي، هل الأكراد قادمون؟. القاهرة : مطبعة الطوبجي، 1999 .

18- روبنس فيليب، تركيا والشرق الأوسط. تر: ميخائيل نجم الدين. دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث: 1993.

19- سعيد سالم، أثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق. العراق : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008 .

20-، لقاء مكي ،الكرد دروب التاريخ الوعرة. شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات ، 2006.

21- عاشور مهدي محمد، التعددية الاثنية ادارة الصراعات واستراتيجية التسوية. عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002 .

22- عباس محمود عمار، القضية الكردية- اشكالية بناء الدولة. القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2016.

23- عبد العزيز الخماش رنا، النظام التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2004. مركز دراسات الوحدة العربية: 2014 .

24- عركات حسى، هيكلة نظام الحكم في تركيا وتطوره- البنية الداخلية- توجهات السياسة الخارجية. (د.ب.ن) : الدراسات الاستراتيجية ، 2013 .

25-عقلان خالد، الجذور التاريخية للقضية الكردية. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017 .

26- فيصل معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، 2011 .

27- مجموعة مؤلفين، عودة العثمانيين- الاسلامية التركية-، ط4. الامارات العربية المتحدة : مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012 .

28- محى الدين محمود شيماء، تداول السلطة و الاستقرار السياسي في افريقيا. القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2015 .

29- محمد فرج أنور، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007 .

30- محمود عيسى حامد، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط. جامعة قناة السويس : مكتبة مدبولي، 1992 .

31- مكاوي محمد قيلي بهاء الدين ، تسوية النزاعات في السودان- نيفاشا نموذجا-. (د.ب.ن): مركز الراصد لدراسات، 2006 .

32- نور الدين محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998 .

33- وحدة الدراسات التركية، مسألة التمثيل الكردي في تركيا وبدائله. الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات للسياسيات، 2017 .

34- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، تركيا وأكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات، أفريل 2013 .
35- وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ط2. جامعة الاسكندرية : (د.ت.ن).

ب- الدوريات :

1- أحمد الحباشة صداح، "العلاقات التركية الاسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة (2002-2010)". مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية : المجلد 38، العدد 3، 2011 .
2- الجرباوي علي، "الحكم الذاتي". مجلة المستقبل العربي : العدد 478 ،(د.ب.ن).
3- "الفيدرالية"، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات : ماي 2015، (د.ب.ن).
4- المدني توفيق، "العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير". سلسة دراسات :العدد 13، دمشق، 2010،
5- أنصار أوغلو يلماز، "مسألة تركيا الكردية وعملية السلام". مجلة رؤية تركية : العدد 3، اسطنبول، 2013.
6- بوعافية محمد الصالح ، "الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم و الغايات". دفاتر السياسة والقانون: العدد 15، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2016 .
7- صالح شطيب محمد،" أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية". مجلة مركز الدراسات الاقليمية : عدد 30، 2009 .
8- عباس عطوان خضر،" المتغير الكردي في العلاقات العراقية –التركية بعد عام 2003". مجلة قضايا سياسية : العدد 21/22، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2010 .
9- عبد الله حسن الحيالي أزهار، " المتغير الأمريكي في الخلاف التركي- الكردي بعد عام 2003(تركيا وحزب العمال الكردستاني)". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية : العدد 3، 2010 .
10- عبد العزيز أيمن، "القضية الكردية وتداعياتها على الأمن القومي التركي". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية :المجلد37، العدد 3، 2015 .
11- عبد العزيز مسلط سعد ، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا". مجلة دراسات اقليمية: العدد 5، مركز الدراسات الاقليمية، 2012 .
12- علي حسن أمجد،" الادارة السلمية للتعددية الاثنية في الدساتير الفدرالية – دراسة دستورية تحليلية مقارنة- ".مجلة اكاديمية لجامعة نوروز: (د.ت.ن) .
13- فوزي عبد العزيز هشام، "دور التحالف التركي الاسرائيلي في التصدي للنفوذ الاسلامي وعمليات الاكراد المسلحة في تركيا". مجلة البصائر : المجلد 4، العدد 2، عمان : دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2000 .
14- فوزي نور الدين، " تحليل الصراعات الدولية المعاصرة- بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية-". مجلة العلوم الانسانية : العدد 37/36، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2014.

15- كوسا طلحة، " صعود وهبوط مبادرات السلام الكردية التي أطلقها حزب العدالة والتنمية". رؤية تركية: العدد6/4، 2017 .

16- ماسراف ناز، "حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط". مركز البيان للدراسات والتخطيط : 2016 .

17- نجم توفيق، "الأقليات الاثنية وحق تقرير المصير- تفكيك الدولة ام الاعتراف بالهوية-". مجلة كلية المأمون الجامعة: (د.ت.ن) .

18- نجيب عارف وصال، "القضية الكردية في تركيا حتى 1993". دراسات استراتيجية : العدد 80، جامعة بغداد ،2005.

19- هادي سهيلة،" الاستقرار السياسي : دراسة في المؤشرات وعوامل التحقق". مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية : مجلد 10، عدد 3، سبتمبر 2018 .

ج- الدراسات غير المنشورة :

1- السايح المبارك ايوب، "اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على سياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي 2005- 2010". مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن ، (د.ت.ن)).

2- ايدابير أحمد، "التعددية الاثنية والأمن المجتمعي :دراسة حالة مالي". مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأمنية و الاستراتيجية، 2012).

3-بته الطيب، " دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)". مذكرة الماجستير (جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية ،قسم العلاقات الدولية، تخصص العولمة والعلاقات الدولية، 2013) .

4- بركان اكرام، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية". مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، 2010) .

5- بقدي كريمة، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في افريقيا". مذكرة ماجستير(جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم والسياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، 2012).

6- بلعيد سمية،" النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها- جمهورية الكنغو الديمقراطية نموذجا". مذكرة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، 2010).

7- بن عبد الرزاق حنان، " تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936-". اطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، 2017).

8- بن فاضل رياض، مسعود شابي، "تأثير النزاعات الاثنية على بناء الدولة في افريقيا- دراسة حالة السودان-". مذكرة ماستر(جامعة العربي التبسي تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تخصص دراسات استراتيجية،2016).

9- بوزيدي يحي، "السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002". مذكرة ماجستير(جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013).

10- بومعالي نذير،"حماية القانون بين الاسلام والقانون الدولي العام". أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاسلامية، قسم العقائد والاديان ،تخصص عقيدة، 2008).

12- جاسم لطيف السعدي رواء،" الاسلام السياسي، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي". مذكرة ماجستير(جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم، عمان، 2010)

13- حاج سليمان رائد، "أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية-التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة في المنطقة 2000-2011". أطروحة دكتوراه (جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، سوريا،2014).

14- خذير زينب،" الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية". أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون والعلاقات الدولية، 2017).

15- خينش أحلام، "الحماية الدولية لحقوق الأقليات". مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016).

16-دقاشي حميدة، "دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي-دراسة حالة بلجيكا- مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة والحوكمة ، 2016).

17- دهام حميد خميس ، رؤى سنان جواد، "حزب العمال الكردستاني ودوره في تطور القضية الكردية في تركيا من عام 1991- 2013". مذكرة ماجستير (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، فرع النظم السياسية، 2013).

18- زواوي نعيمة، " الصراعات الاثنية والدينية في افريقيا -دراسة حالة نيجيريا- ". مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات افريقيا، (د.ت.ن)).

19- سالك نبيلة، "الآليات المؤسساتية لادارة التعدد الاثني". أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة1 الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2016).

20- شايب بشير،" مستقبل الدول الفدرالية في افريقيا في ظل صراع الاقليات- نيجيريا نموذج". مذكرة ماجستير(جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية، ، 2011).

21- عدنان محمد مبيضين رشا،" دور الارهاب في اعادة صياغة العلاقات العربية- الاوروبية (1990-2006)". مذكرة ماجستير (جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية ،2007).

22- لبادي فوزية، " اشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق". مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و استراتيجية ، 2016).

23- مريعي بلقاسم، "اليات ادارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة – دراسة في النموذج الماليزي-". مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و استراتيجية ، 2015).

24- ويفي خيرة،" تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الاقليمي". مذكرة ماجستير(جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية والعولمة، 2005).

د- المواقع الإلكترونية :

1- أبو الحب ميسون، "حرب تركيا مع الأكراد تدور في المدن". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/p7cO j ،على الساعة : 15:10، بتاريخ : 2019/06/06 .

2- الحاج سعيد، " فرص نجاح عملية السلام مع الأكراد في تركي". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/wjpXP ، على الساعة : 13:52، بتاريخ : 2019/05/27 .

3- العين الإخبارية للإعلام والدراسات ،"تركيا تتراجع إلى المركز 142 في مؤشر الديمقراطية". متحصل عليه من الرابط: https://al-ain.com/article/saudi-arabia-iran-summit ،على الساعة:23:45، بتاريخ: 2019/06/05 .

4- ترك برس، " تاريخ الأحزاب السياسية الكردية في تركيا". متحصل عليه من الرابط: https://www.turkpress.co/node/9827 ،على الساعة: 18:09، بتاريخ: 2019/03/16

5- تركيا بوست، " الشعوب الديمقراطي يعتبر توقيف نوابه عملية سياسية". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/mYmgH ،على الساعة: 15:57، بتاريخ: 2019/06/02 .

6- تركيا بوست، "زعماء "الشعوب الديموقراطي" يصدرون تعليمات بنشر الفوضى والشعب يرفض". متحصل عليه من الرابط : https://turkey-post.org/p-169267 / ،على الساعة : 15:58، بتاريخ: 2019/06/02.

7- تركيا بوست، "كيف سيؤثر غياب أعضاء حزب الشعوب الديموقراطي على جلسات البرلمان التركي؟". متحصل عليه من الرابط: https://turkey-post.org/p-169222 ،على الساعة: 15:59، بتاريخ: 2019/06/02.

8- " تركيا ماذا بعد فوز اردوغان بولاية رئاسية جديدة؟، بتاريخ 2018/12/24. متحصل عله من الرابط: http://www.bbc.com/arabic/interactivity-44594726 ، على الساعة: 12:00، بتاريخ: 2019/03/29.

9- "تقرير: تركيا في المرتبة الأخيرة لمؤشر الديمقراطية". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/HkXG J ، على الساعة : 23:40 ، بتاريخ : 2019/06/05 .

10- جريدة الزمان التركية، "تراجع عدد السياح في تركيا". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/nqW9M على الساعة :15:41، بتاريخ: 2019/06/07 .

11- حسو الزيباري طاهر، "بنية المجتمع الكردي". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us//Xm7ML ،على الساعة: 17:23، بتاريخ : 2019/04/05 .

12- حمورة جو ، "قرن من القمع وعقد من الأخوة: "أتراك الجبال" عادوا أكراداً". المفكرة القانونية : 22جوان 2015م، متحصل عليه من الرابط: http://legal-agenda.com ، على الساعة: 18:43، بتاريخ: 2019/06/04 .

11- خالد نهى، " ما الذي يحدث في تركيا؟ (4/2) حركة كولن". متحصل عليه من الرابط: http://swww.noonpost.comcontent1351 ، على الساعة:11:29، بتاريخ: 2019/06/14 .

13- "خريطة توزيع الأكراد وقواتهم المسلحة"، 2017/12/29. متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/pTSN ، على الساعة : 12:10، بتاريخ 2019/04/04.

14- دلي خورشيد، " أبعاد السلام التركي الكردي". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/V5ryK، على الساعة : 16:19، بتاريخ : 2019/05/27 .

15- دلي خورشيد، " القضية الكردية في تركيا والحل السلمي". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/j94zs.htm ، على الساعة : 16:26، بتاريخ : 2019/05/27.

16-دلي خورشيد، " دلالات التصعيد التركي الكردي". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/pjAby ، على الساعة : 23:34 ،بتاريخ : 2019/05/26 .

17-"رسميا.. فوز اردوغان في الانتخابات الرئاسية بتركيا"، بتاريخ 2018/12/25. متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/PYbF ، على الساعة: 12:14، بتاريخ : 2019/03/24 .

18- رمضان ماجد، "الاستقطاب السياسي". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/3xr1l ، عل الساعة: 19:34، بتاريخ : 2019/06/07 .

19- رمضان محمد،" الكرد في تركيا ولحظة الانقلاب". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/qRUeu ، على الساعة: 18:46، بتاريخ: 2019/03/16 .

20- شبكة الجزيرة الاعلامية، " أردوغان يتعهد بـ "تطهير" تركيا من المسلحين الأكراد". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/QF64L ، على الساعة : 22:12، بتاريخ : 2019/02/10 .

21- شبكة الجزيرة الاعلامية ، "حزب العدالة والتنمية التركي".، متحصل عليه من الرابط: www.Aljazzera.net على الساعة : 18:15 ، بتاريخ : 2019/03/16 .

22- شبكة الجزيرة الاعلامية، " عبد الله اوجلان"، متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/xpHUW، على الساعة: 12:56، بتاريخ : 2019/04/14 .

23- شبكة الجزيرة الاعلامية، "فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/AnOEz ، على الساعة: 19:59، بتاريخ : 2019/06/07.

24- شبكة الجزيرة الاعلامية، "هل تقترب تركيا من القضاء على حزب العمال الكردستاني؟". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/Tr1tM ،على الساعة: 15:04، بتاريخ: 2019/06/05.

25- شبكة فرانس 24 الاعلامية، "سقوط ثلاثين قتيلا في معارك بين قوات الأمن ومتمردين أكراد في جنوب شرق تركيا". متحصل عليه من الرابط: https://www.france24.com ، على الساعة: 14:22، بتاريخ: 2019/06/06 .

26- شحاتة أمين،" الأحزاب والتيارات السياسية الكردية". متحصل عليه من : http://cutt.us/62CJ8 على الساعة: 12:25، بتاريخ : 2019/05/26 .

27- شيخو كمال، " حزب الدعوة الكردي يختار عدم المشاركة بانتخابات بتركيا". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/l4bSg ، على الساعة: 14:43، يوم: 2019/05/26 .

28- غليون برهان، "الاثنية والقبلية ومستقبل الشعوب – البدائية –". متحصل عليه من الرابط : http://cutt.us/qMte5 ، على الساعة : 15:37 ، بتاريخ: 2019/05/16 .

29- قمصية مريانة، "أحمد داود أوغلو". متحصل عليه من الرابط : https://mowdoo3.com ، على الساعة 14:34، بتاريخ : 2019/03/26.

30- قناة العربية ،"الصراع الكردي-التركي بين الحل السلمي وتجدد دورة العنف". متحصل عليه من الرابط: https://www.alarabiya.net ،على الساعة: 18:06، بتاريخ : 2019/02/18 .

31- "ماهي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين". متحصل عليه من :www.UNHCR.com ، على الساعة : 22:22، بتاريخ: 2019/02/10.

32- معمر فيصل خولي، " المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف". مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متحصل عليه من الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/106 ، على الساعة:12:18، بتاريخ: 2019/05/25.

33- "مفاجئات انتخابات تركيا المبكرة 2018 على اردوغان"،. متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/EDfvp ، على الساعة: 11:50، بتاريخ : 2019/02/24.

34- "نجم الدين اربكان منافس العلمانية وارث الاسلام السياسي التركي". متحصل عليه من الرابط: www.turkey-post.net/p-7118 ، على الساعة : 00:05، بتاريخ: 2019/03/25 .

35- ياشا إسماعيل،" تركيا.. نحو حل المشكلة الكردية". متحصل عليه من الرابط: http://cutt.us/g6uKK ، على الساعة : 1:44 ، بتاريخ : 2019/05/28 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

A- Books

1/In English :

1-Dowall David, the kurds: A nation denied. Minority righits publication, 1992 .

-Torelli Stefano, Kurdistan An Invisible Nation. Milano: ISPI, 2016 . 2

3- Katırcıoğlu Erol , Political and Economic Trends 2002-2017 Implications for Conflict Resolution in Turkey. London : Democratic Progress Institute, 2017 .

B-Magazines

1/ In English :

1-Aydintasbas Asli," Kurds Shaping Turkey's Political Map" . The Washington Institute Policy Watch : No 2,13/04/ 2015, get from the link: http://cutt.us/QbrU2 , at :17:45, day: 25/05/2019.

2-"country policy and information note turkey: kurds".home office : Vol 02, September 2018.

3- Gareth H. Jenkins, "The AKP's new dialogue with Öcalan: a process but which process?". Turkey Analyst : Vol. 6, No 1,16/01/2013. Get from: http://cutt.us/VDvOM

4-Haddad Simon ," the kurds in turkey: context and current status". Magazine puplic administration and diplomacy Notre Dome University (lebanon,2011). get from the link: www. shaddad@technomania.net

5-Merz Fabien," Security and Stability in Turkey". CSS Analyses in Security Policy : No 221, February 2018. Get from the link: http://cutt.us/wJcpT

"6- "Political Violence and Law Reform in Turkey: Securing the Human Rights of the Kurds?" .the journal of conflict studies : Vol 26, No 2, , Ireland, 2006 . get from the link : http://cutt.us/KGzLJ

7-Tol Gönül ," Turkey and the Kurds: From Predicament to Opportunity". US-Europe analysis series : No 54, 2014.get from the link: http://cutt.us/7K9M

8- "Turkey: the PKK and a Kurdish settlement". Crisis group Europe Report : N 219, 11/11/2012.get from the link: http://cutt.us/Fylte

9-"Turkish security discourses and policies: the kurdish question". Antonia Todorova: Vol.33.get from the link : http://dx.doi.org/10.11610/isij.3305 ,at: 12:47, in day: 14/03/2019

10-Uzun Adem ,"The Evolution of the Kurdish Conflict in Turkey and the Efforts to Resolve It". Berghof Transitions :Vol 11,2014.get from the link: http://cutt.us/0U1GG

C- Articles

1/ In English

1-Aydın-Düzgit Senem , E. Fuat Keyman, "Turkey's Kurdish Conflict and Retreat From Democracy".10 /08/2017, get from: http://cutt.us/4oWiv ,at: 23:53, day: 05/06/2019

2-Bajalan Djene," Turkey and the Road to Genocide". Get from: http://cutt.us/0xbzI , at: 12:54, in day: 19/04/2019

3-Beriker Nimet ," The Kurdish Conflict in Turkey: Issues, Parties and Prospects", get from: http://cutt.us/R08P1 , at 14:54, in day: 19/04/2019

4-Bilgel Fırat, Can Karahasan Burhan, "Estimating the economic cost of Turkey's PKK conflict". get from: http://cutt.us/W5Y1v ,at: 12:01, in day: 19/04/2019

5-Danforth Nick , " Turkey's "Kurdish Problem" – Then and Now". Get from: www.fpri.org ,at: 16:46, in day: 16/03/2019

6-Djavadi Abbas ," No More Talks With The PKK ?". Radio Free Europe .May 2016, get from the link : http://bit.ly/2jkY2cH , at : 18:10,in day: 24/05/2019

7-"HDP meets other pro-Kurdish parties over Turkey referendum". Kurdistan 24, 15/02/ 2017, get from the link: http://cutt.us/T2EYb , at: 11:49,in day: 26/05/2019

8- "justice and development party(turkey)". Get from the link: www.revolvy.com , at: 14:53 ,in day : 16/03/2019

9-"Minister says alternative conservative Kurdish parties needed in Turkey". Turkish Minute, 18/11/ 2016, get from the link: http://bit.ly/2jtBTvD ,at: 18:23, in day: 24/05/2019

10-"New Kurdish Political Party Adopts Progressive But Unrealistic Platform". Public Library of US Diplomacy,19/01/2007. Get from: http://cutt.us/s8tvg ,at: 12:32,in day: 26/05/2019

11-"Pakurd: Hiçbir partiye destek yok!". Rudow,3 /06/2015. get from: http://cutt.us/jFbNw , at: 12:45, day : 26/05/2019 .

12-Prashad Vijay, "Turkey's War Against the Kurds". Get from: http://cutt.us/mgdFM , at: 14:02, in day: 26/03/2019

13-Serinci Deniz , "New Kurdish independence party in Turkey 'good for democracy' ". Rudaw, 26/10/2014, get from: http://cutt.us/u4yXk ,at: 12:14,in day: 26/05/2019

14-Sollenberger Ben, "The Economic Dimension of Peace in Turkey". The Washington Institute for Near East Policy, get from: http://cutt.us/5geXf ,at: 15:05, in day: 04/06/2019

15-Stevenson Tom , " The rise and near fall of Turkey's pro-Kurdish HDP". Middle East Eye,16/02/ 2016. get from the link: http://cutt.us/nD88k , at: 22:20, in day: 25/05/2019

16-Taştekin Fehim , "Could an alternative Kurdish party succeed in Turkey ?. Al-Monitor,27 Jun 2016. Get from: http://cutt.us/gVhBQ , at: 12:45,in day : 26/05/2019

17-Tol Gönül , "Turkey's Kurds Split by AKP Policies". The Cairo Review of Global Affairs, 10/12/ 2015. get from the link: http://cutt.us/dHfWE , at: 19:10, in day: 25/05/2019

18-Turkey Is Back at War with the Kurd". get from the link: http://cutt.us/eqdC3 ,at: 14:20, in day : 16/03/2019

19-Yavuz Hakan , "Five stages of the construction of Kurdish nationalism in Turkey". Nationalism and Ethnic Politics. get from the link : https://doi.org/10.1080/13537110108428635 , at: 12:54, in day: 14/03/2019.

20-Yel Ali Murat , "Many Kurds in Turkey are conservative and religious, which is why they do not support the PKK and its political wing, the HDP". Daily Sabah. get from the link : http://cutt.us/bvAy3 , at: 00:13, in day: 26/05/2019

21-Yildiz Guney, " Turkey's Erdogan announces Kurdish reforms". get from: http://cutt.us/hu0h2 , at: 21:12, in day: 10/02/2019

22-Zülfikar Doğan," Will there be a 'Kurdish AKP' in Turkey?". Al-Monitor, 27/11/ 2015. get from the link: http://bit.ly/2iybddu , at: 18: 20,in day: 25/05/2019

2/ In Turkish :

1-Bozarslan Mahmut , "Kürdistan Sosyalist Partisi 35 Yıl Sonra Döndü Amerikaninsesi, 17/10/2015. get from : http://cutt.us/f7yYO , at: 12:24, in day: 26/05/2019

2-"Med-Zehra'dan Selahattin Demirtaş'a yalanlama,". Get from the link: http://cutt.us/fFGoO , at: 12:11, in day : 26/05/2019.

D- Unpublished studies in English :

1-Yilmaz cihat ," Kurdish Question in Turkey". Master thesis (vytautas magnus universit, faculty of political science and doplomacy, departoment of political sceince, 2016).

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول : الضبط المفاهيمي والتأصيل النظري للثنائية : الأقليات و الاستقرار السياسي	1
الفصل الأول	2
المبحث الأول : ماهية الأقليات	3
المطلب الأول : تعريف الأقليات	3
المطلب الثاني : المفاهيم ذات الصلة بالأقليات	14
المطلب الثالث : نشأة الأقليات و العوامل المساعدة على تكوينها	18
المطلب الرابع : مطالب الأقليات و وسائلها واستراتيجية تعامل الدولة تجاهها	25
المبحث الثاني : ماهية الاستقرار السياسي	35
المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسي	35
المطلب الثاني : مؤشرات ومتطلبات الاستقرار السياسي	39
المطلب الثالث : مداخل دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي	48
المبحث الثالث : التأصيل النظرية لتأثير الأقليات على الاستقرار السياسي للدول	48
المطلب الأول : المقاربات الاثنية	52
المطلب الثاني : المقاربة البنائية	56
المطلب الثالث : المقاربة الاثنوواقعية	58
المطلب الرابع : المقاربة الليبرالية	60
خلاصة الفصل الأول	62
الفصل الثاني: تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية 2002م– 2018م	63
الفصل الثاني	64
المبحث الأول : حزب العدالة والتنمية في تركيا	65

المطلب الأول : نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا	65
المطلب الثاني : أهداف ووسائل حزب العدالة والتنمية في تركيا	74
المطلب الثالث : المسار السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا	76
المطلب الرابع : التحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية في تركيا	79
المبحث الثاني : الأقلية الكردية	80
المطلب الأول : لمحة عامة عن الأكراد	80
المطلب الثاني : أكراد تركيا	87
المطلب الثالث : تطور الفكر القومي الكردي في تركيا	94
المطلب الرابع : أوضاع ومطالب الأكراد داخل تركيا	96
المبحث الثالث : مظاهر تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2018	101
المطلب الأول : مظاهر التأثير على المستوى السياسي	101
المطلب الثاني : مظاهر التأثير على المستوى الأمني	114
المطلب الثالث : مظاهر التأثير على المستوى الاقتصادي	117
المطلب الرابع : مظاهر التأثير على المستوى الاجتماعي والثقافي	119
المبحث الرابع : نهج حكومة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الأقلية الكردية وسيناريوهات مستقبل العلاقة بينهما	120
المطلب الأول : نهج حكومة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الأقلية الكردية	120
المطلب الثاني : سيناريوهات مستقبل العلاقة بين حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا و الأقلية الكردية	131
خلاصة الفصل الثاني	138
الخاتمة	140
قائمة المراجع	142
الملخص	

الملخص بالعربية

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي فيما يتعلق بتأثير الأقليات على الاستقرار السياسية للدول، بالإستناد على دراسة حالة الأقلية الكردية في تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من 2002م الى 2018م. فلقد أصبحت ظاهرة الصراعات الاثنية وصراع الأقليات الناتجة عن البعد الثوري الجديد الذي أخذه مفهوم حق تقرير المصير، والذي قد يجعل الكثير من القوميات والأقليات بؤرة توتر أساسية في المسرح السياسي الدولي للقرن الواحد والعشرين، تزامنا مع عدم قدرة الوحدات والكيانات السياسية على تحقيق الاندماج الهوياتي والتجانس القومي للجماعات المختلفة، وادماج الحدود الثقافية للجماعات المختلفة داخل الحدود الجغرافية للدولة ، مما يشكل تهديدا كبيرا على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي للدولة. ومنه فإن متغيرات الدراسة هي : الأقليات، الاستقرار السياسي، الأقلية الكردية و حزب العدالة والتنمية في تركيا. وتمت معالجة هذا الموضوع بطرح الإشكالية الآتية: كيف تؤثر الأقليات على الاستقرار السياسي للدولة؟ .

وقد تم توظيف أربع مقاربات اتفقت جميعها على اعتبار الجماعات الاثنية التي من بينها الأقليات هي "وحدة التحليل"، وأن طبيعة تأثيرها على الاستقرار السياسي ينبع عن مجموعة من العوامل المختلفة التي تحدد طبيعة هذا التأثير. ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تسعى الى تبيان مظاهر تأثير الأقلية الكردية على الاستقرار السياسي في تركيا ، فقد كان لها تأثير جد واضح على الاستقرار السياسي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية التي تجلت مظاهره على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تمرد، مظاهرات، قتلى...) لتُخلّف حالة من عدم الاستقرار السياسي، وصولا إلى تبيان نهج حزب العدالة والتنمية لإدارة المسألة الكردية و وضع سيناريوهات مستقبلية محتملة لطبيعة العلاقة بين حزب العدالة والتنمية و الأقلية الكردية .

Abstract :

The aim of this research is spotlighting and analyzing the impact of the minorities on countries' political stability, depending on studying the case of the Kurdish minority in Turkey during the control of the Justice and Development Party from 2002 till 2018. The phenomenon of the ethnic and minorities conflicts is a result of the new revolutionary perspective which centering on self-determination. The focus on self-determination would make many of nationalisms and minorities a vital tension focus in the international political theater during the 21st century, simultaneously with the inability of the political entities to realize identity integration and nationalistic familiarization for the different groups, and the integration of the cultural features of the different groups inside the geographical boarders of the same country. All this presents a huge threat for the national unity and the political stability of the country. Thus, the variables of this research are: the minorities, the political stability, the Kurdish minority and the Justice and Development Party in Turkey.

Four approaches were used in this research, all of them agreed to consider the ethnic groups including the minorities an "analysis corps", and the nature of its impact on the political stability is produced by many different factors which specify the nature of this impact. From another side, this research aims to expose the aspects of the Kurdish minority impact on the Turkish political stability; since, it had an extremely obvious impact on it during the control of the Justice and Development Party on the political, security, economical, social, and cultural (rebellion, manifestation, kills…..) aspects. All this produced a situation of an absence of the political stability, wondering about the Justice and Development Party's method to manage the Kurdish issue and posing a future possible scenarios for the nature of the relationship between the Justice and Development Party and the Kurdish minority .